

المرأة المصرية و الحياة العامة

تقديم :
د. سعد الدين إبراهيم

الجزء الثاني



تحرير :
نجاح حسن



Bibliotheca Alexandrina

المرأة المصرية والحياة العامة

**دار الأمين
للنشر والتوزيع**

القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفى
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٥٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥ العتبة ١١٥١١
الجيزة : ٨ ش أبو المعالى
(خلف المعهد البريطانى)
العجوزة ت/ فاكس ٣٤٧٣٦٩١

١ ش سوهاج من ش الزقازيق
خلف قاعة سيد درويش بالهرم
ص.ب : ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

**مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية**

١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص.ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ١٩٩٧/٣١٨١
ISBN
977-279-120-X

المرأة المصرية والحياة العامة



Law. 11 Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Publishing Alexandria

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

تحرير : نجاح حسن

الجزء الثاني

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم الت	٧٥٩٥٥
رقم التسج	٧٥٩٥٥



شكر

يتقدم مركز ابن خلدون بالشكر إلى مؤسسة « فريدرش إيبيرت » التي
موّلت الندوة ، ويشكر كذلك المؤسسة البروتستانتية للتعاون التنموي eze على
التعاون في إصدار هذا الكتاب ، وشكر خاص للزميل الصحفي سليمان شفيق
للجهد الذي بذله لمساعدتي في تحرير هذا الكتاب .

المحرر

تقويم



د. سعد الدين إبراهيم

تقديم

منذ بدأ مركز ابن خلدون مسيرته من أجل دراسات التنمية، وهو العاملون فيه يتعلمون جديداً كل يوم. صحيح، لقد بدأ المركز عام ١٩٨٨، بمفهوم واسع «للتنمية». ففهم أن «البعد الاجتماعي» لهذه التنمية هو مزيد من فرص المشاركة والعدالة والتكافل والترابط، بحيث لا يظل هناك انسان «وحيداً» أو «محروماً»، أو «معزولاً»، أو «سلبياً». وفهم العاملون في المركز «البعد الاقتصادي» للتنمية بأنه توسيع قاعدة الانتاج وتنويعها، حيث تكفى الحاجات الأساسية لكل المواطنين من مأكّل ومسكن وصحة وتعليم، وبحيث تضمن لكل مواطن فرصة للعمل المنتج، وفرصة للرقى المادى المتواصل. وفهم العاملون في المركز «البعد السياسى» للتنمية على أنها الديمقراطية، التى تعطى لكل مواطن فرصة متساوية فى تقرير مصيره وفى صياغة الشأن العام. وأخيراً فهم العاملون في المركز «البعد الثقافى» للتنمية بأنه توفير الفرص المتزايدة من أجل الابداع، وتهذيب النوق العام، وترقية الفكر والوجدان، وتعميق الانتماء.

وأهم من ذلك أننا تعلمنا من خلال التجربة أننا لا نستطيع أن ندرس هذه الأمور، ولا أن نقدم بشأتها جديداً، إلا إذا مارسناها نحن يومياً، وعشناها وجودياً، فى مركز ابن خلدون. ففانق الشئ لا يعطيه. ولا يمكن أن تكون لنا مصداقية أو تأثير خارج الجدران إلا إذا تجلت فى كل أعمال المركز وسلوكيات باحثيه. وباختصار لن يقوم المركز بالدور الذى يآلوه لنفسه إلا إذا كان باحثوه هم أيضاً «دعاة»، ولن يكون باحثوه دعاة ناجحين إلا إذا كانوا «ممارسين» لكل ما يبحثون فيه ويدعون إليه.

فى هذا السياق، وفيه وحده وبلا نقصان تأتى بحوث ودراسات وممارسات مركز ابن خلدون فى مجال المرأة. فمركزنا ليس الأول، ولن يكون الأخير الذى يتصدى لقضية المرأة فى مصر والوطن العربى. فمنذ فجر النهضة الحديثة فى القرن التاسع عشر، أدرك كل رواد «التنوير»، بداية برفاعة الطهطاوى، وانتهاء بقاسم أمين، وكذا فى القرن العشرين بداية ببندرية البادية مروراً بهدى شعراوى وسيزا نبراوى ونبوية موسى، وانتهاء ببندرية شفيق وراوية عطية ونوال السعداوى، وطابور طويل من نساء ورجال العقد الأخير من هذا القرن؛ وهم يوقنون بأنه لا حرية للوطن، بلا حرية لكل مواطنيه، رجالاً ونساء.

ومع تراكم أدبيات التنمية، منذ الحرب العالمية الثانية، أصبح الآن مستقراً أن نفس الشئ ينطبق على «التنمية». فما لم تكن المرأة شريكة فيها، ومحركة لها، فإنها تظل تنمية منقوصة أو مشوهة. لهذا فمن الأقوال الماثورة عن زعيم الهند العظيم المهاتما غاندى، أن تعليم البنات هو مفتاح الازدهار لأى مجتمع. وقد سبقه الى نفس المعنى شاعر النيل حافظ ابراهيم ببيته الشهير:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

ومع أننا رددنا هذا البيت وغيره من الأقوال الماثورة عن البنات والأم والمرأة عموماً، إلا أننا فى مصر والوطن العربى ظللنا فى مرحلة «الترديد» هذه أكثر من مرحلة «التنفيذ» أو «التشييد». لذلك بات يقينا فى مركز ابن خلدون أن أى حديث عن المرأة لابد أن يكون جاداً. ولكى يكون جاداً لابد أن تقتزن فيه «الأقوال» «بالأعمال». فالأفعال مهما كانت متواضعة تنطق ببلاغة أقوى وأوضح؛ وفعل واحد خير من ألف كلمة.

من هنا كانت مسيرة مركز ابن خلدون فى قضية المرأة، كما فى كل القضايا التى يتعرض لها بالبحث والدعوة. بدأنا بالدراسة، ثم الدعوة، ثم العمل. درسنا حقوق المرأة كجزء من المنظومة الأكبر لحقوق الإنسان. وادركنا من هذه الدراسة ومن ندوة جامعة تلتهأ أن الجنور الحقيقية لتخلف المرأة وأهدار حقوقها هى جنور ثقافية - اجتماعية. أو بتعبيرات أخرى هى: مفاهيم، وقيم، ومعايير، وممارسات متخلفة. اتضح ذلك فى الندوة التى نظمها مركز ابن خلدون بعنوان الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى (١٩٩٢). ومن خلال متابعات أعمال هذه الندوة من جانب، ودراسات المركز المستمرة حول نفس الموضوع من جانب آخر، اتضح لنا أن طليعة النساء الواعيات لابد أن يأخذن المبادرة بعيداً عن المظهريات الاحتفالية التى شاعت كثيراً فى السنوات الأخيرة. ومن هنا قام المركز بتنظيم ندوة أخرى، كان عمادها البرلمانيات والنقابات المنتخبات فى مصر، وعقدت الندوة فى يونيو ١٩٩٤ تحت عنوان «المرأة المصرية والتحول الديموقراطى». كان هذا الملتقى أساساً لنساء ممارسات للعمل السياسى الميدانى المباشر من خلال خوض معارك انتخابية، فى مجتمعات تقليدية ماتزال تترشح فى إعلاء المفاهيم والقيم والمعايير والممارسات المتخلفة، وكان من بين ما أوصت به النساء فى هذا الملتقى هو مواصلة اللقاءات والعمل على تنظيم عدد أكبر من النساء لخوض الحياة السياسية من أوسع أبوابها وهذا ما كان... وكان ابن خلدون مجرد عامل تنشيط وتمكين، والنساء هن اللاتى قمن بكل ما تلى:

ورش عمل، ندوات، شبكات اتصال، تنظيم واستعداد لمؤتمرات دولية، أهمها المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة (سبتمبر ١٩٩٤). ومؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن (مارس ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمى

للمرأة فى بكين (سبتمبر ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمى للبيئة والمستوطنات فى استانبول (يونية ١٩٩٦).

لقد أصبح فهمنا فى ابن خلدون لقضية المرأة المصرية والعربية يدور حول مقولة مركزية بسيطة هى:

إذا كانت جنور تخلف المرأة واهدار حقوقها هى ثقافية - اجتماعية فى المقام الأول، فإن وسائل التغلب على هذه الأوضاع هى وسائل سياسية اقتصادية فى المقام الأخير. ومن هنا أصبحت صيحة المعركة لنا، وينبغى أن تكون لكل المهتمين والمهمومين بقضية المرأة، هى «تمكين النساء سياسياً، وتمكين النساء اقتصادياً». وتمكين النساء سياسياً يأتى بمشاركتهن فى الانتخابات على كل المستويات (المحلية والنقابية والنيابية). وتمكين النساء اقتصادياً يأتى بمشاركتهن فى سوق العمل، انتاجاً وخدمات. فهذه المشاركة وحدها هى التى تعطيهن القوة، احساساً وممارسة. وهى التى تجعل الرجال فى كل مستويات السلطة الرسمية والأبوية يأخذون النساء مأخذ الجد، يعاملوهن باحترام وندية وعلى قدم المساواة.

لقد نظم المركز فى هذه المسيرة العديد من الأنشطة: منها ندوة «المرأة العربية والتحول الديموقراطى» فى يونية ١٩٩٥، وإلى جانب مداولات الندوة التى أكدت معظم، ان لم يكن كل، ما كانت ندوة اخواتهن المصريات قد توصلت اليه قبل عام..... إلى جانب ذلك تم التنسيق بين المشاركات من البرلمانيات والنقابيات العربيات - من المغرب وتونس ومصر والسودان والأردن واليمن ولبنان وفلسطين - على التنسيق للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذى كان سيعقد فى بكين بعد عشرة اسابيع. كما تم التأكيد على التوصية الخاصة بتمكين المرأة العربية سياسياً واقتصادياً.

وكما ظهرت اعمال ندوة البرلمانيات والنقابات المصريات فى كتاب يحمل «المرأة فى الحياة العامة المصرية»، فكذاك اعمال ندوة البرلمانيات والنقابات العربيات. وفى كلا الحالتين، لا تقتصر المطبوعتان على الأوراق التى قدمت فى كل ندوة، أو المناقشات التى دارت، أو حتى التوصيات التى صيغت. ولكن الأهم هو السيرة الذاتية لهذا الجيل الوسيط من النساء العربيات المكافحات من أجل المساواة والمشاركات فى العمل السياسى والنقابى. فهذه السير الشخصية هى مادة غزيرة للباحثين، وهى نماذج تقتدى للأجيال الصاعدة من بنات وفتيات الوطن العربى.

وبعد الندوة المصرية بستتين، وبعد الندوة العربية بسنة، تكلل مجهودات السنوات الخمس (١٩٩١ - ١٩٩٦) بميلاد هيئة دعم الناخبات (هذا)، وانتخاب مجلس امناء لها يوم ١٩٩٦/٧/٢٥. إنه يوم مشهود فى مسيرة المرأة المصرية والعربية. فالهيئة الجديدة هى خطوة اضافية فى رحلة الالف ميل نحو المساواة الكاملة. إن «هذا» تهدف إلى توعية النساء بحقوقهن عمومًا، والسياسية خصوصاً؛ وإلى تشجيعهن على تسجيل اسمائهن فى جداول الانتخابات، واستتفار القادرات منهن على ترشيح انفسهن للنقابات والمحليات والبرلمانات.

ليس لدى ابن خلدون أو هذا أية أوهام حول سرعة النتائج. ولكن لدينا جميعاً يقين بأن ذلك هو الطريق، ولا طريق غيره. فبالى القرن الحادى والعشرين مع هذا.

المرأة فى الحياة العامة المصرية

(تجارب المشاركة المبكرة في العمل العام)

وتعكس الجلسة أشكال وتجارب المشاركة الأولى في العمل العام سواء كان:

(١) نشاط طلابي.

(٢) نشاط تطوعي (جمعيات أهلية)

(٣) عمل نقابي أو حزبي.

وتأثير ذلك على الاستمرار والرغبة في توسيع نطاق المشاركة في مزيد من العمل العام وما تركته هذه التجارب المبكرة من دروس الفشل والتجارب التي استعادت منها القيادة المشاركة في العمل العام فيما بعد.

رئيس الجلسة: د. مصطفى الفقى

المتحدثين: أ. الفت كامل (القاهرة)

د. شفيقة ناصر (القاهرة)

أ. اسعاد حسنين (الوادى الجديد)

أ. زينب عبد الحميد (بنى سويف)

راحة للشاي

٣٣٠هـ - ٣٣٠هـ

جلسة العمل الثالثة:

(التجارب الانتخابية العامة (برلمانية ونقابية)

- البدايات التجهيزية لخوض المعركة.

- المعركة الانتخابية.

- النتائج والدروس المستفادة.

رئيس الجلسة: د. سعد الدين إبراهيم

المتحدثين: أ. شاهنדה مقلد (القاهرة)

أ. فريدة النقاش (القاهرة)

أ. وداد شلبى (الاسكندرية)

أ. ليلى حسن (الشرقية)

٣٣٠هـ - ٣٣٠هـ

اليوم الثاني

٩٠٠ - ١١٠٠

جلسة العمل الرابعة:

(اداء المراقبة في المجالس المنتخبة)

برلمانية / نقابية / شعبية

- الصعوبات والعقبات
- موقف الرجال والنساء
- أهم الانجازات

رئيس الجلسة: د. مختار هلوادة

- المتحدثات::
- أ. عايدة فهمي (القاهرة)
 - أ. سهير جليانة (العريش)
 - أ. بثينة الطويل (الاسكندرية)
 - د. نبيلة الابراشي (القاهرة)

راحة للشاي

١١٠٠ - ١١٣٠

جلسة العمل الخامسة:

(الدولة والاحزاب القوي السياسية- الاجتماعية)

ومشاركة المرأة في العمل العام

تبني هذه الجلسة على تقسيم نقدي لموقف الدولة والاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية من مشاركة المرأة سواء التشجيع أو التثبيت ويردود فعل المرأة على هذه المواقف.

رئيس الجلسة: د. سلوى شعراوي جمعة

- المتحدثين:
- أ. تهازي الجبالي (الغربية)
 - كريمة العروسي (القاهرة)
 - أ. وجيهة الزلباني (البحيرة)
 - أ. أمينة شفيق (القاهرة)

غذاء

١١٣٠ - ٣١٣٠

(المخاطر التي تهدد مشاركة المرأة)

في العمل العام

- حاضرا ومستقبلاً
- استعراض المخاطر التي تهدد بانتكاس أو تقليص مشاركة المرأة في العمل العام وكيفية مواجهتها.

رئيس الجلسة: د. جهاد عودة

المتحدثين: أ. أمينة شفيق (القاهرة)

أ. ليلى قنديل (القاهرة)

د. ليلى عبد الوهاب (الشرقية)

أ. عنايات ابو زيد (الغربية)

أ. أمال عبد الكريم (أسوان)

راحة للشاي

٣٣٠ - ٣٣٠ هـ

الجلسة الخامية:

(مائدة مستديرة نحو دليل عملي لتوسيع وتشجيع

مشاركة المرأة في العمل العام)

٣٣٠ - ٣٣٠ هـ

تركز هذه الجلسة على المقترحات والتوصيات العملية التي تشجع الاجيال الجديدة من النساء على الانخراط في العمل العام وخاصة العمل السياسى، وطرق ووسائل وترجمة هذه المقترحات والتوصيات الى خطوات تنفيذية.

الرئيس: د. سعد الدين ابراهيم

جلسة العمل الأولى

أضواء على التنشئة الاجتماعية للمرأة المصرية والعمل العام

رئيس الجلسة: د. سعد الدين إبراهيم

المتحدثات: أ. راوية عطية (القاهرة)

أ. تهانى الجبالى (القاهرة)

أ. جليلة عواد حسين (جنوب سيناء)

أ. سكينه ثابت (أسيوط)

وقائع الجلسة الأولى

الأخوات والاخوة، أرجو أن تأخذوا مواقعكم لى تبدأ وقائع جلسة العمل الأولى، أرجو من الاستاذة راوية عطية والاستاذة جلييلة عواد، والاستاذة سكيانة ثابت والاستاذة تهانى الجبالى أن يتقدمن إلى المنصة للمشاركة فى أعمال هذه الجلسة.

نبدأ أيها الاخوة والاخوات وقائع الجلسة الأولى، والمفروض أن هذه الجلسة سوف تستمر ساعتين ونصف الساعة لكل متحدث ١٥ دقيقة، حتى نترك الفرصة مفتوحة لاستئلتكم لأن الشئ الاساسى فى هذه الندوة هو الحوار والاستقصاء. والتنقيب حول خبرة كل منهن. وتسلسل الندوة سيكون طبقا لتسلسل استقصاء الاخوات المشاركات اللاتى خضن معارك انتخابية نقابية أو نيابية. والاستقصاء يبدأ بالأسئلة عن النشأة الأولى.

والجلسة الثانية بتسلسل العمل العام عموماً حينما كُنْ طالبات فى مجتمعاتهن المحلية الى أن فكرن فى خوض معركة كبيرة مثل معركة النقابة أو النيابة، وبعد ذلك الاداء بالتسلسل، تأتى المعركة نفسها وكيف أديرته؟ وما هى كل المؤثرات التى احاطت بها؟ وما هى الاسلحة التى استخدمت والتكتيكات التى برزت مع أو ضد المرأة، ثم ننتقل للاداء داخل المجالس سواء نقابية أو نيابية، وكيف كان تعامل الرجال معهن وكيف كان بالمقابل تعامل السيدات مع الرجال، وكيف كان تعامل الاسرة والزلاء والاصدقاء وأهل الدائرة والحقى والقاعدة الشعبية التى انتخبتهن، وما هى الايجابيات والسلبيات؟

المتحدثة الأولى: السيدة راوية عطية:

اشكر مركز ابن خلدون على تكريمه العلمى لنا، واضيف ان المرأة دخلت البرلمان سنة ١٩٥٧ بعد اقرار دستور ١٩٥٦ الحق للمرأة فى الترشيح وكانت هذه هى المرة الأولى على مستوى الشرق الأوسط. لأن المرأة فى الخليج العربى أو شمال افريقيا لم تحصل على هذا الحق إلا حديثا، فالمرأة السورية حصلت على هذا الحق عام ١٩٧٠، والمرأة العراقية فى السبعينيات والمرأة فى المغرب الأقصى حصلت عليه خلال عام ١٩٩٤ والمرأة فى منطقة الخليج لازالت لم تحصل على هذا الحق.

نشأتى كانت نشأة دينية سياسية، وكان والدى رحمة الله عليه من ساسة الوفد وشغل سكرتير عام الوفد فى الغربية، ومنزلنا بطنطا كان عبارة عن ٩ حجرات، خمس حجرات فى الدور الأول، وأربع حجرات بالدور الثانى، وكانت لنا حجرة اسمها حجرة العقاد، وكان والدى يلقننى السياسة والاداب منذ السابعة من عمري، واعتقل مع يوسف باشا الجندى زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ، وصبرى باشا أبو علم، وكنت ازورهم فى المعتقل، ومنذ ذلك الحين سمعت كلمات الدستور والحرية والديمقراطية، وشدت انظارى، وزارنا فى منزلنا الزعيم الخالد مصطفى النحاس باشا، وقد اثر هذا على نشأتى من خلال والدى المحامى الذى علمنى البساطة والسياسة منذ نعومة اظافرى، ثم انتقلت الى القاهرة، ودخلت مدرسة الاميرة فوزية الثانوية، وفى يوم من الأيام فى نهاية الثلاثينات اشتركت فى مظاهرة ضد الاستعمار البريطانى، وقدت المظاهرة واتجهنا الى مدرسة السنية والاورمان، وتعرضنا للرصاص من البوليس المصرى، وفقدت الوعى، وعرفت أن التى حملتنى ودخلتنى الاتحاد النسائى كانت السيدة الجليلة هدى شعراوى. أما عن والدتى فكانت ثقافتها فرنسية، وكانت دائمة التردد على بيت الامة عند السيدة صفية زغلول، ولذلك فمند صغرى كنت ازور منزل صفية زغلول ام

المصريين ومن ثم عرفت رائدات العمل النسوى: السيدة هدى شعراوى وصفية زغلول. وفى الجامعة أكتمل وعى السياسى، وقد التحقت بجامعة القاهرة وكان مجموعى يؤهلنى لكلية الطب ولكنى فضلت الاداب لانها قريبة من السياسة، وفضلت قسم التاريخ بالذات لأعرف تاريخ الثورات فى العالم ولأعرف تاريخ الدول.

وبدأ يكون لى بصمات فى العمل السياسى والعمل الثورى، كذلك التحقت بمعهد التربية، وفى معهد التربية حصلت على الماجستير فى الصحافة، وانعكس ذلك على عملى السياسى وعملى التنفيذى وكافة الاعمال الاخرى، وكنت قد عملت بالتدريس فترة حوالى ١٢ سنة وتعلمت من العمل السياسى العطاء وليس الاخذ، واستمر عطائى للبلد ٤٠ سنة متواصلة سواء فى العمل السياسى، أو العمل الاجتماعى. كنت عضوا فى الجمعية الأدبية والجمعية الاجتماعية، وعندما تخرجت قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، وبالطبع سبق الثورة عمل نسائى عظيم مثل هدى شعراوى وصفية زغلول، وبعدهن ظهرت قيادات نسائية على المسرح السياسى لا نستطيع انكارهن مثل الزعيمة درية شفيق وزينب لبيب وغيرهن من اللاتى اقتحنن البرلمان سنة ١٩٥١ للمطالبة بحقوق المرأة السياسية.

ثم اعتصمن فى نقابة الصحفيين عام ١٩٥٤ وارسل لهن عبد الناصر على ماهر لكى يؤكد لهن على دعم الثورة لحقوق المرأة السياسية. أنا دخلت البرلمان من أول محاولة بعكس المرأة فى أمريكا وفى انجلترا، المرأة فى أمريكا نجحت بعد سبع محاولات وفى انجلترا بعد ٦ محاولات، وان دل ذلك على شىء انما يدل على عظمة الرجل المصرى ووقوفه بجوار المرأة المصرية كأم وكزوجة وكأخت وكبنت. والان فى انتخابات مجلس الشعب والشورى لا يزيد تمثيل المرأة عن ٢٪ ففرق كبير جداً، فقد وصلت المرأة لجميع المناصب، وزيرة وسفيرة وعضو مجلس شعب ومديرة ووكيلة وزارة،

حوالى ٤٠٠ سيدة فى وكالة الوزارة حالياً، ولكن للأسف الان سواء فى العمل الاجتماعى أو العمل السياسى، بدأ نشاط المرأة ينقرض.

المتحدثة الثانية: الأستاذة جلييلة عواد حسين

أنا بنت بدوية من جنوب سيناء من مدينة ابو زنيمة، وهى مدينة تعدينية، نشأنا فى هذه المدينة اسرة كبيرة، والد وزوجتان و ١٥ ابنا وابنة، عدد كبير جداً، وكنا كلنا نعيش فى اسرة واحدة، كان والدى تاجراً وشيخ قبيلة القرارشة، علم نفسه بنفسه بدون مدرسة لان جنوب سيناء بالكامل لم يكن بها مدارس، وكانت والدتى غير متعلمة ايضاً. ومن قبيلة بدوية اخرى، هى قبيلة المزينية، ولعدم وجود مدارس ارسلنى والدى الى السويس للدراسة لانها اقرب إلى العريش، واشترى لنا هناك أرضاً وبنى فيها بيتاً، وكنت أسير مشوار خمسة كيلو متر يومياً لأقرب مدرسة لتتعلم فيها، الى أن وصلنا الى تعليمنا، طبعاً كان العام الدراسى ينقسم الى فترتين، فترة الدراسة وفى الاجازة نعود لبلدنا، كان ذلك سنة ١٩٥٤، ولم اكمل تعليمى وتزوجت بعد الصف الأول الثانوى، ثم هاجرنا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ الى القاهرة فوجدت امامى فرصة لأن اكمل تعليمى مع باقى افراد الاسرة، الى أن حصلت على دبلوم معهد سكرتارية من كلية رمسيس للبنات والتابع للجامعة الأمريكية، اضافة لذلك، وكما سبق القول فقد كان والدى شيخ قبيلة ومنزلنا اشبه بدوار العمدة، حيث تناقش كل مشاكل القبيلة، وكنت احضر واشاهد واتعلم كيفية حل المشاكل، ومن هنا تعلمت من محكمة ابنى كيفية ادارة حوارات وفض المنازعات سواء كانت بين افراد القبيلة أو بين القبائل الأخرى، ايضاً بقى فى ذاكرتى جزء لن أنساه ابداً، ففى اوقات الانتخابات الوالد يقيم سرادقاً كبيراً فى المدينة للمرشحين، وكنا اطفالاً ولكننا كنا نحضر هذه الاجتماعات وكان صعباً جداً أن تحضر بنت هذه الاجتماعات وسط الرجال والمرشحين والسيد المحافظ والأجهزة، فكان والدى يقول:

اتركوها تجلس، هذه البنت لها مستقبل، فكنت اجلس فعلاً واشاهد والدى وهو يقدم المرشحين، وهكذا كان تشجيع والدى له ابلغ الاثر على خوض العمل العام.

وفى فترة التجهيز ومن خلال عملى فى التربية والتعليم وشئون الطلبة والامتحانات كنت أقوم بمساعدة مع معظم طلابنا المهاجرين من سيناء الجنوبية فى دخولهم المدارس، وكان صعباً على أى بنت بدوية ان تقتحم هذه المجالات، وأنا كنت أول بنت فى جنوب سيناء تتعلم، وبعد ذلك فى انتخابات ١٩٧٩ وقت الترشيحات لمقعد المرأة، تقدمت ونزلت الانتخابات، وبعدها فى ١٩٨٤ نجحت، وفى بعدها ٨٧ أيضاً، فى عام ٩٠ فوجئت بأن الحزب لم يرشحنى، كانت بالنسبة لى صدمة، وفكرت فى عدم الترشيح مستقلة لصعوبة الموقف ولكنى فوجئت بتأييد كبير من القاعدة ومن الشعب واصروا ان اتقدم مرة أخرى لمجلس الشعب. وتقدمت كمستقلة وكانت طبعاً مفاجأة للأجهزة، وكان ينافسنى ستة رجال كلهم من قبائل أخرى ونجحت كمستقلة، كل هذا يعطينى دفعة للامام، ويجعلنى اعمل أكثر، احاول أن اعوض بنات بلدى.

المتحدثة الثالثة: الاستاذة سكيينة فابيت

اسمى سكيينة ثابت أحمد، محافظة تى اسىوط، الحالة الاجتماعية متزوجة، ولدى ولدان وبنت: مهندس زراعى، وطبيب جراح، ومدرسة بمعهد النور والامل، مؤهلة كفاءة المعلمات والمعلمات الراقية، تخصص رياض أطفال وتربية فنية ودبلوم التعليم الوظيفى للكبار من اليونسكو سنة ٧٢، مهنتى مدير التعليم بالمعاش، وعضو مجلس شعب سابق، والان امينة المرأة بالمحافظة، حزب وطنى، عضو فى المجلس المحلى الشعبى، عضو مجلس ادارة الرعاية المتكاملة، عضو مجلس ادارة الكشافة والمرشدات وجمعية

أصدقاء مصابى الحروب، سنى ٧٠ سنة، بدأت مؤثرات حياتى اذ كان جدى يعمل فى تجارة الجلود ودباغتها وتوفى مختنقاً بسبب إنقاذه لصبيين نزلا فى بئر مهجور لاستخراج دلو سقط منهما، واخرجوا ثلاثتهم مختنقين، وكان والدى رحمه الله يبلغ من العمر ثلاثة أشهر حينئذ، نشأ يتيماً بدون أم ورباه جده لان أهل جدتى زوجها بعد وفاة زوجها، وهذا كان عرفاً سائداً ومن العار أن تبقى المرأة صغيرة السن بدون زواج، واهتم جدى بتعليمه ووجه للكتاب الى أن توفى جده، وتركه هو واخويه لاعمامهم الذين تلقفهم ولم يهتموا بتعليمهم، ونظراً لكونهم حرفيين وتجاراً فقد عملوا مع اعمامهم، مضيت فى الدراسة بكل نجاح وكان ترتيبى دائماً الأولى الى جانب تفوقى فى الفنون والرسم والاشغال الفنية واحيانا كنت أكتب الشعر، وتقابلت مع الملك فاروق مرتين، مرة فى دبلوم المعلمات وأخرى فى المعلمات الراقية، وهكذا تأثرت بوالدى وبتفوقى الذى أدى بى لمقابلة ملك البلاد، على الجانب الآخر كانت والدتى كتلة من الاخلاص وانكار الذات وعلمتنا التنظيم والنظافة واستطاعت من دخل دكان أبى البسيط ان تدبر وتوفر، وتحملت معها وتعلمت منها التدبير فى كل شىء، ووقفت بجانب الوالد وقفة الرجال، اذ كان اخوتى نحن عشرة استطعنا ان نبث فيهم الجد والاجتهاد، وكنت أنا مثلهم الأعلى، وكان النجاح حليفهم جميعاً، واصبحوا فى مراكز مرموقة، فمنهم ٢ مديرين للتعليم و ٢ مدرس لغة فرنسية بالكويت، وواحد امين مخازن فى أسبوط، وواحدة مديرة رياض اطفال بالكويت أيضاً، وواحد مهندس كهرباء بالكويت وواحدة موظفة فى التربية والتعليم وواحد تعلم الى ثانوية ثانوى ونظراً لظروفه الخاصة فتح محل للاكسسوار باسيوط.

اهم ما افخر به حياتى العملية وهى ناجحة جداً، ولم اعرف المستحيل فى مشوار حياتى، وكان قوتى فى ذلك الدكتور طه حسين فقد كنت معجبه باصراره على مواصلة تعليمه رغم فقدانه البصر، واما قوتى الثانية فكانت

السيدة امينة السعيد حيث كان لها اثر كبير فى رغبتى الدائمة فى التعلم، فعندما كنت طالبة بالمعلمات حضر الينا مفتش من القاهرة وتجاوزت معه ثم قال لناظره المدرسة: «خسارة غيروا مصيرها واجعلوها تكمل بالثانوى وانا واثق انه سيكون فى مصر امينة السعيد الثانية». ولكن شقيقى الأصغر رفض فكرة الثانوى نظراً لعاداتنا وتقاليدها، ومن هنا علق بذهنى التساؤل من هى أمينة السعيد؟ وما هو سر شهرتها عرفت انها تكتب بمجلة حواء فواظبت على قراءة باب «اسئلوا» ومرت الأيام والتقيت معها فى عام ١٩٩٢ فى الحزب الوطنى، ولكن لم تكن هناك فرصة لاتكلم معها، واقص عليها قصتى، علمت نفسى قراءة اللغة الانجليزية، والمحادثة بها فى جامعة أسيوط، لان فى البداية كان انشغالى بالاولاد وكان بناؤهم اهم من استكمال بنائى.

قصتى مع الانتخابات والعمل السياسى ابتدأت مع انتخابات نقابة المهن التعليمية التى كانت خلفية طيبة لانتخابات مجلس الشعب، وقد دفعنى للترشيح لانتخابات النقابة احد المديرين وهو الاستاذ جمال فرغلى، وتقدمت وحصلت على أعلى الاصوات. وكنت احصل على أعلى الأصوات، وفى احدى المرات انا كنت السبب والحمد لله فى نجاح وكيل الوزارة نفسه فى الانتخابات عندما استمررت فى الانتخابات فى النقابة والحمد لله لأكثر من ١٥ سنة، احل المشاكل بين كل الزملاء والزميلات واضع الأمور فى نصابها واعطى كل ذى حق حقه ولا اجامل احداً مهما كانت صلتى به، اعتبرت انتخابات النقابة الخلفية الواضحة لانتخابات مجلس الشعب فقد كانت لى سمعة طيبة واداء متميز مكنتى من خوض أى معركة دون تردد، واكبر مثل اضربه قبل احوالى على المعاش، كنت مديرة لمركز التدريب الرئيسى فكنا ننفذ ٩ برامج فى السنة، فوجدت وقتاً كبيراً بدون عمل فانشأت بقرار من السيد المحافظ ثلاث مراكز ثقافية بعد الظهر لتعلم اللغات، الانجليزى

والفرنسي، والالمانى، وكان الاقبال شديداً لان الدورة كانت ثلاثة اشهر بـ ٢٠ جنيهاً، ونجح المشروع نجاحاً عظيماً، ولما جاء الاختيار لمقعد المرأة، كانت الدائرة الاولى التى كنت امثلها مركز ديروط والقوصيه ومنفلوط ومركز اسيوط ومدينة اسيوط، وقمت مع مجموعة من الشباب بعمل مؤتمرات وتعريف الناس بشعارات الحزب الوطنى وخاصة وان الاميين كانوا يختارون حسب الرمز، كذلك كانت دعوة للتوجه لصناديق الانتخابات ونجحت قائمة الحزب الوطنى، وانا من ضمنها وقمت والحمد لله، بعملى على أكمل وجه، والزميلات الموجودات يشهدن، وشاركت فى القوانين، وتقدمت باسئلة وخطابات احاطة وكل هذا مثبت فى المضابط، ولكن للأسف الفى مقعد المرأة، ولم اكن اتصور ان الوجه القبلى كله لم ترشح فيه ولا امرأة الا زميلة فقط فى المنيا، ولا اخفى عليكم مدى الاحباط الذى اصابنا، وكان المفروض ان ترشح السيدات ضمن القوائم مثل الرجال وتسلط الاضواء على الجميع فمن احسن استمر ومن فشل يستبعد سواء كانت سيدة أو رجلاً، ورغم هذا مازلنا نعمل أفضل من احسن عضو فى مجلس الشعب، وكل ما انصح به من ترغب فى الترشيح ان تدرب نفسها منذ الصغر ويكون من اهم صفاتها الصدق ثم الصدق، فالمواطن العادى فيه الصادق وغير الصادق. وارجو أن يكون القيد فى جداول الانتخابات اجبارياً فذلك لا تفصل الاحزاب من يرشح نفسه مستقلاً، فهذه الطريقة ستجعل الحزب يفقد بعض قيادته، كذلك نرجو تنفيذ ما نص عليه الدستور فى مساواة الرجل بالمرأة، ولا بد من فرض نسبة من السيدات، ومصر غنية بسيداتنا الفضليات، وهناك امل ان تنتظر الدولة الى السيدات اللاتى كن ضحايا قانون مجلس الشعب الجديد.

المتحدثة الرابعة: الاستاذة تهانى الجبالى

اعتقد أن مجمل ما حدث معنا فى المرحلة الأخيرة من انقلابات متعلقة بالتنشئة الاجتماعية، سواء على مستوى الاسرة كمؤسسة أو على مستوى

المدرسة كمؤسسة أو على مستوى الاعلام الموجه لنا كأطفال أو على مستوى البيئة الوسيطة التى لها دور مهم مثل النادى الرياضى والنادى الاجتماعى والمحيط البيئى، لان ما يحدث الان فى وطننا يستحق التأمل وبالتالي علينا ان نحاول عمل شكل من اشكال المقارنة بينه وبين البيئة التى نشأنا فيها، لعل وعسى أن يكون هناك شىء ايجابى، وكيف نستفيد من ذلك فى إعادة التوازن لقيم التنشئة الاجتماعية، وهى مؤثرة فى تهئية المرأة من هذا المنطلق، انا من اسرة لأب ينتمى لقبيلة ذات جنور فى الجزيرة العربية، وخرجت فى هجرة للشمال الافريقى وعادت فى هجرة عكسية، من الاسر التى لديها ملكية زراعية وطبق عليها الاصلاح الزراعى بعد الثورة، فى حين ان الام كانت من اسرة فقيرة للغاية، ابوها عامل بسيط جداً لم يستطع ان يعلم كل اولاده، ولكن امى وهى فى الثلاثينيات استطاعت بشكل أو بآخر ان تقنع هذه البيئة الصغيرة انها تتعلم وتبقى مدرسة لغة عربية ودين فى حين ان أحداً من اخوتها الرجال لم يتعلم، بمعنى انها استطاعت ان تفرض باجتهادها ان يفاصل ابوها بينها وبين اخوها الخائب، فيعلمها هى البنت وبالتالي تصبح قنوة فى العائلة الفقيرة جداً، ومن خلال وجودها فى مجال التربية والتعليم ٤٠ سنة تقريباً تدرجت فيها الى أن وصلت لمنصب مدير عام، وكانت شديدة الصلابة ومتميزة فى اصرارها، وكان هذا التأثير واضحاً جداً بعد وفاة الاب مبكراً وتحملها هى مسئولية الاسرة ٦ أولاد، وكان والدى قد قام ببيع كل ارضه ولم يترك لها أى شىء، فكانت هى فعلاً الحاكم الحقيقى لمستقبل هذه الأسرة لأنها تعمل، وانا من هذا المنطلق اعتقد ان احساسى ويقينى بأهمية عمل المرأة لا يأتى من رفاهية، لكنه يأتى من ممارسة مباشرة عشتها فى صورة امى وكيف نجحت فى أن تقيم اسرة بعد غياب العائل، وتصبح هى قادرة على أن تتعلم وتعلم وتزوج وتربى وتحمل هذه المسئولية الجسيمة بمنتهى الصلابة وتصمد، ولو من خلال

دخلها المحدود، لكنه كان مؤثراً في مستقبل الاسرة.

فيما يتعلق بالحى الاجتماعى الذى نشأت فيه: هو حى متوسط يتميز بوجود كاتدرائية مسيحية، بنيت فى الستينيات فى مدينة طنطا، لازلت اذكر افتتاح هذه الكاتدرائية، وكيف كان يوم عيد فى المنطقة، وجاء البابا كيرلس افتتحها وكنا أطفالاً، فوقفنا كلنا فى الطابور لاستقبال البابا كيرلس وتناولنا القربان منه سوياً مسلمين ومسيحيين، وكان الحى مكوناً من ٦٠٪ مسيحيين و ٤٠٪ مسلمين، وفى الحى أيضاً كانت جمعية الشبان المسلمين، وكان فيها العديد من المدارس الابتدائى والاعدادى والثانوى. ايضاً فى الحى تجمع امنى ضخم جداً يعنى فيها تجمع الامن المركزى وفيها وحدة المطافى وفيها مركز مساعدى وزير الداخلية، وبرغم ظروف النشأة العادية كانت البيئة المحيطة من وجهة نظرى غنية بالدلالات التى من الممكن استوعبها بالوعى فيما بعد، فيها من الواقع الحى الذى يسمح للإنسان مبكراً ان يشعر بشكل من اشكال التوافق والنغمة الطبيعية سواء على مستوى الاسرة أو على مستوى البيئة المحيطة بى اجتماعياً، وفى المدرسة ايضاً كان هناك دلالات مهمة، بمعنى انا من مواليد ١٩٥٠، وبالتالي عشت طفولتى فى الخمسينيات وبداية الستينات، واعتقد ان المناخ الذى ساد حينذاك فى مصر والوطن العربى بأكمله فى تلك المرحلة كان ينعكس علينا على مستوى المرحلة التربوية فى التعليم، يعنى كنا نتعلم حاجة اسمها التربية الوطنية، وكنا نتعلم من خلالها ما يسمى بالعملية الديمقراطية، صحيح لم نكن نفهم جيداً لكن المناهج الدراسية كانت الى حد ما تعكس شكلاً من أشكال تنوير الطفل عبر معطيات العمل العام فى المجتمع، كما كانت هناك مادة دراسية اسمها البيئة والمجتمع المحلى، وكنا ندرس من خلالها المحافظة ومشاكلها وكيف يمكن ان يكون لنا دور تطوعى، واذكر مثلاً فى طفولتى عيد الشجرة وفيه كنا نحن الاطفال نذهب

لنزرع شجرة، هذه الدلالات كلها كانت تقول ان فى المناخ العام ا لطبيعى والبيئة المتوسطة العادية جداً اشياء ربما تعطى فى النهاية تأثيراً نسبياً فى الوعى الذى تكون عندى كطفلة، وفى ذات الوقت كنت محظوظة نسبياً، لأن البيئة الذاتية للأسرة كانت تنتمى تاريخياً لحزب الوفد، وكان منها قبل الثورة وزير حربية سابق حمدى باشا سيف النصر، وكان يزورنا كثيراً رجال العمل السياسى.

أول تجربة مبكرة فى خوض العمل العام بمفهوم العمل العام الضيق كانت انتخابات اتحاد الطلاب فى المدرسة الثانوية وأنا فى المرحلة الثانوية وكان لى شرف النجاح فيها، وكنت رئيسة اتحاد طلاب المدرسة الثانوية ٦٧، ٦٨ كانوا اساتذتنا يتعاملون مع أى انسان لديه احساس وله قدرات يقدر يؤدى دوراً كانوا يضعوننا بدائرة الخدمة العامة فيما يسمى بمشروعات خدمة البيئة.

اتمنى ان تتعرض المناقشة الى واقعنا الآن فى العملية التعليمية، ما الذى يحدث فيها، فى الاسرة هل نحن عندنا فعلاً فى الاسرة قيم تساهم فى أن يكون هناك مساواة بين الابن والبنت فى الحقوق والواجبات، اعتقد ان الاعلام ايضاً الموجه للطفل الان فيه شكل من أشكال الاختلاف والتباين وربما يعمل عملية ازدواجية فى ذهن الطفل مبكراً خصوصاً اذا رجعنا تانى مرة أخرى لانقسام العملية التعليمية وما يسمى تعليم حكومى وتعليم اجنبى، وما يترتب عليه من تكريس قيم متباينة ومتخلفة فى ذهنية كل طفل تدخل فى هذا الجانب من التعليم او ذاك، وهذا يترتب عليه ان ينشق وجدان الامه مبكراً، وكذلك دور ا لنادى الرياضى.

لا أريد الاطالة ولكن كنا بالفعل نشارك فى الانشطة الرياضية المشتركة بيننا وبين الأطفال الأولاد، حيث لم يكن هناك تمييز بيننا فى الالعاب، وكذلك

الاشتراك فى الأنشطة الاجتماعية، كل هذه العوامل الوسيطة القوية فى مجال المحيط العائلى، أو فى مجال المدرسة أو فى مجال العمل العام، والاحساس بانبهارنا ببعض الشخصيات التى لها دور عام، هذا كله شكل المحيط الأول للوعى الأول لأى امرأة وهى طفلة، ومن خلاله يأتى الدافع الأول لممارسة العمل العام.

مناقشة الجلسة الأولى

د. سعيد النجار

فى البداية أريد أن أضرم صوتى الى صوت كل الزملاء الذين عبروا عن شكرهم لمركز ابن خلدون الذى اتاح لنا هذا اللقاء، وايضاً لمؤسسة فريدريك ايبرت التى ساهمت فى جعل هذا اللقاء حقيقة واقعة، ونعتبر ان ما يقوم به المركز وما يقوم به د. سعد الدين ابراهيم ركنا أساسياً من أركان نشر الفكر التنويرى فى مصر، ولهذا نحن نعتبر مركز ابن خلدون احد الاجنحة الاساسية التى تعتمد عليها جمعية النداء الجديد فى نشر الفكر التنويرى فى مصر، اذ من المحتم لى أن يكون تدخل فى المناقشة أوسع فى مضمونها مما هو مطروح فى هذه الجلسة بالذات، وسوف أضع أمام حضراتكم وجهة نظر جمعية النداء الجديد فى أربع مقترحات أساسية: الأولى تتعلق بواقع وحقيقة مركز المرأة المصرية فى المجتمع، فنحن نؤمن فى جمعية النداء الجديد ان المرأة المصرية لها دور مهم جداً سواء من ناحية مشاركتها فى الحياة العامة أو من ناحية الحقوق فى قانون الاسرة، أو من ناحية حقوق المرأة فى مكان عملها أو من ناحية حقوق المرأة المصرية ونصيبها من الخدمات الاساسية، كالخدمات التعليمية، والصحية، وايضاً فيما يتعلق بالبيئة الثقافية بصفة عامة هذه هى نقطة البداية، وهى تتعلق بحقيقة وضع المرأة المصرية، وما يدعو للأسى والحسرة ما أشار اليه الدكتور سعد الدين ابراهيم وما اشارت اليه بعض الزميلات المتحدثات من أن مصر التى تقهر المرأة فيها كل هذا القهر والمكبوتة كل هذا الكبت كانت رائدة فى رفع راية تحرير المرأة وضمان حقوقها منذ ما يقرب من مائة سنة، سنة ١٩٩٩ سوف يكون العيد المئوى لظهور كتاب قاسم أمين

عن تحرير المرأة، مائة سنة عندما تنتظر لما كان عليه العالم العربى والعالم الاسلامى منذ مائة سنة ١٨٩٩ وتقرأ ما كتبه قاسم أمين سترى الى أى حد كانت رائدة، ثم جاءت بعد قاسم أمين سلسلة من الرائدات المصريات والرواد المصريين، ولكننا نشهد الان نكسه فظيعة.

من ناحية حقوق المرأة واخشى ما اخشاه أن يكون الخطر فى المستقبل أكثر بكثير مما نشهده فى الوقت الحاضر، هذه هى الاطروحة الاولى حقيقة وضع المرأة المصرية وكيف كانت مصر رائدة والمرأة المصرية خط التقدم الذى كان ينبغى ان يكون فى مصر انعكس وأصبح يسير فى خط مضاد تماماً.

الاطروحة الثانية التى نؤمن بها فى جمعية النداء الجديد ان الدين الاسلامى لا علاقة له بالمركز الدونى للمرأة، على العكس من ذلك فإن الدين الإسلامى كرم المرأة أحسن تكريم واعطاها حقوقها وجعل لها شخصية قانونية مستقلة بعد ان كانت محرومة من كل حق من الحقوق، الروح العامة للدين الاسلامى هى روح العدل والعدالة وتكريم المرأة ورفعها فى مكانتها، ولو أن المسلمين ساروا على هدى هذه الروح لكانت المرأة المصرية والمرأة المسلمة بصفة عامة فى القمة من ناحية تمتعها بحقوقها، ولكن سادت روح سلفية ادت الى تفسير ضيق وتفسير حرفى يريد أيضاً ان يكرس دونية المرأة، والدين الإسلامى فى نظرنا من هذا برىء، انما وراء هذه الدونية التى يريدون فرضها على المرأة هى مصلحة الرجل فى مجتمع ذكورى يغلب مصلحة الرجل تلك المصلحة الضيقة قصيرة النظر، انما أيضاً وهذه نقطة اشار لها قاسم أمين فى كلمات بليغة انك لا تستطيع أن تقيم نظاماً ديمقراطياً سليماً اذا لم تحصل المرأة على حقوقها كاملة، وقال قاسم أمين قولته الشهيرة انه اذا كان الرجل الشرقى مستبدأ فى منزله، ولكنه عبد خارج منزله، لا يمكن أن تكون مستبدأ فى دائرة من دوائر حيائك وتكون

عضوا صالِحاً فى حياة ديمقراطية بكل معنى الكلمة، قاسم أمين كان شخصاً من أوائل الأشخاص الذين ربطوا بين حقوق المرأة وبين الانظمة السياسية فى الجهات المختلفة وقال «إذا استقرأت الانظمة والبلاد المختلفة تجد أن الديمقراطية سادت وترسخت فى تلك البلاد التى تعطى المرأة حقوقها، أما البلاد القائمة على كبت المرأة وقهرها فهى جميعاً دون استثناء البلاد المستبدة، البلاد ذات النظام السياسى الاستبدادى»، كان قاسم أمين من أوائل الناس الذين رأوا العلاقة بين حقوق المرأة وبين النظام السياسى السائد فى كل بلد من البلاد ليس فقط من ناحية التقدم الاقتصادى ومن ناحية الديمقراطية إنما أيضاً وهذا يمكن يكون أكثر خطورة فى تكوين شخصية المواطن، المرأة هى ام الرجل وابنته واخته وزوجته هى اقرب المقربين اليه، اذا كانت الاخت والبنت والزوجة مهورة انا شخصياً اعتقد ان هذا له تأثير كبير جداً فى تقديم الشخصية غير السوية لأنها لا ترى أكثر مما هو تحت قدميها.

الطروحة الثالثة: ان تقدم المجتمعات وتقدم مصر منوط بقدرتها على أن تزيل كل أنواع التمييز ضد المرأة، وان تأخذ مكانها بغير ذلك بكل الكبت والقهر الموجود فى المجتمع المصرى للمرأة، أنا شخصياً اعتقد ان امكانية التقدم محدودة الى أبعد الحدود، والتقدم بالمعنى العام الذى يشمل عدة اتجاهات: أولاً قدرتنا على التقدم الاقتصادى للمجتمع المصرى، وهذا غير ممكن حيث لا تستطيع مصر ان تستغل امكانياتها المتاحة استفلالاً فعالاً دون أن تعطى المرأة حقوقها، ان الله عندما خلق المرأة اعطاها العقل واعطاها الملكات واعطاها القدرات التى تجعلها جديرة وقادرة على أن تسهم فى تقدم المجتمع المصرى على قدم المساواة مع الرجل، اذا أضعنا نصف هذه القدرات فى المجتمع المصرى نحرم مصر ونحرم المجتمع الاسلامى، ونحرم البلاد العربية من قدرتها على أن تأخذ مكانها الطبيعى

تحت الشمس وهذه أول صورة من صور التخلف الناشئ عن التمييز ضد المرأة وعن كبتها وهو الناحية الاقتصادية، والتي تستلزم بان تكون المرأة المحيطة به بلا قهر أو كبت، أيضاً نتكلم عن علاقة حقوق المرأة والتقدم بصفة عامة فى المجال الاقتصادى والمجال السياسى ومقدرة المواطن على الابتكار والابداع والتفاعل الايجابى مع البيئة وهذه مرتبطة ارتباطاً كبيراً بحصول المرأة على حقوقها، المجتمعات التى تكبت المرأة وتقهراً وتحرمها من حقوقها اغلب الظن أنها مجتمعات عقيمة الفكر، غير قادرة على الابتكار والابداع، هذه فى نظرى هى المسائل الاساسية المرتبطة بحصول المرأة على حقوقها، طبعاً حصول المرأة على حقوقها مسألة متعلقة باعتبار العدالة، وهى مطلوبة لذاتها، انما وجهة النظر التى تأخذ بها جمعية النداء الجديد تنظر الى حقوق المرأة ليس على أنها مجرد غاية ولكن أيضاً على أنها وسيلة للتقدم الاقتصادى وللديمقراطية، وحقوق الانسان وتكوين الشخصية السوية والقدرة الابداعية والابتكارية.

الاطروحة الرابعة والأخيرة: ان تخلف المرأة وحرمانها من حقوقها لم يعد ممكناً فى عصر المتغيرات العالمية المحيطة بها، والمرأة المصرية ليس فى معزل عن العالم المحيط بها، والعالم المحيط بها تغير نوعياً تغيراً كبيراً، واصبح من المقولات التى تتردد كثيراً ان التقدم التكنولوجى ربط العالم بعضه ببعض وجعل من العالم كله قرية صغيرة، المرأة المصرية تعرف كيف تعيش المرأة فى البلاد المتقدمة، تعرف كيف تساهم فى الحياة السياسية، تعرف كيف تتمتع بحريتها، وأيضاً المرأة فى البلاد المتقدمة تعرف الحالة التى عليها المرأة المصرية تعرف مدى القهر والكبت الموجود فى بعض المجتمعات، انما ليس مجرد التقدم التكنولوجى وليس مجرد الارتباط الوثيق الذى جعل من العالم قرية صغيرة انما أيضاً انتشار فكرة الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان والمساواة فى كل بلد من بلاد العالم،

هذه الحقوق لها علاقة أيضاً بتقديم مركز المرأة في كل بلد من بلاد العالم ومن بينها مصر، وأخيراً وليس آخراً أيضاً من ناحية المتغيرات العالمية التقدم الكبير الذي احرزه علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس هذا التقدم في العلوم الاجتماعية التي تصب جميعاً في اتجاه واحد هو اعطاء المرأة حقوقها وازالة كل أنواع التمييز ضدها.

الأستاذة: سكينه ثابت

ان مصر هي أول دولة في المنطقة اعطت المرأة حقوقها السياسية، كما كانت أول دولة تدخل نساءها المجالس التشريعية برغم اننا كنا نقرأ كثيراً تجربة الاستاذة راوية عطية، وتجربة الاستاذة بثينة الطويل، والاستاذة عزة شكرى رحمها الله، الا أننا لم نجد حركة رصد التجربة، ولا تحليلها ولا استخراج مستخرجات منها، وكأننا كانت طفرة آنذاك، علما بأنه في نفس الفترة فترة الخمسينيات كانت هناك حركة رصد وتحليل للحركة العمالية، وحركة الفلاحين، كانت حركة رصد متصلة حتى الآن، لكن لم نجد هذا، ولم نلاحظ هذا الا بداية من العمل الذي بدأه مركز ابن خلدون، وهذا عمل علمي منظم يدعو للتفاؤل لأنه تسجيل علمي حديث وجاد عن حركة المرأة من خلال تطورها الديمقراطي، فهل كانت طفرة تخضع لمقومات شخصية، أم كانت ديكوراً لحركة سياسية اعقبت الثورة؟ هذا ما اردت أن أسأل عنه الاستاذة راوية عطية.

الدكتورة: ليلى عبد الوهاب

اعتقد ان اختيار منظمي النوبة لان تبدأ جلساتها بهذا المحور كان له مغزى كبير، فعندما نتحدث عن المرأة المصرية والتحول الديمقراطي فإنه ليس المقصود فقط التحول الديمقراطي في الحياة السياسية العامة، ولكن المقصود التحول في إطار العلاقات الاسرية أيضاً ووضع المرأة فيها

وقدرتها على المشاركة والمساهمة وصنع القرار، وان يكون لها اختياراتها الحرة، فى هذا الإطار كنت اتوقع ان الشهادات الواقعية سوف تلقى الضوء أكثر على هذه المسائل، يمكن أنا باعتبارى متخصصة فى علم اجتماع المرأة، ولى علاقة بهذا الخصوص قمت برصد للأصول والجذور الخاصة برائدات العمل النسائى فى مصر، وخارج مصر وهى ممكن نضعها فى إطار الفرد مثلما قال الدكتور سعد الدين ابراهيم، ولو انه يتأكد لى باستمرار أن الحركة النسائية المصرية ارتبطت من خلال الشخصيات الرائدات فيها بأنها كانت بمساندة الرجل باستمرار سواء كان الاب أو الزوج، وهذه المسألة مهمة جداً لأنها جعلت الحركة النسائية المصرية والعربية نوعياً تختلف عن الحركة النسائية فى أوروبا وأمريكا، الحركة النسائية فى أوروبا وأمريكا قامت فى إطار بعض العداء مع الرجل باعتبار ان معظمهن كان لهن خبرات على مستوى النشأة وهذا لابد أن تلقى عليه الضوء أكثر فى إطار كيف يبنى الاب الفتاة من الصغر فأنا اتكلم عن التنشئة الاجتماعية للأسرة الطرف الخاص، الذى نشأت فيه وتربت فيه الفتاة والطرف العام، لأن الاثنين فى علاقة تأثير وتأثر عام بينهما لا أستطيع أن أفصلها أو أغفلها، وهذا لم يكن واضحاً فى الشهادات التى قدمت بشكل عام، يمكن أن تكون شهادة الاستاذة تهانى الى حد ما تعرضت لذلك، الأمر الواضح كان هناك استبعاد لطبيعة العلاقة الموجودة بين الاب والأم، ذلك المناخ الذى يمكنه ان يخلق علاقات تبدو ان فيها التأثير والتفاعل وبالتالي الدفع والتشجيع، أو انه يبقى فيه حتى تميز بعلاقته بينته تختلف عن علاقته بزوجته، المسألة أيضاً واردة من خلال الشغل والابحاث التى اجريت، انه بالفعل عند التعامل مع الزوجة يعنى يكون الرجل فى مستوى وعندما يتعامل مع ابنته يكون فى مستوى آخر فى التعامل، ممكن تبني قضايا البنت ويدفعها لكن عند الزوجة يقول لها اذهبي او لا تذهبي أو

ليس لك الحق فى كذا وكذا، هذه المسألة لابد أن نلقى عليها الضوء، واين قضية المرأة فى الحياة العامة فى اطار العمل العام هل هناك قضية للمرأة ام لا، واذا كانت هناك قضية هل هذه القضية أو غيرها طرحت؟ انا كنت أريد ان أعرف يعنى الاستاذة سكيمة والاستاذة راوية أو خلافه، كان هدف دخولهما العمل العام والمجلس سواء كانت النيابية أو غيره لماذا؟ هل لمجرد انا أكون موجودة أو لقضية أنا كنت أريد أن اذافع عنها؟ وما هى هذه القضايا؟ هل هى قضايا عامة؟، لكن هل كان بالاضافة لهذه القضية العامة هل كانت هناك قضية المرأة مطروحة؟ انا اعتقد انها لم تطرح على مدار زمن طويل حتى بالتمثيل النسائى، بالعكس حصل انتكاسات بالمرأة باستمرار من خلال دورات مجلس الشعب المتتابعة.

د. شفيقة فاضل

انا فعلاً عضو مجلس شورى سابقاً، وحاليا انا استاذ الصحة العامة فى كلية طب القاهرة. الحقيقة ان الجلسة الأولى كانت مصرية تماماً لأنها تؤكد حقيقة ان المؤسسات كما قالت أ. تهانى كالحا دور كبير، سواء كانت مؤسسة الاسرة أو مؤسسة المدرسة أو المؤسسة الاجتماعية سواء كان النادى، أو مركز الشباب أو غيره. وأنا ادعى ان هذه الانوار تنقلص فى الوقت الحالى. وانما هذه المؤسسات كانت تشكل وجدان الطفل، والذى يشكل وجدان الطفل اليوم هو التلفزيون. واذا نظرنا الى الشهادات التى قيلت وتأملناها سنجد كيف ان للوالد دوراً مهماً، وهو اعطاء الفرصة فى ظروف ليست دائماً ظروف مواتية، ان البنت تستطيع ان تتواجد فى مجالس رجال أو تستمع اليهم وتحثك بتجارب سياسية أو تجارب اجتماعية. بالاضافة لوجود القوة على المستوى العام. نحن أصبحنا فى مرحلة نحاول باستمرار تقليص نور القوة، يعنى: انه كلما نحاول نظهر قوة نعود للوراء ولا نكبرها من اجل ان نضع مثال لجيل كامل وندفعه لان يحترم

قيماً معينة، بمعنى ان هذه السيدة التى أدت فى هذا المجال سواء كان مجالاً اجتماعياً أو مجالاً سياسياً أو مجالاً علمياً لابد ان اكبرها. لو قمنا بتحليل على مدى السنوات الماضية؟ كيف نتحدث عن النساء؟ كم سيدة اخذت جائزة الدولة التقديرية؟ اظن واحدة، لو تأملنا كيف ننظر للسيدات، فى الدول كلها اليوم يضعون المودلز ما نصنعه نحن اليوم الـ «مودلز» الى الناس بيقروا عنهم: الفنانين والفنانات، أنا اتصور اننا نسيء تشكيل وجدان الجيل القادم دور الاسرة بدأ يتقلص، لم تعد الاسرة تجلس مع بعضها، هذا الواقع الذى أفرز مثل هذه المجموعة من النساء الموجودات معنا مثل الاستاذة عزيزة حسين، انا اعتبر ان كل الموجودين قيادات... كل الذين شاركوا فى مجالات اخرى غير المجالات السياسية، هذا الواقع لم يعد موجوداً اليوم، وأنا اشفق على فتياتنا منه، أرجو ان نحس هذه الصورة كلها ونحاول علاجها.

١. يحيى درويش

الدروس التى استفدتها من حديث السيدات الأربع تتلخص فى عنوانين: أولاً: توافر القدوة فى التنشئة الخاصة بالطفولة - ضعها تحت أى مسمى اذا كانت القدوة سليمة، وعندما أقول القدوة ليس من الزوجة ولا من الزوج فقط لكن من الأطفال أيضاً خصوصاً الكبار منهم. أنا أحياناً استفيد من رأى ابنائى واحفادى فائدة كبيرة، كلامهم يقال بشكل عفوى ولكن له معنى عميق.

ثانياً: اركز على القدوة الدينية، مادة الدين فى المدارس، لكنه لا يخضع لمجموع الدرجات، فالتلميذ لا يهتم به، القدوة الدينية والسلوكية هذه مهمة جداً فى التنشئة وتأثيرها فى المستقبل على نمو الاطفال داخل الاسرة.

التعليم هو ركيزة، وأنا اعتبره أجل مشكلة فى مصر، هل نظام التعليم

وسياسة التعليم يمكن إصلاحها بداية بشهادة الثانوية العامة. الاخصائيون الاجتماعيون المعنيون فى المدارس، لهم عمل معترف به.

ثالثاً: وهى نقطة مهمة برزت فى حديث السيدات الاربع، ليس التحدى او الاصرار، انما الالتزام بالتغيير، يشمل التحدى، والتحدى المؤدب، مع التحدى المشاركة. اعجبني جداً فى الاقوال، ارتباط السيدة القيادية بقيادة تاريخية أو وطنية، أعجبت جداً بالمثل الذى قيل فى طنطا. يمثل بداية التأخى بين عناصر الدولة، عناصر المجتمع، احتفال المسلمين بالاعیاد المسيحية، ومشاركة المسلمين فى هذه الاعیاد، اعجبني ايضا تحويل الاسرة الى مؤسسة اجتماعية، ورد فى حديث لاحدى السيدات والاسرة فى الواقع يجب ان تكون مؤسسة اجتماعية، مؤسسة تحوى المبادئ والمثل، وتعطى المثل وتعطى الاخلاقيات.

فيما يختص بالتعليم، أو فى الاسرة، يجب ان نبحث عن مسألة الهوية ما هى هوية هذه الاسرة؟! يا حضرة الاب ويا حضرة الام ما هى هوية التعليم؟ قيل هناك تعليم اجنبى، فرنسى، انجليزى بعشرة الاف دولار فى السنة، ما هى الهوية؟ هذا يجعل هناك ازواجاً فى تكوين الدولة، خصوصاً فى الشباب.

١. أميرة بهى الدين

لاحظت شيئاً أساسياً فى حديث السيدات المتحدثات ان كل واحدة منهن كان والدها رجلاً عظيماً، وانا أيضاً والذى رجل عظيم، وكل أبائنا - نحن الموجودات فى القائمة - رجال عظام، دفعونا وشجعونا، لكن الحقيقة أن المجتمع ليس كله ابناء عظام يدفعون البنات للتحدى واثبات الذات والتعليم... الخ. المجتمع اليوم به قناعات شديدة التخلف، يروجها رجال ونساء بما فيهم الامهات، اذا كانت فيه افران القيادة التى تشارك فى العمل

العام، القيادة الناجحة الفاعلة المؤثرة، هي حسب شهادات المتحدثات هي الاب العظيم، حسناً، اذا لم يكن هناك الاب العظيم، اذن فالمجتمع عليه عبء جماعى لكى يفرز آلية تؤثر فى تفكير الرجل والمرأة أو تخلق الاب العظيم والام العظيمة، الذين يدفعون المجتمع بأكمله الى الأمام هذا شىء. الشىء الثانى: نحن فى لحظة انحسار، مثلاً: ينبغى ان اقر لابنتى لماذا انا مختلفة عن كل النساء الموجودات حولها، لماذا اخرج الى العمل العام؟ اذا كانت هناك قناعات التراجع والانزواء والانكفاء على الأسرة والاكتفاء بالامومة باعتبارها الوظيفة الطبيعية الوحيدة المعترف بها، أى عمل عام اذن. الذى نريد للناس ان تشارك فيه

يعنى البنات من القدوة التى تقدمها اليهن؟ نعم هناك قدوة، الاستاذة راوية مثلاً كانت قدوة، وهناك والد الاستاذة جلييلة. من قوتنا نحن؟ من قدوة الاطفال فى المدارس والتلفزيون غير «النينجا» التى تعيش فى المجارى، وغير العفاريث وغير هذا المناخ الرديء المتخلف.

أنا ازمع اننى اتابع العمل العام وقضايا المرأة، وللأسف الشديد لم استطع ان اعرف من هن النائبات اللائى يمثلننا، ماذا تصنع النائبات - مع شدة تقديرى لكل جهودهن - الا انهن نائبات منتخبات على قوائم الحزب الحاكم، ومجتمعاتهم المحلية ترشحهم لكن لسن قدوة شائعة ومعروفة فى المجتمع. اذن أى عمل عام نتكلم عنه؟

التنشئة مهمة نعم، لكننى اريد أن أقول إن السيدة التى تعمل فى العمل العام ليست محتاجة فقط لأب عظيم يدفعها، احياناً الأب السلبي بقيم التخلف يخلق أليات التمرد. من هو الزوج المستعد ان يقدم فى المجتمع باعتباره زوج النائبة أو الاستاذة أو الصحفية الذى يتم «التريقة» عليه فى الجرائد والمجلات على أنه «زوج الست» هذه هي الصورة التى ينبغى ان

نغيرها ونناضل ضدها.

د. أحمد صبحي منصور

سأعطى انطباعات سريعة، سمعت حديثاً لسيدات فضليات منهن اثنتان كان لهما وجود قبل ثورة ١٩٥٢. واثنان كان لهما وجود بعد ثورة ١٩٥٢، لكن الحديث كان متشابهاً في أن الاسرة والبيئة قد ساعدت في أن يكون لكل منهن دور، هذا يذكرني - بحكم التخصص - بما كان للمرأة في عصر ازدهار الحضارة الاسلامية. ففي هذا العصر - القرن الثالث والرابع - كانت المرأة تمارس التعليم، والعلم، وكانت شاعرة، حتى الجوارى كن مثقفات ومتعلمات، بل بين سطور التاريخ يظهر انه في عصر الخليفة المقتدر قامت احدهن بوظيفة القضاء سنة ٣٠٦هـ.

اقول أن المرأة ليست ظاهرة منفصلة عن المجتمع. فالمجتمع اذا كان مزدهراً ازدهرت المرأة معه. واذا دخل المجتمع في دور الاضمحلال، اضمحل شأن المرأة تبعاً لذلك من هنا فإن الحضارة الاسلامية بعد أن انحسرت منذ القرن العاشر الهجري في العصر العثماني وما تلاه، وحين سيطر الفكر الحنبلي والفكر الصوفي المتخلف، وضع ان المرأة كانت أكثر من عانى من هذا الى أن استيقظ المجتمع واستيقظ معه رجل فاضل وهو الذي نادى بتحرير المرأة.

والى سؤال محدد: الذي نادى بحقوق المرأة قبل الثورة هو: قاسم أمين والذي سعى وتعب بالنسبة لحالات السيدات الفضليات كان المجتمع او كان الرجل سواء كان ابا أو زوجاً الخ. يبدو لي أن الرجل هو الذي يدفع المرأة الى أن تصعد الى أن تزدهر، انا اسأل بحسرة في هذا المناخ السائد وماذا قدمت المرأة لكي تواجه حركة الردة التي نراها؟

الملاحظ أن المرأة أغلب المرأة طبعاً، أغلب النساء هن اللاتي ارتضين

لأنفسهن النقاب، بدون فرق، وهن اللائى وضعن النقاب على وجوه بنات فى الثالثة من العمر، هل نحن فى حاجة الى قاسم أمين آخر؟ أم أن قاسم أمين قد أدى دوره وينبغى على المرأة فى هذا العصر ان تمسك زمام مستقبلها بيدها؟ أزعـم أن الذين يدافعون عن حرية المرأة فى هذا العصر معظمهم من الرجال، لكن نحن نريد لحركة المرأة المزدهرة ان تقود هـى هذا الازدهار.

اعلق على كلام الدكتورة ليلى: أن المرأة عندما دخلت مجلس الشعب لم تلتفت الى مشكلة المرأة، وانما انغمست فى مشاكل الدائرة. أنا أريد أن تكون هناك قيادة فكرية للمرأة لتقف مع كوادـر المجتمع المدنى فى وجه الردة الحضارية التى نواجهها جميعاً الآن.

١. فاطمة المعدول

كانت قناعاتى منذ عام قد ازدهرت وبدأت أعمل فى قضية المرأة بدلاً من الطفل، هذه الجلسة اعادت الى الاحساس بأهمية التنشئة الاجتماعية، لأن التنشئة الاجتماعية لها اهميتها القصوى بالنسبة للأم، والعمل مع الطفل لا ينفصل عن العمل مع المرأة.

لدى بعض الملاحظات:

فى حديث السيدات الأربع الفضليات، الاب كان مهماً، الاسرة كلها كانت لها طبيعة خاصة، هل هذا كان هو الاتجاه العام؟ ام انها مجرد بؤر مضيئة؟ لكننى أريد أن اطمئنكم رغم ان الصورة شكلها قاتم جداً، لكن انا أعمل مع الاطفال منذ ٢٠ سنة. والطفل حتى الطفلة المحجبة التى حجبوها وهى عندها ٩ سنين ترقص تغنى عندما تجىء الى قصر الثقافة وتمارس كل الأنشطة وتمسك يد الوالد، الحجاب سلوك فرضه عليها الكبار، لكن ملكات الاطفال الان احسن منا كثيراً... وليس هذا من منطلق أن الماضى أفضل

من الحاضر، وهناك دراسات تثبت خطأ هذه المقولة، انا عندما عملت فى مسرح الطفل لم يكن هناك غير تجربتين سابقتين، الان هناك تجارب من اسكندرية لاسوان، هناك مسارح أطفال، هناك اناس كثيرون يكتبون للأطفال، هل هذا اجمل ام لا، هل سينبثق عنه ظلام؟ انا اتمنى ان تكون هناك دراسات ترصد ذلك، لأننا نكرر كلاما كثيراً عن الأطفال من غير دراسات لكن أنا من مشاهداتى البسيطة بالرغم من الظروف الصعبة فان هذا الاهتمام الواسع سينتج اشياء اجمل، ويجعلنا نتفاعل أكثر.

د. أمين مبارك

انا مقتنع تماماً ان القدوة شىء مهم، لكن لابد ان تخلق قدوات كثيرة اذا اردنا ان تأخذ المرأة جميع حقوقها وتقوى، لو أن هناك أخ جيد أو أب جيد يكون قدوة لها ستظهر وتطفر، وان لم يكن موجوداً ماذا تفعل؟ وهذا سؤال سئل هنا دور المرأة نفسه مهم، ولا يعنى هذا ان ننتظر قاسم أمين آخر، انما لابد أن يكون دور رئيسى فى العملية القادمة. وكيف تأخذ المرأة حقوقها.

انا مختلف مع مسألة القهر التى وردت فى كلام الدكتور سعيد النجار لان القهر معناه ان الشخص يحس الظلم، لكن هناك سيدات كثيرات، امهات يدرن بيوته، ويربين اولادهن على نشأة سليمة وهناك سيدات عاملات لا يشعرن بهذا القهر، انا لا انفى وجود القهر مطلقاً، لكن تعميمه غير صحيح، لان والدتى مثلاً سيدة بسيطة ومع ذلك ربت خمسة أولاد كلهم الان فى أعلى المناصب، كانت راضية بعيشتها وقانعة بها، وكانت سعيدة بدور الأم، والذى توفى، وادارت هى الاسرة ولم اشعر انها تحس بقهر.

إذن هذا الاحساس لابد ان يتوفر بتوافر ظلم واقع من شخص على شخص لكن الكثير من السيدات قانعات بحياتهن. ما اريد ان اقله هو أن

دور المرأة فى الفترة القادمة هو دور رئيسى فى القنوة وفى الحياة عموماً .
شئ آخر اريد أن اقلوه هو ان التمسك بالدول الغربية كنموذج فى
مسألة حرية المرأة ليس هو الاساس . لابد أن تأخذ المرأة حقها المسلوب
بنفسها ولا مانع من الاعتماد على الرجال، ونحن ممكن .

د. مجدى فائق

نحن نجد حساسية فى قضايا المجتمع ونقسمها الى عدة تقسيمات ،
قضية الشباب - قضية الطفل - قضية المرأة ، نحن نوافق على درس هذه
القضايا كشرائح ، لكن لا نصدر القضية ان هناك قضية مثلاً خاصة بالمرأة
وكان شيئاً انتقص منها فجأة أو انها تمر بقضية عصبية أو غيره ، أنا أرى
غير ذلك .

لفت نظرى فى حديث المتحدثات ان محور حركتهن والنتاج الذى توصلن
اليه كان دائماً الأب ، أو هو الرجل فى النهاية ، والرجل غالباً هو الذى يشكل
تكوين المرأة ، حتى زوجات الزعماء ، زوجة احد الزعماء غير اجتماعية مثلاً
لان ميول زوجها ليست كذلك ، هناك ظاهرة منذ عشرين عاماً وهى ظاهرة
الاهتمام بالمرأة والطفل ، ولم يعقد مؤتمر يناقش ما يتعلق بالرجل منذ ٢٥
سنة .

المرأة ليست مقهورة ولا مغتصبة الحقوق ، ما هى الحقوق التى نريد
ارجاعها ، المرأة تقول ما هى الحقوق ، من هنا انا لا أريد ان اقسام قضايا
المجتمع ، لأن قضية مصر ، قضية تؤخذ على بعضها ، ثم نناقش فئة فئة
نتيجة للظروف الخاصة وإلا فأى مناقشة دونما ادخال الرجل فيها هى
مناقشة مبتورة . اغفال هذا الجزء يجعل المناقشة غير علمية ، وغير مجدية
اطلاقاً .

لو سألنا انفسنا لماذا عقدت هذه الندوة سنجد: اننا فى دولة المفهوم الدينى الدارج لها لا يساوى بين الرجل والمرأة، ولا يعطى للمرأة نفس حقوق الرجل، فى نفس الوقت عندما يتكلم المثقفون كالدكتور سعيد النجار مثلاً، قال: الاسلاميون يريدون النقاب، وجلس المرأة فى البيت ولكنهم مؤككون فى نفس الوقت على أن الاسلام اعطى للمرأة حقوقها وساوى بينها وبين الرجل، هناك اذن تناقض غريب. يدفعنا للسؤال: اين هو الاسلام؟ هل هو هذا ام ذاك؟ السر فى الموضوع ان الاسلام له مصدران للتشريع: المصدر الأول هو القرآن الكريم، والمصدر الثانى ما جمع بعد ١٠٠ سنة من وفاة الرسول وجمعه البخارى ومسلم والآخرين.

أنا أرى أن نبحث نصوص الشريعة أو الاسلام، سنجد نصوص القرآن تنصف المرأة وليس فيها أى احجاف بحقوقها أو منعها من المشاركة.

مثلاً: من عمل صالحاً من ذكر أو انثى وهو مؤمن (قرآن كريم) يساوى بين الذكر والانثى. «وللرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن» و«المؤمنون والمؤمنات، والمسلمون والمسلمات والقانتون والقانتات» دائماً المرأة والرجل مع بعض فى كل شىء.

أما المصدر الآخر للتشريع وهو الاحاديث وهى بإجماع الفقهاء ظنية الورود عن الرسول بعكس القرآن وهو قطعى الثبوت ماذا تقول الاحاديث؟ اليكم نماذج منها:

- المرأة خلقت من ضلع أعوج، وأعوج ما فيها اعلاها... أى مخها.

- النساء ناقصات عقل ودين.

- لولا حواء ما خانت انثى زوجها الدهر،

ثم مقولة ان صوت المرأة عورة، والنقاب والحجاب لم ترد كلها فى القرآن الكريم، والحل اذن؟

الحل ان يصبح لنا كتاب واحد ومنهج واحد وندعو الى هذا، ثم من المصدر الاخر للتشريع نرى اذا كان الحديث موافقاً للقرآن نأخذ به اما اذا كان مخالفاً فلا نأخذ به.

١. حبيبة سحلب

الرسول «ص» قال: خزنوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» أى السيدة عائشة، ما قيل اليوم من الاخوات مجرد عينة، ولا نقول انه الاب فقط، لكن لو اردنا ان نرى كل السيدات اللاتى خرجن للعمل العام فمن الممكن ان تختلف النسبة. وسنجد ان الأم لها دور كبير، وهى التى يقع على عاتقها اكثر من الاب مسئولية تحمل كل ما يحصل عليه الطفل.

هذه المرأة التى تتحمل العبء الأكبر... مازالت تعمل فى الخارج والداخل والرجل مازال كما هو لا يعمل أى شىء فى المنزل، يعنى تروح مجلس الشعب ومجلس الشورى وتأتى للمنزل للمطبخ... الخ. لقد لعبت المرأة دوراً كبيراً وعليها ان تنظم حقوقها وتلتقط انفاسها ولا بد أن يشعر المجتمع بالمرأة قليلاً.

أما بالنسبة لموضوع اننا لم نأخذ حقوقنا، انا اقول ان المرأة فرطت فى حقها، لابد ان نحافظ على مكاسبنا ولا ندعها تتسرب من بين ايدينا.

٢. بثينة الطويل

لقد اعجبت بالشجاعة والموضوع الذى تكلم فيه زميلاتى عن التنشئة الاجتماعية. وكل واحدة منا هنا خاضت تجربة انتخابية أو نقابية لاشك أن لها تجربة اجتماعية وتنشئة اسرية بها هذا المؤتمر.

الدكتور سعد تكلم عن الجيل الثانى والثالث والرابع، يا د. سعد الجيل الثالث يعانى الآن، أما الجيل الرابع فهذه مشكلة أرجو أن يهتم بها هذا المؤتمر، لأن جميع الطالبات والبنات كلهن يحجمن عن العمل الاجتماعى، لا يوجد جيل جديد الآن فى العمل الاجتماعى وبالتالى لا يوجد للعمل السياسى.

ان الذى انتخب المرأة - اختلف مع أ. ليلى - هو الرجل وليس المرأة، لو اعتمدنا على أصوات النساء لم يكن لواحدة منا ان تتجج.

أ. سهير جليانة

نحن فى مجتمع الاب ومازلنا فى مجتمع الأب، مهما كانت الأم على درجة عالية من الثقافة، لن تصبح كلمتها الحاكمة فى الأسرة، انما فى نفس الوقت لا أريد أن أصورها بالصورة القاتمة، كما فعل الدكتور سعيد النجار. نجد أننا وامهاتنا كن هن المتحكمات فى مصير الاسرة بطريق غير مباشر، وهذا ذكاء من المرأة، وليس قهراً او اذلالاً لها.

نشأة الطفل من البيت، وليس التلفزيون أو الفيديو، لان ليس كل الناس فى مقدورهم الحصول على تلفزيون أو فيديو أو الاشتراك فى النوادى، نحن على ايماننا كانت الاسرة مترابطة، انما حالياً الرجل احياناً يصنع الشئ المعيب ويكون بذلك القدوة للابن أو الابنة، الابنة التى ترى أمها مطحونة، وليس هناك امرأة تحب أن تلتصق بها صفة المطلقة، والضحية هنا الابناء ليسوا ضحية الام أو الزوج انما ضحايا للتشريعات التى لا تعطى للمرأة حقوقها.

أ. أمال عبد الكريم

الدور لم يصبح فقط دور الاسرة، حتى الأسرة التى بها ام، الدور الذى

تلقه المؤسسات الوسيطة من أول التعليم وهذا شيء يحتاج الى وقفة، وبور المكتبات العامة، ومكتبات الشوارع، اتمنى من كل المتحدثات الاشارة الى ذلك، لأن هذا شيء مهم جداً.

واتمنى كذلك ان تشير المتحدثات الى موضوع المجتمع المدنى فى الفترة التى نشأ بها، هل هناك مؤسسات من أول الاتحادات الطلابية للاتحادات النسائية للأحزاب للاتحادات النقابية، هذه الاشياء هى التربة الاساسية لنمو العمل العام.

كيف نتكلم عن دور المرأة أو الرجل فى العمل فى ظل غياب منظمات المجتمع المدنى؟؟

ملاحظة اخيرة حول موضوع القهر: الاحساس بالقهر هو الذى يولد التمرد عليه وبداية التغيير.

١. قهائى الجبالى

يهمنى من خلال مسألة التنشئة الاجتماعية أن أؤكد من خلال كل الحوارات الناضجة التى قيلت فى هذه الجلسة ان الجميع يستشعر ضرورة عدم الفصل بين الظرف العام للمجتمع، وبين الظرف الخاص للمرأة فى التنشئة.

من هنا انا اعتقد ان هناك ضرورة اذا كانت هناك قضية للنضال، واذا كانت هذه القضية موجهة لشريحة الوعى فى الحركة المصرية بأهمية تعزيز وتطوير مشاركة المرأة المصرية على ضوء ما نحن فيه، ان تكون هذه قضية نضال موجهة لاعادة صياغة كل القيم التى تشكل وجدان البنت والولد فى مرحلة الطفولة.

ولابد ان يكون هناك برنامج داخل مراحل التعليم المختلفة لتدريس

حقوق الانسان بما يشكل فى النهاية وعياً فى ضمير البنت والوالد بأهمية وجودهما كإنسان فى دائرة صنع القرار أو فى دائرة تنفيذه أو فى جنى ثماره، سيصبح لدينا حداً أدنى للخروج من ا لمدرسة وهى مؤسسة مؤثرة فى التنشئة الاجتماعية بشكل خطير، ايضاً الاعلام وقيمه الموجهة، وهى قضية نضال نحن مطالبون بها ذكوراً واناثاً، لان قضية الارتباط بين تطوير مشاركة المرأة هى قضية مجتمع بأسرة، ان لم يكن لدينا اقتناع بأنه ليس الاب وحده، لكن الام أيضاً. وبالتالي هناك ارتباط لا يقبل التجزئة، علاقتها بالآب كانت مدخلاً، أن ابى كان الى حد كبير مستنيراً ومنح امى من الثقة وساعدها فى أن تكون امرأة عاملة وان تكون زوجة ناجحة وان تكون أما ناجحة وان تكون أيضاً عاملة فى العمل العام، ويكفى انها كانت أول متطوع فى الحرس الوطنى سنة ٥٦.

تعقيباً على ما قيل والمتعلق بطرح قضية الشريعة الإسلامية والمدخل الدينى: أنا اعتقد ان جزءاً من الخلل الذى حدث فى المجتمع المصرى هو اننا فُتْنَا فى ديننا على يد شريحة مدخلها للأمر سياسى لكنها تستخدم الدين وتطرحه بشكل يحدث شكلاً من اشكال الفجوة بين القيم الاجتماعية الموروثة وبين ما هو مطروح للمستقبل. فى هذا المجال اذكر فقط وانا دارسة للشريعة الاسلامية واقول ان من تحدثوا عن الشريعة الاسلامية وقالوا انها القرآن والسنة ان اخر مصادر الشريعة الاسلامية هى المصالح المرسلة وهى التى جعلت عمر ابن الخطاب يوماً وهو الفارق بين الحق والباطل يوقف نصاً قرآنياً صريحاً، يوقف حد السرقة فى عام الرمادة لان هناك مصلحة اجتماعية اقتضت ذلك. نحن مطالبون باعادة النظر فى صياغة كل ما يصوغ هذه الحياة.

لا احد ينكر دور الأم، والأم في الأسرة لا تقل بحال عن الرجل في كل شيء. وبالنسبة لنتشئتي كنتشئة بدوية وقبلية ربما تختلف عن تنشئة زميلات كثيرات من اللائي خضن العمل السياسي والاجتماعي، لكن الظروف كلها تجتمع في فترة معينة على أي انسان في اسرته وتمهد له، وتؤقلمه بطباع وظروف معينة، بالنسبة لنا في سيناء كانت هناك حروب كثيرة جداً غيرت مفاهيم بالنسبة لنا كأبناء وكشباب، أيضاً اهمال الدولة، جعل هناك نوعاً من الخمول السياسي، وكانت هذه المحافظات ا لنائية تحكم بأسلوب يجعل من شبابها صاحب فكر وطبيعة خاصة، وبالرغم من كل ذلك عندما اتاحت له الظروف في الخارج، افرزت هذه المحافظات شباباً وعناصر طيبة جداً.

بالنسبة لما قيل حول ان النائبة في البرلمان دخلت لكي تحل مشاكل المرأة. أنا اختلف مع هذا، لان النائبة نائبة عن الوطن كله في المحل الأول، وليس للمرأة وحدها، اسنا في حرب، والمسألة ليست مسألة دفاع عن المرأة، لكن نحن نشكل مع الرجل تكاملاً كبيراً، ولولا الرجل لما كان هناك امرأة، ولا بد ان يساندنا الرجل في كل شيء واتمنى الا نتصور اننا نحارب في جبهة منفصلات عن باقي المجتمع (الرجل) ولا بد ان ننظر للرجل على أنه الدعامة الأولى للأسرة، لو نظرنا للمسألة على أنها رجل وامرأة، سنكون بذلك قد اخرنا مكاسبنا ولن نتقدم. المسألة كلها ان المرأة والرجل ينبغي ان يعملوا معاً من اجل دفع الاسرة والمجتمع بل ومصر كلها الى الامام.

٢. ولوية عطية

تكلما في اطار نشأتنا عن دور الأب في دفعنا للعمل السياسي، لكن هذا لا يعنى انه ليس للأم نفس الدور، لا احد يستطيع ان يزعم غير ذلك، أمي ساعدتني كثيراً، وهى التى كانت تأخذنى الى بيت الامة حيث سمعت

هناك كلمة الديمقراطية وكلمة الدستور وأنا احب السياسة منذ صغرى،
التنشئة كانت من الاب والام، وكانت تنشئة دينية واجتماعية سليمة، لم نتكلم
عن المدرسة الابتدائية رغم ان لها دوراً كبيراً فى مساعدتنا، كانت تعقد لنا
المسابقات الدينية والرياضية، التى نبغنا فيها.

شئ آخر اذا كنا دخلنا مجلس الشعب فهذا لا يعنى اننا افضل من
غيرنا، انا اردت ان امارس العمل العام من سنة ١٩٥٧ وانا مؤمنة بكل
القيم السياسية الكبيرة، كنت مؤمنة بالاضراب وبالوقوف ضد المستعمر،
وانا الآن أعمل فى ٨ جمعيات من أجل مصرنا الحبيبة، ولم انظر خلفى
انتظاراً لكلمة شكر ولو اننى فعلت ذلك لما تقدمت. والاهم هو الاستمرار فى
العمل. أما مسألة المرأة والاحزاب، فالاحزاب تفضل الرجال عن النساء،
وهذا ما اخرنا، بالاضافة لوجود التيار الدينى المتشدد.

١. سكينه ثابت

مادام الكلام عن التنشئة فلى بعض المطالب لكى نربى اولادنا تربية
سليمة.

أولاً: اعادة النظر فى مناهج التعليم مع الاهتمام بالأنشطة التربوية وخاصة
التربية الاجتماعية.

ثانياً: الاهتمام بالتربية الدينية وضرورة ان يكون الدين سلوكاً، وانا هنا
اتكلم من واقع اننى كنت مديرة فى التربية والتعليم واعلم أهمية الدين
واعداد مدرس هذه المادة إعداداً طيباً.

ثالثاً: الاهتمام بالحركة الكشفية، وهى حركة عالمية، تسليح الطفل بالاخلاق
القوية.

رابعاً: ضرورة تحديد نسبة لتمثيل المرأة فى المجالس النيابية.

جلسة الحمل الثانية

تجارب المشاركة المبكرة فى العمل العام

رئيس الجلسة: د. مصطفى الفقى

المتحدثات: أ. ألفت كامل (القاهرة)

د. شفيقة ناصر (الشرقية)

أ. اسعاد حسنين (الوادى الجديد)

أ. زينب عبد الحميد (بنى سويف)

وقائع الجلسة الأولى

المتحدثة الأولى: أ. أنفت كامل

حديثي عن جمعية النهضة النسائية، بدأت جمعيتنا بعضوية ٢٠ عضواً ومع مرور الوقت وصلوا الى ٢٠٠ عضو، وكانت تأتي لنا زيارات رسمية، من مهتمين سمعوا عن الجمعية وكان الناس الشعبيون يفرحون جداً بزيارات المسئولين.

هذه الجمعية صممت ان تكون جمعية نسائية فقط، لا يوجد بها أى رجل لكى اثبت ان المرأة فى امكانها ان تعمل وتعمل الكثير، واستطيع ايضا أن استقطب سيدات، لان بعض الرجال كانوا يشترطون عدم وجود رجال فى الجمعية لكى تدخل نساؤهم. وانا ادعوكم جميعا لزيارة جمعية «النهضة النسائية» بالجمالية بحى الحسين.

بعد ذلك طرحت السيدات العضوات مشكلة وهى بأن لديهن أولاداً ولا يدرين كيف يتصرفن فيهم عندما يأتين لتعلم التفصيل والخياطة، فعملنا حضانة، وبدأنا بحضانة نمرة ١، وبعدها حضانة نمرة ٢، وبعدها حضانة نمرة ٣، والان هناك الحضانة رقم ٤، وهى خاصة بالرضع من سن شهرين.

ثم بعد ذلك اتجهنا للتوعية الاجتماعية، والمصالحات الاسرية، فعملنا مكتب توجيه اسرة، توجهنا لتسجيل اسماء السيدات فى جداول الانتخابات، كنت اجمع السيدات ٣٠-٤٠ امرأة نذهب سويا الى القسم نقوم بتسجيل اسمائهن فى الجداول.

ثم انشأنا فصل محو امية، وبدأت السيدات فى تعلم الكتابة والقراءة.

وحينما كبر الأولاد الذين كانوا معنا فى الحضانة وارانوا ان يتمرنوا

على الالة اللكاتبة، فأنشأنا لهم مكتباً للالة الكاتبة، وكان لدينا فى نفس الوقت اسر منتجة تقوم بعمل معرض فى الحسين فى شهر رمضان سنويا وكان يبيع كثيراً. ومن ناحية أخرى نعطي للسيدات شهادات، وعند تسليم الشهادات ندعو المحافظ أو وزير الشئون أو وكيل وزارة الشئون... وبعضهن كن يعملن بهذه الشهادات... بالمناسبة هذه الجمعية بدأت من سنة ٦٠ وهى مازالت تعمل وتعمل بشدة فى هذا الحى الشعبى وبعد أن كانت ميزانيتها ٣٠٠ جنية أصبحت الان ٣٠٠ الف جنية.

وعن تجربتها النيابية قالت: انا دخلت مجلس الشعب «بذراعى»... لا حزب ساعدنى ولا احد وقف بجانبى، لكن الشعب هو الذى وقف بجانبى، دخلت خمس دورات، وكنت اناجح من اول مرة بدون اعادة. تبوأْتُ فى مجلس الشعب رئيس لجنة الاسكان. واذا زرت متحف مجلس الشعب ستجدون اول طلب احاطة كان مقدما منى.

المتحدثة الثانية: د. شفيقة ناصر

انا شفيقة ناصر... استاذ الصحة العامة فى طب القاهرة، وعضو مجلس شورى لمدة عشر سنوات، من سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٩، كنت على رأس قائمة محافظة القاهرة، وانا مستشار لجنة الصحة والسكان والبيئة فى مجلس الشعب.

انا ا تصور ان مشاركتنا فى الحياة العامة، ما هو المقصود بها؟! هو التعبير عن رأى المجموع.

إن التنشئة من خلال سنوات العمر الأولى بالاضافة لما قلناه صباحاً - هو الذى ساعد فى وصولنا للمجالس النيابية، وإن ا طيل فى هذا لاننا تكلمنا فيه من قبل، لكن سأحكى كيف ان الظروف هى التى تدفع الشخص لاستكمال هذه المسيرة، وذلك حينما يشعر فى وقت من الأوقات ان هذا هو

الوقت المناسب الذى يجب ان يتقدم فيه للعمل.

هنا اتوقف عند مرحلة النشاط الطلابى. لن اتكلم عن مرحلة الثانوى أو الجامعة انما عن تجربة العمل فى الخارج، ولا يخفى عليكم صعوبة العمل اثناء البعثات، لأننى كنت زوجة وأماً واحضر للدكتوراه. فى هذه الظروف كانت مرحلة الستينيات فكنا نشارك فى العمل الطلابى العام، وكنت عضواً فى رابطة اتحاد الطلبة العربى، وكانت حركة الطلاب العرب آنذاك فى أوروبا قوية جداً.

وكنت دائماً أمزج بين العمل العلمى والعمل السياسى، وكان هناك أيضاً اتحاد الخريجين العرب، وكان له دور كبير فى أوروبا، وفى سنة ٦٦ انتخبت رئيساً للاتحاد، وكان لنا مؤتمر سنوى يجتمع فيه كل الدارسين العرب فى إنجلترا.

ثم انتخبت فى العام التالى له، واقمت المؤتمر كرئيس له على مدى لورتين، ثم حدثت ظروف حرب سنة ٦٧، وكانت من الاشياء التى حددت مسارى فى العمل بالإضافة لحرب ١٩٧٣. حرب ١٩٦٧ كان الاتجاه بعدها فى أوروبا وفى إنجلترا على وجه التحديد، محبطاً، وكان اغلب الممارسين فى حالة انهيار أو فى ثورة على ما حدث فى مصر، ولماذا حدث، ووجدت أن ما استطيع ان اصنعه وقتها فى ظل رفض إنجلترا لسماع «البروباجندا» ان قمت بعمل سلسلة من المحاضرات للطلاب مع مناقشات عن وجهة النظر غير الرسمية فى الصراع العربى الإسرائيلى، وكانت لقاءات ومحاضرات مثمرة، مما جعلنى اغير اهتماماتى، واعطى للعمل العام وقتاً اكبر، وبدأت اخرج من حياتى الشخصية الى الخدمة العامة فى هذا المجال.

بعد عودتنا فى بداية السبعينات، كنت مسئولة عن النشاط الطلابى الثقافى والاجتماعى، ولكن حرب ٧٣ كانت التغيير الجذرى الثانى فى

حياتي، لان في ٧٣ لم يكن ممكناً ان يقتصر عملنا داخل الكلية فقط، وجدت ان على نور التنسيق بين الانشطة الطلابية وبين الجهود التطوعية لنساء مصر، وكان القصر العيني وقتها المكان الوحيد الذي تحول الى مستشفى عسكري، وكان لابد من تنسيق هذا العمل، فطلب مني عمل هذا التنسيق، وكنت أوزع قوائم بالاحتياجات على المتطوعين. وفعلاً كانت مهمة جعلت المرحلة تمر بنوع جميل جداً من التنسيق.

بعد حرب ٧٣ لم يكن ممكناً العودة الى التقوقع في البيت والعمل، فشاركنا في عمل جمعيتين، الهلال الأحمر، والجمعية العامة لنور الحضارة، ومازالت عضواً منتخباً في الجمعية العامة لنور الحضارة، وعندنا حوالي ٩٠ دار حضارة في القاهرة، لهذه الجمعية، في السبعينيات أصبحت عضواً في امانة المرأة بالحزب، ثم امينة للمرأة في القاهرة في ٧٩، ثم كان لي شرف اختياري انا والاستاذة فايدة كامل لكي نمثل نساء مصر في الشهادة على توقيع اتفاقية السلام في واشنطن (!!).

في سنة ٧٩ جرت انتخابات على مقاعد للمرأة، طلب مني الترشيح عضو مجلس شعب عن الشرقية، فاعتذرت لظروف خاصة، وفي سنة ٨٠ كان مجلس الشورى، فوضعت على قائمة المجلس لمحافظة القاهرة.

وأود في نهاية حديثي ان اقول: ان المشاركة في العمل العام لها ظروف شخصية، يدخل فيها التربية والاسرة والمدرسة بالاضافة للاستعداد الشخصي للتفاعل واكتشاف القدرات والاستعداد للتضحية.

المتحدثة الثالثة: إسعاد حسنين

اسمحوا لي بداية ان اتكلم عن النشأة لانها كانت مدخلى للمشاركة في العمل العام، أنا نشأت في محافظة الوادى الجديد، كان مجتمعنا يسمى الواحات، وهو مجتمع منغلقي، من هنا نتضح التجربة وكيف وصلت بالمجتمع

الى هذا المستوى، وذلك بعد أن نلنا الاهتمام بعد قيام الثورة، ويرجع الفضل فى ذلك الى الرئيس جمال عبد الناصر، مدارسنا كانت مشتركة، والذى عامل بسيط بالسكة الحديد، وكان اميا، يهتم بتعليمنا جميعا. الوالدة المكافحة المناضلة والتي كانت وراء كل ذلك، هى من عزبة قريية من العاصمة، كان والدها شيخ هذه العزبة، حفظت القرآن وهى سن ١٢ سنة، قراءة وكتابة وهذه كانت نقطة البداية التى أثرت فى نشأتنا، كانت تذاكر لنا دروسنا، تحثنا على قراءة القرآن وبفضلها حصلت على الشهادة الابتدائية، كنت نشيطة جداً فى النشاط الطلابى، وذلك بفضل تشجيع والدتى لى، كنت الأولى فى المرحلة الابتدائية.

فى بداية المرحلة الاعدادية كرمنى مدير عام التربية والتعليم، واهدانى مجموعة من الكتب، احدها عن كفاح هدى شعراوى مما دفعنى للاستمرار فى القراءة، ثم اخذت الثانوية العامة، وكان مجموعى اكبر من مجموع احدى وعينت بالثانوية العامة، ومن هنا انطلقت فى العمل الاجتماعى. من يقول ان العمل الاجتماعى غير مرتبط بالعمل السياسى اقول له لا. انخرطت فى العمل الاجتماعى اصبحت عضوة فى جمعية السيدات للنشاط الاجتماعى، وعضوة فى جمعية المرشدات، بعدها حصل حكاية مقعد المرأة، ومن هنا اهمية الاستمرار فى وجود مقعد للمرأة ولا رجعة عن ذلك، حتى لو ادى الامر الى تعديل الدستور.

خضت التجربة الانتخابية الأولى بنجاح، وفى ثورة ١٩٨٤ كانت نظام قوائم، بدأت اظهر، ووجدت دافعاً من الجمهور نفسه، ثم رشحت نفسى مستقلة، كنا ١٤ فى سنة ١٩٩٠، حصلت على أكثر الأصوات فى مدينة الخارجة التى هى العاصمة، تلك كانت تجاربى.

ثم بدأت بعد ذلك فى الحزب، وكرست جهدى فى القيد فى جدول

الانتخابات، وكنت كل عام اعمل حملة للدعاية من اجل القيد فى الجداول واذل لهم كل الصعاب، كونت فرق عمل جابت ارجاء المدينة، واذا ارادت المرأة ان تصل فلا بد ان تمارس قوة الضغط، ومن خلال القيد فى الجداول وهذا حقها، لأن ذلك من أول العوامل بالنسبة للمرأة للمشاركة فى الحياة العامة.

ومن المشاكل التى اوليتها اهتمامى كانت مشكلة كبيرة وقومية، ومحافظتى تعدادها ١٣٠ الف نسمة وقمت بعملية جذب لمحافظتى من المحافظات الاخرى المأهولة بالسكان وشئ آخر، حاولت ان احافظ على صحة الام والطفل فبدأت افكر فى انشاء جمعية لتنظيم الاسرة بالوادي الجديد، وهى جمعية لها نشأة كبيرة جداً، وقد حصلت على المركز الثانى فى عام ١٩٨٩ على مستوى الجمهورية.

والكى نغضى جميع المحافظة قمنا بعمل قوافل طبية مجهزة، بطبية ورائدة اجتماعية وخصائية اجتماعية وسكرتيرة، من هنا انطلق العمل فى هذه الجمعية وبدأنا نصل للسيدات فى عقر دارهن.

هذه هى تجاربى فى العمل العام التى خضتها، واتمنى من الله ان يوفقنا جميعا لخدمة مصر وابناء مصر البررة.

المتحدثة الرابعة: أ. زينب عبد الحميد

تأثرت الى حد كبير جداً بالراهبات وتعلمت منهن الصدق والجدية والالتزام، مع نهاية المرحلة الابتدائية الأولى توفى والدى وتولى شقيقى الاكبر امور العائلة، ومع اصرار امى على اكمال مرحلة اخرى من تعليمى، ارسلت الى القاهرة لدى خالتى التى كان زوجها آنذاك حكمداراً للقاهرة والتحقت مع بناته الثلاث بمدرسة، سان جوزيف بشبرا. فى ذلك الوقت تزوج أخى الاكبر - عائلنا - من ابنة خالتى، وبعد حصولى على الشهادة من

المدرسة رجعت مرة أخرى الى قريتي فى انتظار ابن الحلال - كما قالت أمى - وتقدم لى وقتها مهندس جامعى كنت اراه للمرة الأولى وحينما شعر ابن عمى المهندس - ايضاً بهذا تقدم لخطبتى، وكانت هذه بداية معاركى مع المجتمع والحياة حينما اصررت على رفض ابن عمى لقناعتى بعدم جدوى الحياة معه، رغم تهديدات اخى الأكبر لى بأنه سينهى حياته بسببى لعدم قدرته على مواجهة العائلة والبلدة بسبب رفضى. ومع اصرارى ووقوف والدتى بجوارى ثم زواجى الذى اراده الله والذى اخترته ايضاً.

فى ذلك الوقت واثناء فترة خطبة امتدت على مدى عامين كنت وقتها فى الخامسة عشر من عمرى، شغوفة بالقراءة ومشاركة فى مجلتين هما الطالبة وبنات النيل. وقد اهتم زوجى بهذه الهواية واتساع تنميتها فى ياهدائى مجموعات من كتب احسان عبد القدوس ومجموعات الكتاب الذهبى، وكنت وقتها أداوم على شراء مجلة الجيل الجديد، وقد تأثرت بالاستاذة ليلى لوس وسيزا نبراوى، ومع عدم تفكيرى فى خوض غمار العمل العام الا انى وجدت نفسى معجبة بهؤلاء النساء، فى ذلك الوقت.

بعد ذلك تزوجت وسافرت الى الوجه البحرى حيث أمضيت خمس سنوات عدت بعدها الى محافظتى، ثم طلبت منى احدى السيدات ان اشترك بالعمل التطوعى فالتحقت بجمعية الشابات المسلمات عضو مجلس ادارة ثم امينة للصندوق، ولم يكن لدى أى تطلعات قيادية حيث انى مقتنعة بأن أؤدى دورى واخدم فى العمل العام من أى موقع، ولكن السيدة رئيسة الجمعية وهى سيدة عاملة - كانت واجهة للعمل فى الجمعية - حيث ان معظم السيدات كن من ربات البيوت - هذه السيدة اساعت التصرف فى اموال الجمعية التى جمعناها نحن، حيث كان العباء الأكبر من العمل يقع على عواتقنا - ولكن السيدة الرئيسة - كانت تقوم بتوزيع الاموال كهدايا للمسؤولين والقيادات التنفيذية، ومن ثم ثرنا على هذا الوضع وبعدها رأست

الجمعية، وكانت مواردها بسيطة، فى ذلك الوقت، ولكن بحمد الله أصبح لدينا الآن داران للمغتربات ودار للمسنين، وهى أول دار لايواء المسنين فى شمال الصعيد، وداران للحضانة وبعض المشروعات غير النمطية مثل مشروع الوجبات الجاهزة وكذلك مشروع الآلة الكاتبة. وماكينات التصوير ومشروع المشاغل ولو أنى اعتبره نمطيا حيث أن المشغولات اليدوية قد تراكمت بصورة لا مثيل لها الآن فى الأسواق.

كذلك لدينا مسجد النساء والذى يمكننا استغلاله فى تقديم فصول لمحو الأمية، والتوعية الصحية وغيرها.

ومن هنا فإن العمل الاجتماعى، كان مدخلى الى العمل السياسى، وأنا اعتقد انهما وجهان لعملة واحدة، فكيف سيمكن ترشيحنا للعمل السياسى ما لم يكن لنا ارضية شعبية وركيزة من العمل الاجتماعى وخدمة المواطنين. ولذا اخترت عام ١٩٧٦ امينة مساعدة للتنظيم النسائى وقتها - الذى كان موجوداً - ثم رشحت عضوة بمجلس الشعب بكرة ايام التخصيص، ولكنها كانت فترة بسيطة لايمكن التحدث عنها.

اما الأبقى والأفضل والأوقع هو العمل الاجتماعى التطوعى.

وقد كان لزوجى وهو المفكر والانسان التقدمى اثره على فى هذا الاتجاه حيث كان مؤمنا جدا بأنه لابد للمجتمع فئة تعطى للمجتمع بلا أى مقابل فى ظل هذه المادية البغيضة المسيطرة على آليات العمل بالمجتمع.

ولولا تشجيع زوجى لى وايمانه بالدور الذى أقوم به لما استطعت ان أصل لما انا فيه أو احقق ما حققته وما اتمنى تحقيقه - شفاه الله - وقد كنا هو وأنا من اشد المؤمنين بالمشكلة السكانية ووجوب تنظيم الاسرة ونجحنا فى حل هذه المشكلة فى وقت لم يكن متوافراً فيه موانع للحمل أو

وسائل للتنظيم كما هو الحال الآن، ولكننا حاولنا ونجحنا وانا ام لابن مهندس وأخر طيب وجدة لثلاثة من الاحفاد.

وقد استطعت وانا الآن رئيسة لجمعية الحق فى الحياة للمعاقين ذهنا وجمعية رعاية المسنين وهناك بنتان من أقارب زوجى قمت بمحو اميتهما عن طريق مدرس خاص، وكذلك اقيمت لهما مشروعا تجاريا داخل بيتى عبارة عن ماكينة تريكو واحضرت لهما معلما لتعليمهم، وقد اظهرتا نبوغا وتفوقا ملحوظا فى التعليم والتريكو، وقد استطعت ان أوازي بين دورى كأم وعاملة فى المجال وبين إشرافى على هذا المشروع، وقد نجحت والحمد لله، والآن تزوجت البنتان وهما فى مستوى ماضى طيب، واحدة منهما فى إحدى قرى الصعيد ولديها مشروعا الناجح جداً والاخرى فى مدينة نصر واشكر الله ان هيا لى هاتين البنيتين لاتقرب بهما اليه وارجو ان يكون عملى هذا مقبولا منه.

مناقشة الجلسة الثانية

١. نعمة الله جنينة

سمعت كثيراً عن التنشئة الاجتماعية وتشجيع الزوج والاب والاخ للمرأة، وتأثير التنشئة الاجتماعية على خروجها للعمل سواء فى الميدان العام أو الميدان الخاص، لكننى اشعر انه حدث اغفال للنسق القيمى السائد فى المجتمع، وتأثير النسق القيمى على خروج المرأة، وادائها وكذلك على أداء الرجل.

ولدى ملاحظة انا كنت فى ا لمدرسة فى الستينيات وكان ما يشغل تفكيرنا وقتها هو ماذا سنكون، ولم يكن يشغلنا الزواج كهدف، كنا مهمومين ومهمومات بقضايا الوطن واهله، الاطار الذى كنا نفكر فيه كان اطارا جماعيا، وهذا لا يمنع المكاسب الفردية.

اما بخصوص التيار السفلى والردة الفكرية، فما هى الا الوجه الاخر للنسق القيمى المغلوط الموجود الآن، الذى يفضل الاستهلاك على الانتاج، ويفضل المكسب الشخصى على المكسب المعنوى أو العام.

٢. شقيقة ناصر

أريد أن أوضح شيئين:

أولاً: السلبيات وهى من الاشياء التى تعتمد البعض عدم الحديث عنها لكن لا تتخيلوا ان حياتنا كانت وردية، بالعكس، لمن وصل الى هذا الموقع كان كل يوم من حياته اقلبه سلبيات، واغلبنا كنا ممزقات داخليا بين الواجب الاسرى والواجب الوطنى.

ثانياً: عندما تحدثت حاولت ان ابرز ان الظروف تدفع وقد تحدثت رد فعل مختلفاً لها من شخص لآخر، واحد يهتم والاخر لا يهتم، وتجربتنا فى انجلترا تبين ذلك.

لا تتظروا الينا باعتبارنا بنات القاهرة. يشرفنى ويسعدنى ان تكون الفترة الأولى والتي تأسست فيها كنت فى شبين الكوم وبظروف خاصة بالاسرة حينها. ا لتجربة التى مررت بها كانت من اغنى وأثرى التجارب لإن المدارس كان لها دور مختلف اختلافاً كلياً عن النور الموجود الآن. وكانت من العوامل المؤثرة جداً فى حياتى.

يا اخواتى القاهرة تبلى الناس، والسلبيات موجودة لكن المهم اننا نتخطاها ونستطيع ان نكمل برغم هذه السلبيات.

أ. إسعاد حسنين - الوادى الجديد

هناك قضية نسيت الكلام عنها اثناء حديثى الرئيسى، وأود الكلام فيها فى هذا التعقيب القصير وهى: قضية الأمية.

الأمية فى مصر منتشرة بنسبة كبيرة وخصوصاً بين السيدات وقد بلغت ٦٧,٨٪، لكن الصورة مغايرة تماماً فى الوادى الجديد، الأمية فى الوادى الجديد ٧٪ فقط، ما الذى جعل الامر عندنا على هذا الامر المشرق الوادى الجديدة مجتمع متحضر، نشأ النشأة السليمة من جنورها وعملية التعليم فى الوادى الجديد اقتحمناها. لأن الأمية هى سبب كل المشاكل.

ماذا صنعنا؟

أجرينى دراسات عن: لما ذا يعزف الناس عن الذهاب الى فصول محو الأمية، السيدات كن يقلن لنا «بعد ما شاب وبوه الكتاب» قلنا لها لا، التعليم مطلوب حتى فى أواخر العمر، وهكذا ظللنا نحاول الى أن وصلنا

لهذا الرقم المشرف الـ (٧٪) ونسبة الأمية بين الاناث فى الودى ٣٪ أقل من الرجال لحرص المرأة هناك على التعليم ووعيهن الكامل. ثم بعد ذلك - بعد الدراسات - قمنا بتجنيد الخريجات فى فصول محو الأمية من خلال البيوت كل بنت متعلمة تعلم فى الحى الخاص بها فى منزلها عشر اميات، وهناك رقابة للاشراف على هذه العملية من جميع القيادات النسائية الموجودة عندنا، ولا نغفل دور الرجال من خلال المجلس القومى للأمية فى الودى الجديد.

أ. زينب عبد الحميد - بنى سويف

أريد أن اقول لنساء القاهرة: انتن هنا اساتذة جامعات، تقمن بالابحاث وتكتبن لنا رؤيتكن، لكن من يحمل لهم؟ من ينزل القرى، من يلتقى مع الفلاح؟ هم نحن قيادات المحافظات، انا مثلاً انزل ثلاث مرات فى الاسبوع للقرى رغم سنى وظروفى، ومثيلاتى فى القاهرة يصب عندهن مجمل وحصيلة العمل، نحن نتعرض لمهارات لا حصر لها: الاطفال يزفوننا فى الشوارع، الرجال يسخرون منا، لا استطيع ان اصف لكم حجم المعاناة التى نعانيتها لاننا مؤمنات باهمية هذه القضية، قمنا فى خلال خمس سنوات بتركيب ما يقرب من ٢٠ الف لولب، هذه هى القضية، قضية مصر الأولى، انتن هنا لا تشعرن كثيراً بمشكلة المرأة الريفية، اذا اردنا حلاً فعلياً لمشكلة المرأة فلا بد ان تكون البداية بالريف. المرأة الريفية هى المشكلة وهى سبب التخلف وسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، والمرأة فى الريف تعاني معاناة رهيبة، نحن كنا ننزل بالادوية على سواعدنا للقرى، مدير مستشفى مرة اتصل بنا وقال لادى نقص فى الدم وبعد يومين كان لديه ٢٠ لتراً من الدم من خلال حملة قامت بها النساء المتطوعات، هدفنا فى النهاية هو رفع المعاناة عن اكبر فئة محتاجة للمساعدة وهى المرأة الريفية.

- أنا عن نفسى - اشعر أن المشكلة السكانية هى أولى المشاكل فى مصر، وتركيزها كله فى الريف، وأكاد اكون متخصصة فى المشكلة السكانية بالفعل، واستطيع ان اقول لكن اكثر من ذلك عن المشكلة السكانية.

١. تهانى الجبالى

بخصوص هذا الموضوع فاسمحوا لى ان اقول انى شعرت بالقلق لأن مجمل ما استمعنا اليه من تجارب كان غائباً عنه جانب موجود فى العمل المبكر لدى قيادات العمل النسائى فى مصر وهو وجودهن فى جانب المعارضة.

بمعنى أن ما استمعنا اليه من تجارب كان معظمهم مشاركة فى قوى حاالية أو مجلس الشعب أو سلطات قائمة أو سلطات سابقة ولكنى اعتقد ان هناك تجارب اخرى يمكن أن تكن مدخلاً للتعبير عن مشاركة من بعض القيادات السياسية.

وسأتحدث عن تجربتي الشخصية.

فأنا مثلاً لم اشارك فى أى تنظيم سياسى قبل التحاقى بالجامعة ورغم انى ناصرية التوجه الا اننى لم اشارك فى أى تنظيم حتى ولا الاتحاد الاشتراكى، وخرجت الى العمل السياسى المباشر فى بداية السبعينيات من خلال النشاط الطلابى، وكلنا يعلم ان الحركة الطلابية فى السبعينيات وبخاصة فى ادائها كانت تأخذ الطابع الصدامى الى حد ما.

كانت تعبيراً عن الرغبة فى ضمير الشعب المصرى والذى ساندته بعض الكتاب والصحفيين والعمال وتعلقت هذه المطالب بتعميق الديمقراطية للمزيد من الحريات بحثاً عن حرية الصحافة والبحث عن مواجهة اثار عنوان ١٩٦٧

بصورة أكثر إلحاحاً على الجسم.

اذن كان هناك بعض المشاركات التي من الممكن أن تشكل جانباً آخر من التجارب التي ربما لو درست بشكل أكثر امعاناً ودقة من خلال ثرائها (أى ثراء لتجربة من هذه التجارب التي سمحت بتكوين وعى سياسى مبكر وكانت مدخلاً للانخراط مباشرة فى العمل السياسى).

فمثلاً باعتبارى محامية منذ عام ١٩٧٣ عاصرت الاضرابات العمالية فى كل موقع كنت اسكن فيه مثل اضرابات المحلة مثلاً.

فكان الارتباط المباشر فى الدخول للعمل العام مخالفاً للدخول من مدخل الخدمة الاجتماعية أو من مدخل الترشيح للانتخابات او تبوأ منصب برلمانى وخلافه، واعتقد انها كانت مرحلة ثرية جداً فى تشكيل وعى ورؤيتى النقدية الخاصة للمجتمع، وفى قدرتى فيما بعد على الانخراط فى تجربة انتخابية مباشرة فى موقع بجمعية نقابة المحامين، وأخوض فيها معركة انتخابية صعبة بكل المقاييس أحظى بالنجاح على مدى دورتين متتاليتين من خلال الارتباط بقضايا تشكل عمقاً كبيراً للمجتمع المصرى واستشرافاً لمستقبل هذا الوطن فى مقدمته تعميق الحريات، تعميق الديمقراطية وحقوق الانسان شكل من اشكال المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى بصرف النظر عن اتفاقنا او اختلافنا فى مثل هذه التوجهات.

اعتقد انه من الضرورة ان توضع هذه الممارسات فى الاعتبار ضمن التجارب المبكرة باعتبارها تشكل فى النهاية عملاً سياسياً مباشراً وانخراطاً فى دائرة العمل العام فى مرحلة عمرية مبكرة تشكل الوعى، بالتأكيد فى مرحلة الجامعة لم يتشكل الوعى السياسى والتحليلى للمجتمع والسياسة والاقتصاد وكل الظروف المحيطة بنفس الدرجة والنضج كما هو الحال فيما بعد.

فى النهاية يمكن ان يكون محورا من المحاور التى تخرج من دائرته
العديد من الشخصيات التى شكلت خريطة العمل السياسى النسائى واللائى
يحسبن كعلامات، واعتقد ان بعضهن حاضر فى هذه القاعة. مثلاً شاهنده
مقلد وهى حاضرة فبالرغم من عدم دخولها مجلس الشعب وعدم دخولها
مجلس اى نقابة الا أنها بالتأكيد تجربة لها دلالتها واهميتها فى تقديم
بعض العناصر القيادية فى العمل العام والتى لم تتبوأ منصباً قيادياً أو
نقابياً. والتى يمكن ان تشكل لنا تجربة نضالية تستحق الدراسة بصرف
النظر عن الاختلاف او الاتفاق معها.

١ عطيات الابنودى

سأدخل فى موضوع الجلسة مباشرة... من الملاحظ ان من تحدث من
السيدات قد تردد على السنتهم ان الاختيار فى العمل العام لم يكن اختياراً
شخصياً بحتاً ولكن الظروف هى التى املت عليهن اختيار العمل العام. وقد
ترددت كلمات من قبيل اختارونى او طلبوا منى او وجدت نفسى وهكذا.

أريد أن أبحث عن الموضوع فكرياً بمعنى ان الانسان حتى لو وجد
نفسه فى موقف ما مدفوعاً لاختيار العمل العام فما الذى يدور فى ذهنه
حتى يدفعه لهذا الاختيار؟

السيدة الفت كامل تحدثت عن العمل العام فى الاحياء الشعبية البسيطة
الجميلة، كانت تحدثنا من موقع الفرجة على هذه الاحياء وهؤلاء الناس
البسطاء، كنت اتمنى ان اسألها ما هو الدافع الفكرى وراء نزولها ووراء عمل
جمعية وجمع تبرعات لمساعدة هؤلاء الناس؟ بالتأكيد هناك شىء ما حكم
هذا السلوك فكرياً، أى أن هناك اساساً فكرياً يحكم هذه التجربة؟ وبالتأكيد
انها لم تجد لديها وقت فراغ فأرادت ان تشغله بهذا العمل، القصد الخروج
من التجربة الشخصية بتفاصيلها العادية الى موقف اجتماعى، ما الذى دفع

هؤلاء النساء الفضليات وفيهن استاذة الجامعة وغيرها ان يشعرن ان تحقيق نواتهن فى العمل العام، هل هو الاحساس بهوموم الحى ام هى هموم الوطن؟ ام هو الاحساس بأنها تستطيع ان تكون كرجل فيما تصنعه وتقدمه.

ليس من العيب - ان يكون هناك دائماً رجل ما يقف مشجعاً انا مثلاً بعدما تخرجت من الجامعة كان يمكن ان طبق المثل القائل «ضل راجل ولا ضل حيطه» واكتفى بهذا، ولكن وجدت زوجى - شجعنى على استكمال تعليمى فى الخارج وهكذا.

وفى مجتمع رجولى الفكر اى يسير عليه الرجل فكريا وتلعب المرأة دوراً خفياً بمعنى انها تستطيع ان تقول ما تريد ولكن دون مواجهة، دور الرجال هام جداً لانهم يحملون لواء التنوير و يأخذون القرارات المصيرية. مهم ان نقول برفع الحجاب ولكن عن فكر من؟ نريد رجالاً مستنيرين وكذلك سيدات لنصل الى حالة التنوير العامة التى نطالب بها.

احيى السيدة سعاد حسنين ابنة العامل الامى، وهى فى جلستنا هذه تذكرنى بالرغبة الملحة لدى البنات والبنين من كافة القطاعات الشعبية وكل الفئات العمرية للحصول على التعليم.

د. احمد صبحى منصور

سأبدأ الكلمة بتعليق على الكلمة التى القتها السيدة اسعاد حسنين وهى تؤكد انه لكى تمارس المرأة دورها لابد لها من ممارسة الضغط وهى حكمه بالتاكيد وستعطينا مدخلا لممارسة العمل العام، وهى عبارة تنطبق على الرجل قبل المرأة. فلو حاول كل فرد ان يثبت لنفسه دوراً وخرج من شرنقة السلبية لتغير وجه مصر. واذا احىى السيدة على هذه العبارة، فاننا ندعو

انفسنا جميعا ان نخرج من الانانية والسلبية الى أن نتكاتف جميعا فى هذه المرحلة - تتردد دائماً مع كل وقت كلمة المرحلة ولا أعلم متى ستنتهى هذه المرحلة فمنذ زمن ونحن نسمع اننا نعيش المرحلة - المهم انى سمعت الكلمات العظيمة التى قيلت. فقد لاحظت ان كل ما قيل حكايات ايجابية وودية ليس بها صعوبات او سلبيات كائى أرى فيلما جميلا فى سويسرا وليس فى مصر التى نعرفها جميعا والتى نحمل همومها جميعا على اكتافنا، كنت اتمنى ان اسمع عن صعوبة أو سلبية وموقف يأس حدث ووقفت امامه السيدة من السيدات الفضليات وحاولت ان تغيره، حيث ان الانسان يستفيد اكثر من السلبيات والأخطاء ولا يستفيد كثيراً من الايجابيات، هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى، اعتقد ان القضية التى نحن مجتمعون بصدها وهى قضية المرأة المصرية، هامة جداً وقد افتقدتها فى حديث السيدات الفضليات. الآن نحن لا نتحدث عن البدائل لكننا نتحدث عن المشاركة وحديثنا عن المشاركة يحمل لنا هما نعاصره جميعا اليوم وهو هم الردة الحضارية للمرأة.

هناك عادات حنبلية مستحدثة جاءت اليها لتنتشر النقاب والتخلف، ان هذا الموضوع له سنوات، وازعم بأن السيدات الفضليات قد تعاملن مع هذه الظاهرة منذ بداية مشاركتهن فى الحياة العامة.

ولذا فأننا اريد ان يكون هناك موقف حضارى يؤسس الحياة المدنية فى عقولنا وفى واقعنا.

لفت نظرى ايضا ان الاستاذة اسعاد حسنين كمناضلة فى الوادى الجديد صممت ان تنتشر فكرة تنظيم الاسرة رغم انه لا ضرورة لذلك هناك حيث ان مساحة الوادى الجديد كبيرة وبه كثافة محدودة فى السكان، ولكنى

لم الحظ وجوداً لمثل هذه المشكلة فى مجتمع كالجمايلية، فمثلاً السيدة ألفت كامل لم تتعرض لجهودها فى مجال تنظيم الاسرة فى هذه المنطقة كثيفة السكان فأرجو ان يكون هناك توضيح آخر نحن فى انتظاره.

د. مصطفى الفقى

اعتقد ان المتحدثات لم يكن لديهن متسع من الوقت للتحدث عن كل نشاطهن فمثلاً السيدة اسعاد تؤكد انها نسيت ان تتحدث عن جهودها فى محو الامية، كذلك السيدة ألفت كامل، لم تتعرض لمشكلة تنظيم الاسرة، ولكنى اتصور ان كلها انشطة متكاملة وفى اعتقادى ان عامل الوقت هو الذى ضاق بهن عن الحديث.

د. لىلى عبد الوهاب

اقدم التحية للسيدات المشاركات واخص بها بنت الوادى الجديد وبنت بنى سويف - لأنه بالتاكيد ظلت هذه المناطق - رغم وجود خطة للتنمية مهمشة لفترات طويلة، محرومة من الفرص والخدمات والاضواء، ا ننا نتخيل ان هناك من يعيش فى القاهرة وان هناك ملايين النساء يعيشن فى الريف سواء فى الوجه البحرى او بالأخص فى ريف الصعيد. وللأسف انا لم اذهب للوادى الجديد حتى استطيع ان أفهم، بالتاكيد توجد ظروف للنساء متشابهة بظروف المرأة فى المناطق المتخلفة ثقافياً واقتصادياً، والحقيقة انه من خلال حديث الاخت اسعاد، لفت نظرى ان هناك وعياً حقيقياً رغم انها ادعت انها تتحدث بتلقائية ولكن الوعى الحقيقى قد ظهر فى ثنايا حديثها وقد ذكر منه الدكتور مصطفى موضوع الاختلاط، فمثلاً رغم احترامى للدكتورة فرخنده حسن اذا طالبت - بعد مؤتمر المرأة القومى - بمنع الاختلاط فى المدارس وغيرها حيث انه مخالف لعاداتنا وتقاليدينا جاءت بنت الوادى الجديد لتؤكد ان الاختلاط بين الولد والبنت - من واقع

التجربة - مسألة صحية فى تنشئة البنت والولد، وانها تزيد من التنافس الشريف فإنها مسألة تستحق التحية، نقطة أخرى. رغم ان الدكتور احمد صبحى منصور قد اشار الى أنه فى كلام الاخت اسعاد حديث عن برامج تنظيم الاسرة رغم عدم احتياج المجتمع هناك له. الا أن لدى الاخت اسعاد كانت هناك فلسفة اتمنى ان تتبناها البولة فى موضوع تنظيم الاسرة، هذه الفلسفة ان العنصر البشرى ثروة اذا احسن استخدامها، لكنها قد وجهت المسألة فى اتجاه آخر - خاص بحماية صحة المرأة والطفل حيث انها المدخل الحقيقى لمواجهة المشكلة حتى فى منطقة ليس بها انفجار سكانى كالوادي الجديد ولكن بالتاكيد ان تكرار الانجاب سيؤدى إلى اثار ضارة وبالغة على صحة المرأة خاصة، اذا كانت فى ظروف ثقافية واقتصادية متخلفة. اذن هذه الرؤية تستحق التقدير. وبشكل عام اضم صوتى الى صوت الاستاذة تهانى الجبالى فى مسألة استبعاد النشيطات فى العمل العام فمثلاً لو تحدثنا عن المستقلات بمعنى ان هناك - ليس بالضرورة - صور وتجارب - مع احترامى لكل الزميلات اللاتى خضن تجارب العمل النقابى والسياسى من خلال انتخابات مجلس الشعب والشورى وخلافهما - لكنى اتصور انه توجد فى مصر تجارب تستحق ان يلقى عليها الضوء لانها تصور كفاح المرأة المصرية وتطور فكرها ووعيها الموضوعى بقضايا المرأة والمجتمع، واعتقد ان هذه المسألة كانت غائبة عن كثير من الكلمات التى القيت منذ بداية الجلسة.

اما عن مسألة الربط أو التوليف بين الذاتى والموضوعى فهى غائبة تماماً، بمعنى انه بالفعل حينما تتصدى المرأة لأى قضية فهى تعى تماماً فى أى مجتمع هى، وان هذه القضية هى جزء من قضايا المجتمع ولا ينفى ذلك ان لهذه القضية خصوصية ما ننطلق من معاناتها، ومن هنا لا توجد أى اشارة كما اكد الدكتور صبحى منصور عن أى معاناة حقيقية تعانيها

المرأة فى ظروف صعبة... فنحن نؤكد انه لكى تتعلم المرأة لابد وان تعاني فما بالنأ بخوض تجربة العمل السياسى فى مجتمعنا مثلما اشارت الاخأ فى الحديث «لا يفلأ قوم ولوا أمرهم امرأة» هذه الافكار واأثر منها (اشارات ومقاطعات من ا لأضور بخصوص الحديث كونه غير مسند وموضوع). تسود جمعياتنا باعتبارها تابو او مقدسا أكثر من القرآن نفسه.

كنت اأمنى لو يلقى الضوء على معاناة المرأة الحقيقية وكيف امكنها فى ظل هذه الظروف أن تتخطى هذه العقبات وكيف اأتممت بقضايا بنات جنسها، واعد مرة أخرى لما قلته فى جلسة سابقة صباحا، هل هناك قضية تشغل من يعملن بالعمل السياسى والعام، ام أن مجرد خروجنا للعمل كنساء وازدياد العدد هو ما ادى لذلك، وهذا ما قالته الاستاذة عطيات الابنودى.

أ. عريان نصيف المحامى

فى الحقيقة لدى بعض الملاحظات على الكلمات الملقاة فى جلسة الصباح والآن، واعتقد أن عامل الوقت لم يسمح لهن أن يعرضن الصعوبات والمشاق التى تعرضن لها، تحملنها فى سبيل خوض هذه التجارب، اريد أن انتقل من هذا بأنه اذا كان الحال كذلك فى العمل الاجتماعى والتطوعى الخيرى فما البال بالعمل السياسى، وبالتحديد فى قضية الانتخابات.

اعتقد اننا جميعا استفدنا من مثل هذه الندوة وبالتأكيد هى على مستوى عال جداً، وقد سبقها نوات جيدة، ولكن علينا حتى تصل هذه النوات لما هو مستهدف للمرأة والمجتمع، أن نراعى بُعدين أساسيين، البعد الأول، أن يكون هناك تنسيق ما فى ادنى حدوده بين كل الهيئات والمؤسسات المدنية

المهتمة بقضية المرأة في بعدها الاجتماعي مثل النقابات، الاحزاب مراكز البحوث... بحيث يمكن ان يثمر عملا عاما للمجتمع المصري كله. والبعد الثانى ان تنتقل مثل هذه الندوات فى صيغة ملائمة للعمل الحقيقى لمصر فى الاقاليم المصرية المختلفة.

د. يحيى درويش

يمكننى ان ادعى وربما بحكم السن أننى من أكثر المواطنين المصريين الذين عاشروا قطاع الجمعيات فى مصر، وربما عمق من فكرتى عنها تلك الفترة التى قضيتها فى بعض دول الشرق وجنوب اسيا اثناء عملى فى الامم المتحدة، لا اعتقد انه يوجد مبرر للتقاعس عن الارتفاع بالعمل النسائى فى القطاع الاهلى للخدمات الاجتماعية، ولقد عاشرت امثلة مشرفة قامت بها السيدات فى مصر حتى فى ادخال افكار جديدة فى العمل الاجتماعى واشكال جديدة تبنتها الدولة فيما بعد.

هناك جمعيات كثيرة بشرت بتعميم التعليم من ضمنها مثلاً، جمعية المساعى المشكورة، جمعية العروة الوثقى، جمعية المواساة، والجمعية الخيرية الاسلامية.

ولقد بدأت التغذية الشعبية فى الجمعيات وقد بدأها هذا المشروع فى الاسكندرية، والجمعية التى قامت به هى جمعية المارميت وهى يونانية ولكنها ضمت الكثير من سيدات الاسكندرية ورجالها.

الجهود التطوعية فى مجال العمل مع المعاقين بدأت فى جمعية نسائية وجمعية اجنبية متمصرة هى المدرسة الصناعية للعميان كما كانت تسمى وقامت بها - فى القرن الماضى على ما اذكر عام ١٨٥٠ - الجالية الانجليزية بمعاونة الكثير من المصريين رجالا ونساء.

جمعية تنمية المجتمع بالمفهوم العلمى لتنمية المجتمع شارك فيها الكثير من السيدات المتطوعات للعمل الاجتماعى فى مصر.

ايضا تنظيم الاسرة، ونذكر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وكانت مختلطة وتعمل فى مجال التنمية. اذن لماذا نخاف، ولماذا تخاف السيدات العاملات فى هذا المجال، ان الخوف احيانا يكون معنوياً.

لم اجد اطلاقاً وسطاً مناسباً لتعليم الديمقراطية على حقيقتها كوسط الجمعيات الاجتماعية التطوعية بما تنطوى عليه من تبادل الرئاسات، تبادل اماكن الاعضاء، الاعتماد على التبرعات. (جمعية القرش قامت على تبرع قرش من كل طالب فى المدرسة). فاذا ترجمنا ما تقوم به السيدات المتطوعات فى الجمعيات من الناحية المالية نجد انه يقوم بملايين الجنيهات فى محافظات مصر. فقد ظلت الميزانية المتاحة لوزارة الشؤون الاجتماعية من خزانة الدولة لا تتجاوز ٢٠٪ من اجمالى التبرعات التى تجمعها الجمعيات من التبرعات والاقواف والوصايا، كل هذا يحسب للنشاط الاهلى الذى تقوم بمعظمه مجموعة كبيرة من السيدات.

بهذا تمثل الجمعيات مدرسة قومية لتدريب المواطنين على التطوع للخدمة العامة وعلى النظام الديمقراطى للادارة فى هذه الجمعيات، ومما عرض فى الاحاديث الأربعة السابقة يمكننا ان نخرج بدروس عدة، الدرس الأول ان كثيراً من الخدمات فى بدايتها تعطى ما يسمى بالمصطلح الانجليزى multiplir affect تأثير مضاعف مستمر، ومثال الجمالية مثال طيب لهذا.

هناك ثلاث نظريات فنية لعلم تنظيم المجتمع ذكرت هنا، اذا أردنا ان ننفذ موضوعاً معيناً او اختلفنا حوله فهناك ثلاث مراحل: المفاوضة، بين

الآراء المختلفة، ثانياً الضغط المقبول، ثالثاً الصراع، والحمد لله اننا لا نصل فى مجتمعنا الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية لحد الصراع، ولكننا استفدنا من مرحلة المفاوضات والضغط كما قيل على المائدة العليا، ولن تعجز المرأة عن استخدام الوسيلة الأولى والثانية، لسد ما يجمع عليه الرأى من اوجه نقص موجودة فى هذا المجال.

المناطق المنعزلة كالوادي الجديد، لا يوجد امام مواطنيها سوى الضغط المسالم، هناك تجربة رائدة قامت بها جمعية نسائية تطوعية هناك، وقد كانت السيدة/ عزيزة حسين فى رئاسة نادى سيدات القاهرة، وشعرن بأن النشاط النسائى قد بدأ يُحدُّ منه لاسباب كثيرة.

١. أميرة بهى الدين

ابدأ بملاحظة حول الورقة الرئيسية، ورقة عمل الجلسة الافتتاحية، اعتقد ان العينة الثانية عشرة محل الدراسة، والتي اختارها مركز ابن خلدون غير كافية وغير معبرة بدرجة كافية، وقد لفت نظرى نقطتان اريد التعقيب عليهما بسرعة، ما يتعلق منهما بالجلسة الحالية، انه يقال ان التشجيع كان الطابع الغالب على جميع المحيطين بالمرأة فى مجال المشاركة السياسية وهذه نتيجة، واتصور ان هذه النتيجة ليست بالضرورة دقيقة، وسأطرح سؤالاً على الجلسة وليس لدى اجابة عليه (شاملة)، هل الوسط المحيط بالمرأة المشاركة فى العمل العام يكون بالضرورة وسطاً مشجعاً على نحو مطلق سواء كانت مشاركة المرأة فى حزب مثلاً حزب الحكومة، هل سيكون التشجيع للمرأة من قبل هذا الوسط هو نفسه لو كانت او انتقلت المرأة الى حزب معارض مثلاً، بمعنى هل سيكون الترحيب والتأييد بنفس الدرجة والنوعية.

ربما ملاحظاتي على انتقاء العينة فى حد ذاتها .

الملاحظة الثانية تتعلق بالسن - وأنا باعتبارى من الجيل الثانى أو الثالث لا اعرف اسلوب التصنيف - قانون العينة يؤكد ان اغلب المشاركات فى العمل العام يكن من كبيرات السن، ولكن الواضح ان العديد من المشاركات والمهتمات بالعمل العام لا يتبعن قانون العينة، ومن شرائح عمرية مختلفة، واعتقد ان هذه النتيجة ليست دقيقة، فمثلاً النشاط الطلابى داخل الجامعة اجتذب العديد من الفتيات واللاتى استمر معظمهن فى ممارسة العمل العام داخل النقابات، ربما لم يصلن بالضرورة الى المجالس المنتخبة، ولكنهن مهتمات بالعمل العام ويشاركن بصورة جيدة وبؤوية فى هذا المجال، شىء آخر هناك سؤال لفت نظرى منذ بداية الجلسة، ما هو موضوع الندوة؟ ان الندوة - بصرف النظر عن عناوين محاور المناقشة، اسمها المرأة المصرية والتحول الديمقراطى... اذن هناك هدف يحكم الندوة ويحكم المشاركين فيها، وهو كيف نستطيع ان نشجع المرأة المصرية على مزيد من الاهتمام بالعمل العام والقضايا العامة، ولكن لابد ان نسأل لماذا تشجيع المرأة والمرأة بالذات رغم انه بالتأكيد يوجد رجال اكفاء متميزون فى العمل السياسى والعمل العام والنقابى، لماذا المرأة؟ لان لها وضعاً خاصاً وقضية خاصة، صحيح ان هذه القضية ليست بمعزل عن قضايا المجتمع ولكنها تحتاج دراسة خاصة، ومعالجة خاصة، فاذا كانت السيدات المشاركات فى العمل العام لم يثقفن ولم يتبنين قضية خاصة للمرأة تستحق ان نهتم بها اهتماماً خاصاً فما هو اذن الفرق فى ان يتبنى العمل رجال ام نساء أو خليط منهم؟ فلو أن هناك حركة نسائية شاملة وواسعة تضم الخريجات وقيادات العمل الاجتماعى والنقابى وجميع فئات النساء، فاذا تم الاتفاق على أن هناك قضايا عامة تتبناها من تشارك أو من يشارك على السواء ستكون هناك قضية.

بالنسبة للمشاركة المبكرة فى العمل العام وقضية التنشئة الاجتماعية، وقد اتفقت الاصوات المتحدثة للمشاركات جميعهن على ان الصدفة والخصوصية الزائدة هى التى ساعدت على ما وصلن اليه الآن، أى ساعدت فى التكوين والنشأة.

اعتقد انه ليس من قبيل الصدفة اتفاق الثمانية اصوات على أن حجم اسهام المجتمع بألياته كان غائباً أو لم يكن بالقدر الكافى، أو المؤثر، وركزت جميع المتحدثات على دور الاب والذى كان القدوة الفعلية المحركة لهذا الاداء، هذه نقطة لكى نصل لخلاصة معينة فى النهاية، نقطة اخرى لمستها الاستاذة اميرة بهى الدين فى جلسة سابقة وهى قضية زوج الست، ومن من الرجال يحب ان يقال عليه هذا، ان البعض حينما يحاولون النيل من رجل ما يطلقون عليه هذا اللقب ويتهم هذا الاتهام ويكون عادة من يتهمه رجل ايضاً. اعتقد ان هذا قد نشأ من عادات بيئية شرقية شكلت سلوك الرجل بصورة معينة، قد لا ترضى البعض وقد ترضى البعض الاخر.

اريد ان اقول ان بعض السيدات لم تكن لتصل الى مقاعد مجلس الشعب بدون اصوات الرجال، وهذه ظاهرة ايجابية، وما ذكرته الاستاذة اميرة وهو الظاهرة السلبية، الأولى التى ذكرناها، وهناك ظاهرة اخرى قالتها سيدة انه لولا زوجها ما وصلت الى ما وصلت اليه وهذا تأييد للرجل ايضاً. فما بين السلب والايجاب هناك عادات وتقاليد تحكم المجتمع، واذا اردنا ان نسهم أو نشارك بفاعلية فى تطوير دور المرأة الذى يجب ان تحصل عليه المرأة علينا بتطوير المجتمع ككل وليس المرأة فقط، فنحن لا نستطيع ان نأخذها كجزء منفصل أو كشريحة منفصلة، فتطوير المجتمع ككل وتحديثه اجتماعيا وهو ما يشمل الرجل والمرأة بالقطع سيساعد المرأة على الحصول على

دورها واكثر، وانا فى رأى ان الدولة عليها ان تسهم بشقين:

الشق الأول، هو الشق العملى أو الفعلى باتاحة مزيد من القنوات الفعلية الواضحة والمحددة لمشاركة المرأة فى جميع المجالات.

والشق الثانى هو اعطاء مزيد من الحريات للمؤسسات الشعبية غير الحكومية لأنها فى رأى هى المؤشر الفعلى الذى يظهر مدى تطور المجتمع.

اركز تعليقي على ما ذكرته الاستاذة زينب عبد الحميد، حينما ذكرت ان تركيزها منصب على العمل الاجتماعى واسهامها فى المجال السياسى يعد بسيطاً للغاية.

فحينما عرف البعض السياسة اكد انها فن الممكن لتحقيق المستحيل. وقالوا انها حرفة صناعة الحكم، انا اقول انها كل جهد يقدم لتنمية المجتمع سواء كان اقتصاديا او اجتماعيا.

جلسة العمل الثالثة

التجارب الانتخابية العامة برلمانية أو نقابية

رئيس الجلسة: د. سعد الدين ابراهيم

- المتحدثات: أ. شاهنדה مقلد (القاهرة)
أ. وداد شلبى (الاسكندرية)
أ. ليلي حسن (الشرقية)
أ. فريدة النقاش (القاهرة)
أ. سماء عليوه (المنيا)

وقائع الجلسة الثالثة

المتحدثة الأولى: أ. شاهدة مقلد

بدأت عملى السياسى وأنا فى سن ٢٠ سنة، وأنا الآن عندى ٥٦ سنة، ولم اتوقف عن العمل السياسى. وسأحاول أن أركز على معركتين اساسيتين:

معركة الاتحاد القومى، ومعركة ١٩٧٦ فى مركز تلا، وهى دائرة الرئيس انور السادات، وكان لها ظرف خاص وصعوبة خاصة.

اما المعارك التى دخلتها فى الانتخابات سواء البرلمانية أو الحزبية فهى: دخلت الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى، بقريتى كمشيش وانتخابات مجلس الشعب فى ٧٦ بمركز تلا. وانتخابات مجلس الشعب فى ٧٩ مقعد المرأة، وانتخابات مجلس الشعب فى ٨٤ الدائرة الأولى بمحافظة المنوفية، وشغلت عضو اللجنة المركزية والامانة العامة وأمين محافظة المنوفية بحزب التجمع، وعضو مجلس ادارة اتحاد الفلاحين المصريين تحت التأسيس.

بداية المعركة الأولى التى دخلتها فى قريتى كمشيش، وهذا يستلزم أن نعرف ماذا تعنى قرية كمشيش، هى قرية تعدادها فى سنة ١٩٥٢ حوالى ١٥ الف نسمة وزمامها ٢٠٠٠ فدان تمتلك الاسرة الاقطاعية فيها النصف والباقى فلاحى القرية النصف الآخر، هذه القرية كانت تعيش تحت نير ذل اقطاعى رهيب قبل الثورة، وعقب قيام الثورة ورفعه لشعارات تحديد الملكية انتقضت القرية تطالب بحقها فى ان تعيش حياة حرة كريمة. وقامت معركة عنيفة بين الفلاحين والاقطاعيين تعرضت القرية فيها لظروف صعبة، وسقط

شهيدين من الفلاحين واعتقل الكثيرون من الفلاحين ايضاً، وفرض حظر التجول على القرية وكانت القرية تعيش ظروفاً صعبة جداً، فى ٥٨ حينما اصبح من حقى، أو من حق النساء أو يخضن معركة الانتخابات، لم يكن سنى وقتها مناسباً قانونياً، ولكنى فى أول انتخابات وهى انتخابات الاتحاد القومى خضت الانتخابات، فى قريتنا تتم الانتخابات على مستويين، قيادات القرية التى تشكلت فى غمار المعركة ضد الاقطاع، واصبح هناك شبه تنظيم للقرية، وكان الاقطاع مازال موجوداً، وكان قرار الفلاحين وقيادة القرية فى ذلك الوقت إن القرية تنزل بجبهة، وليس انتخابات فردية، وقيادة الفلاحين هى التى رشحتنى لكى اخوض غمار المعركة ممثلة لهم مع تسعة من زملائى قيادات الفلاحين، هذه المعركة كانت شعاراتها: التمسير والشعارات الوطنية ضد الاستعمار، وفى الموقع المحلى الذى أنا فيه كان الاقطاع مسيطراً الى أقصى حدود السيطرة، وكانت كل الاجهزة الرسمية مع الاقطاعيين، وكنت متهية من استقبال الفلاحين، هل سيتقبلوننى ام لا. لكن - الحمد لله - كان استقبال القرية لى استقبلاً عظيماً من خلال اول مؤتمر عقد فى القرية، وكانوا يساعدوننى بشكل مطلق وبدأت اثق فى نفسى، واثق فى الفلاحين. الفلاحون اكثر تحضراً مما كنت اتصور.

وكانت مطالبنا كالاتى:

(١) استعادة الاراضى المهربة لدى عائلة الفقى.

(٢) ان يستولى الفلاحون على الجمعية التى احتكرتها عائلة الفقى.

(٣) أن نقيم نقابة لعمال الزراعة.

هذه هى المطالب الثلاثة التى نخوض المعركة دفاعاً عنها، فى هذه المعركة كان موقف الاجهزة المحلية معادياً لنا تماماً، ووصل الأمر ان تم اللقاء القبض على قبل الانتخابات بيوم واحد، بتهمة اننى اهدد الفلاحين اذا

لم ينتخبونى وكان المقصود بهذا ارهاب القرية، لكن - الحمد لله - كان الفلاحون اكثر وعيا، وخرجت النتيجة امينة، اذ كان هناك عشرة مرشحين من الفلاحين وعشرة من الاقطاعيين، فالامن - تحت حجة حفظ النظام - اخرج النتيجة خمسة من الاقطاعيين وخمسة من الفلاحين، وكانت - بالطبع - نتيجة مضحكة وغير حقيقية.

هذه المعركة كانت البداية التى وضعت قدمى على طريق الدخول فى معترك العمل السياسى العام.

طبعاً خضت معركة التبليغ عن الأرض فى اعقاب تمثيلى للفلاحين، واستمر الوضع، ونجحنا فى الاستيلاء على الأرض المهرية، ووزعت الأرض على الفلاحين، وتوالت الانتصارات الخاصة بالفلاحين، الاستيلاء على الجمعية التعاونية، واقامة نقابة عمال الزراعة، كل ذلك من خلال معارك وصراع عنيف.

ومعركة اخرى مهمة، كانت فى سنة ١٩٧٦، عقب حملة شرسة ضد الفلاحين، وضد المرحلة الناصرية، معركة شرسة ضد الفلاحين، وضد انجازات ثورة ٢٣ يوليو وضد كمشيش وفلاحيتها بشكل رئيسى، وأنا خارجة من معركة عقب استيلاء السادات على السلطة، ابعدت مع ٢١ فلاحا وفلاحه، من محافظة المنوفية بقرار من وزير الداخلية، وعشت انا والفلاحين خارج المحافظة ورفعنا قضية، نطلب الغاء هذا القرار الجائر، ثم اعتقلت فى ١٩٧٥ وأنا مبعدة عن محافظتى. بعد ذلك صدر حكم المحكمة بالغاء قرار الابعاد، وعدت الى قرية كمشيش وكانت معركة ١٩٧٦، ورأيت أن أعظم تحدى اتحدى به الحملة الظالمة هو أن أعود مرة أخرى لصفوف قريتي والتحم بها، أن اخوض معركة انتخابات ١٩٧٦ وفى قرية تلا، قرية انور السادات، فى دائرة انور السادات، والتى كان هو نائباً عنها فى الأصل، ولم يكن هذا

تجدياً بسيطاً، والشئ الجميل ايضاً، اننى كنت على ثقة من انه لن يسمح لى بالنجاح، ولكن كنت اخوض هذه المعركة لكى اثبت للشعب ان الفلاحين والعمال وبسطاء الناس، يستطيعون ان يعبروا عن مصلحتهم بشكل قوى، ويعلموا التاريخ للناس، دون تمييز بين امرأة ورجل.

المتحدثة الثانية: أ. وداد شلبى

بالنسبة لوضعى كعضو مجلس شعب، انا اعمل فى الشركة المصرية للملاحة البحرية، ومدير علاقات عامة، وعضو مجلس ادارة منتخب عن العاملين لعدة دورات، وأنا اول سيدة ادخل فى هذا المجال، بعد السيدة «منى عبود» بنت «عبود باشا» لانه كان رئيس الشركة، وفى الحقيقة أنا بدأت هذه البداية، لأن زملائى أول من قدمنى، للحياة العامة، وفى هذه الفترة بدأت الاهتمام بالنشاط، وخصوصاً الاسر المنتجة للشركة، عملت نشاطاً من خلال السفن، وانجزنا عرضاً عائماً من خلال السفن، ولما كان هناك مشكلة فى ادخال هذه المنتجات، ساعدنى الزملاء فى الميناء باستخراج تصريح لى باعتبارى «بمبوطية» لكى تدخل هذه المنتجات، وكنت اختار اسراً معينة، الاسر التى فقدت عائلها، وكان لهذا اثره الطيب، ومن هنا بدأت نشاطى، ثم انشأت مركزاً فى شركة المستودعات لمحو أمية عديد من بنات الحى وتعليمهن حرفة، بعدها دخلت المجلس الشعبى لمحافظة الاسكندرية، وفى الدورة الثانية للمجلس الشعبى، كانت بالانتخاب، وكان امامى حوالى ٢٤ مرشحاً من الرجال، ووفقت وكنت أعلى الاصوات فى هذه الفترة.

وكان لزوجى الفضل الأول فى ذلك لأنه كان دائماً يدفعنى للدخول فى مجالات أخرى، وهو أول من يقيم أدائى.

فى الحقيقة، لقد خضت المعركة الانتخابية فى سنة ١٩٨٤، وفى سنة

١٩٨٧ لم يرشحني الحزب، وكانت قوائم، وفي الانتخابات الحالية، لم يرشحني الحزب أيضاً، علماً بأنني كنت عضواً مؤسساً في الحزب الوطني منذ انشائه، وكنت أول امينة منتخبة لدائرة العطارين، لكن الناس - في هذه الدورة - الحوا على بالنزول، ونزلت وكان امامي حوالي ٢٥ رجلاً مرشحاً. كان الناس جادين معي بشكل مشرف، لدرجة انني لم ادفع التأمين الخاص بي، وكل الاعلانات صنعت لي، وكل اللقاءات كانت على حساب الناس، لذلك فانتماي كبير جداً للناس، لأنهم اصحاب فضل كبير عليّ، وبعد ذلك لما دخلت المجلس، انتخبت كوكيل للجنة النقل والمواصلات، وهذا من ثقة زملائي بي.

في هذه الدور كان لي الفضل في أن اوقف تصفية الشركة الشرقية للاقطان بالاسكندرية، وهذا جهد شخصي، وبالنسبة لبيع شركة الاسكندرية للتوكيلات وشركة القناة للتوكيلات، وأيضاً بالنسبة لموضوع الترخيص، وموضوعات اخرى كثيرة تخص دائرتي، أيضاً تبنت قضية كبيرة جداً، والقيت بياناً عاجلاً عن انحرافات تمت بين الجهاز المركزي للمحاسبات، بالتواطؤ مع رئيس الشركة القابضة للنقل البحري، وكانت اهداراً للمال العام يقدر بالملايين، وتم في مجلس الشعب، في الجلسة الصباحية، تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وهذه سابقة برلمانية، واخيراً قرر المجلس احالة المتهمين للنياحة العامة.

المتحدثة الثالثة: أ. ليلى حسن

انا اعتقد ان السير الذاتية اخذت الكثير جداً من الوقت، وهناك قضية مهمة جداً تتطلب ان نعطيها من الوقت والتفكير نسبة اكبر، ترددت هنا قضية تعبيرات الردة، والوقت، وقضية المرأة، العنوان العريض للنقطة «المرأة والتحول الديمقراطي» ما هي قضية المرأة؟ هل هي معركة الحصول

على حقوق؟ اطلاقاً لا. لأن الدستور والقانون والحقوق السياسية التي تستطيع ان تستخدمها المرأة، ليست فى حاجة الى المزيد، لكننى اطرح قضية حول هذا الموضوع، الا وهى قضية تهميش الحقوق الخاصة بالمرأة، بمعنى: الحقوق موجودة واساليب الممارسة موجودة، لكن هناك حركات مستمرة لتهميش دور المرأة فى ظل هذه الحقوق، وهذا هو الموضوع الجدير بتفكيرنا.

تكلمنا فى الصباح عن دور النائبات البرلمانيات وتأثيرهن، وهذا فيه ظلم للنائبات السابقات واللاحقات ولمن يأتى بعدهن، قضية الانتخابات البرلمانية بالنسبة للمرأة لا يمكن أن ينظر اليها بمعزل، عن قضية الانتخابات فى مصر، لأنها تدور فى اطارها وما يؤثر هنا، يؤثر هناك والعوامل السلبية والايجابية تطرح نفسها على القضية البرلمانية للمرأة، انا اقول - حضراتكن تعرفن - أن العمل النسائى اسبق من العمل البرلمانى، منذ ما قبل الثورة، والعمل الاجتماعى، والعمل النسائى كان موجوداً وبشكل موسع وجاد، وانتشر الى أقصى البلد، واستطاعت سيدات فضليات فى مختلف الجمعيات والاتحادات والهيئات ان تدلين بدلوهن، ويحدثن تأثيرات ايجابية فى خدمات اجتماعية، وخدمات صحية وخدمات ثقافية، فى القرى وفى مختلف البلدان، تشكلت هيئات واتحادات وتجمعات نسائية وتنظيمات، هذه التجمعات والهيئات، أتت بعد الثورة، والثورة كانت حريصة على أن تعطى مكاسب اجتماعية وسياسية، وشعبية، والثورة مشكورة ألفت إلينا بجوهرة لم نستغلها، وهى حق الترشيع وحق الانتخاب، التنظيمات التى كانت موجودة، هل اهلت احدا من القيادات، أو من العناصر القادرة على الريادة فى هذا المجال، لكى تدخل معترك العمل السياسى؟

إن نجاح البعض هو جهد فردى خاص، وعلى شكل طفرة. فى الخمسينات بعد ذلك لم نجد أى تحرك من جانب التجمعات النسائية على

كثرتها، اقتصر العمل فى غالبية على الجانب الاجتماعى، وهذا محمود وليس مذموماً، ولكن كان النظر يشوبه شىء من الوجل، من الانخراط فى العمل البرلمانى، قد تكون هذه ليست قضية المرأة بمفردها، لكنها قضية المناخ الموجود، نجمد الوضع متى شكلت المجالس الشعبية بالمحافظات والحقوا سيدتين فى كل مجلس محافظة، على مستوى المحافظة.

ان الحركة، حركة النائبات فى مجلس الأمة والمجالس الشعبية ومنظمة الشباب، وكل التنظيمات التى كانت قائمة، كانت ارهاصات لدخول المرأة بشكل موسع للبرلمان.

فى سنة ١٩٧٩ عدل قانون الانتخاب ويسمح بأن نضع مقعداً للمرأة فى الدوائر الانتخابية، واستطاع هذا التمثيل أن يأتى بحوالى ٣٦ سيدة فى سنة ١٩٧٩.

فى هذه الدورة رشح فى محافظة الشرقية، ٤ سيدات تم الاستعداد للانتخابات، وفوجئنا بترشيح السيدة حرم المحافظ لمقعد المرأة. ما حدث لم يكن سلبياً من المرشحات، لانه اسقط فى يدنا جميعاً، منذ اعلان الترشيح بدأت الادارة فى مختلف مستوياتها، حتى مستوى شيخ الخفر، يجهزون لاقرار هذا الوضع، ونحن لم نتنازل حتى الآن، لكننا انسحبنا بعد ذلك، والتجربة فى محافظة الشرقية، لم تضيف الى الديمقراطية اى شىء، بل كانت لها عناصر سلبية.

انتهى مجلس ١٩٧٩ وجاء مجلس ١٩٨٤، وكان لازال مقعد المرأة موجوداً وكان العمل ايضاً لا بأس به فى مجلس ١٩٨٤، وجاء مجلس ١٩٨٧، والذى مقعد المرأة، ورشحت الاحزاب بعض السيدات على القوائم الخاصة بها، لأن القوائم كانت نسبية، وللأسف الشديد تقلص العدد الى أقل من النصف، ولم يأت من ا حزاب المعارضة سوى السيدتين الفاضلتين، أ.

الفت كامل، و أ. فاضلة من الاسكندرية وكانتا من المعارضة، والباقي حوالى ١٠، جزء بالتعيين وجزء على القوائم من الحزب الوطنى.

المعركة الانتخابية بالنسبة للمرأة حتى لو جاءت على القوائم لها سلبيات كثيرة جداً. كان - بالطبع - من الممكن ان تستكين السيدات لوضعها فى مقعد أو على قائمة وتستريح، لكن كانت هناك احساس ونظرات، وان لم تفصح من الزملاء على القوائم، مفادها انكن مفروضات على القوائم، والاحزاب الأخرى لم تكن مؤمنة بوضع سيدات على القوائم، فكان لابد ان تتحرك تحركاً جماعياً مع باقى اعضاء القائمة لكى نثبت ان لنا دوراً، وتحركاً ذاتياً فى تجمعات النساء فى القرى، فى مجلس ٩٠ لم يأت بالانتخاب سوى ست نائبات وثلاث بالتعيين، والمعدل فى هبوط باستمرار، ولا نستطيع ان نحقق وضع المرأة فى الاعوام القادمة فى ظل الظروف الحالية هل تستطيع الوصول للبرلمان، أم لا.

السليطات الموجودة:

الاتفاق، الاحزاب لا تساعد المرشحات بالدعم أو المساندة فى المعركة الانتخابية، وهناك اعتبارات أخرى تأتى بالمرشحين، المرشح الذى يدعم الحزب مالياً افضل من الذى لا يدعم، وبالتالي هناك قيادات وعناصر افضل قيادياً وتمثيلاً واحقية للبرلمان ولكنهم ادنى مالياً وهذا ما يحجب العديد من العناصر، اذن: لابد من اعادة النظر فى الدستور الذى تسبب فى حل مجلسين، وتخصيص مقعد للمرأة بحيث يصبح هناك شكل من اشكال تمثيل المرأة فى البرلمان.

اسلوب الدعاية:

وهو متدن جداً فى الانتخابات العامة، وهناك مرتزقة لا يظهرون الا وقت الانتخابات، ويطلقون الاشاعات، ونحن سيدات شرقيات ولنا تقاليد وعادات،

أُتصور - فى هذا المجال - ان الانتخابات النقابية افضل حالاً من الانتخابات العامة، لان النقابة بها حد ادنى من التجانس، بين المرشحين، وحد ادنى من التقارب الثقافى، وهناك شرف المهنة الذى يمنع من تجريح مرشح لآخر، هذا غير متوفر للانتخابات العامة.

جداول الناخبين:

لا يستطيع أى مرشح أو مرشحة التحرك من خلال جداول الناخبين للاتصال بالمرشحين فى مواقعهم، الجداول مكررة، وغير منظمة، وبرغم ذلك لا يستطيع كثرة من المرشحين الحصول عليها. الامر بهذا الشكل يتطلب اعادة نظر فى السليبيات الموجودة فى العملية الانتخابية.

عندما القى مقعد المرأة كلمة «ان ا ردتى الترشيح فاصنعوا مثل الرجال» وهذه كلمة ظاهرها حق وباطنها القهر والاستبعاد، لأن المناخ الحالى للانتخابات، والظروف التى تتم فيها الانتخابات والمعايير والمقاييس التى يتم بها ترشيح المرشحين، ليست مناسبة، ولا تتناسب مع المرأة المصرية، التى تكسب ثقة حتى الفلاحين فى القرى.

تبقى قضية فى غاية الخطورة، كثير من المثقفات ليست لهن اصوات انتخابية، ومن لهن صوت لا تذهب للتصويت، غالبية اصوات السيدات فى دائرتى من الفلاحات الأميات، ومن هنا علينا أن نهتم بمشكلة الأمية، ومشكلة تدنى دخل الاسرة المصرية.

المتحذثة الرابعة: أ. سمه عليوه

عندما دخلت العمل العام، كان هناك معارضة من الأهل والاقارب، لدرجة انهم كانوا يريدون تزويجى فى أى سن، حتى لا اخرج، ولا أذهب للمدرسة واكمل تعليمى، وكان فى رأيهم يكفى القراءة والكتابة، ولكن اصرار والذى

ونظرت المستقبلية وتفهمه للحياة العامة، كان يتحدى كل هذه الظروف وفعلاً دخلت المدرسة ووصلت للثانوية بنات، ثم درست الحقوق، مما اعطاني دفعة وثقة.

فى الحقيقة إن تجربتى - ربما - تختلف عن تجارب الكثير من السيدات اللاتى ذكرن تجاربهن الانتخابية، لانه لم يكن لى أى نشاط سياسى أو اجتماعى، ولم ادخل مصلحة حكومية طوال عمري، استمر اصرار اقاربى على عدم تعليمى الى ان تخرجت من كلية الحقوق، وكانوا يرون انه من العار ان تعمل البنت وتأخذ مرتباً من الحكومة، وقتها كنت قد تزوجت وانجبت، والزوج كان متفهماً للأمور واقنعت بأتنى لابد ان اعمل، وعملت فى مصلحة الشهر العقارى فى المنيا.

رغم أنه - كما ذكرت - لم يكن لى أى نشاط سياسى، الا اننى كنت عضواً مؤسساً فى جمعية ارض سلطان با المنيا، وهذه لها ظروفها، لأن زوجى كان عضواً فى هذه الجمعية، وكانوا يريدون تمثيل المرأة، ورأى زوجى انه لدى القدرة لتمثيل المرأة.

وقت ان ترشحت فى الدورة الأولى لمجلس الشعب، لم اكن مارست العمل السياسى او الاجتماعى بالقدر الكافى.

كيف رشحت نفسك فى مجلس الشعب؟

باعتبار عملى فى الشهر العقارى، وهو مصلحة من المصالح الحيوية، التى تتعامل مع الجمهور بكل فئاته، منحنى ذلك صلة ووداً بكل هذه النوعيات ووقت ان خصص ثلاثين مقعداً للمرأة فوجئت بهم يطالبوننى بالترشيح!! الى جانب زملائي فى مصلحة الشهر العقارى، لكنى ترددت طويلاً ولم اكن مقتنعة بالترشيح، لأنى كنت متخوفة من السقوط ومن النجاح: لان ذلك سيتطلب منى الخروج، ويتطلب سفرى للقاهرة كل

اسبوعين، هذا الى جانب خدمات ا لجمهور، وخائفة من السقوط لانه بحد ذاته يسبب لى مضايقات.

بعد اصرار وجدت زوجتى مقتنعا، واخى أيضاً، وحاولا اقناعى، وذات يوم فوجئت بالعاملين فى الشهر العقارى والمتريدين عليه، قدموا ا وراقى ووضعونى امام ا لأمر الواقع، فاستعددت للمعركة الانتخابية وخبرت الامكانيات العائلية والصدقات... الخ، وكنت انزل للقرى واتعامل بمستواهم واقتنعوا بى، بعكس مرشحة الحزب الوطنى، وفى النهاية كانت الجولة الانتخابية لصالحى، وكان هناك اعادة، بينى وبين مرشحة الحزب الوطنى ويتوفيق من الله فزت فى الاعادة هذه كانت تجربتى فى انتخابات ١٩٧٩.

قبل ان انضم للحزب الوطنى ظل امين وقيادات الحزب يترددون على منزلى جماعات لمدة ثلاثة ايام لاقناعى بالانضمام للحزب الوطنى قبل اعلان النتيجة النهائية. بداية كنت افضل عدم الانضمام للحزب الوطنى، وان اظل مستقلة حتى اكسب ثقة الجمهور، لان بعض الجماهير اعطتنى صوتها لانى مستقلة، بعد ثلاثة ايام اقتنعت بالانضمام للحزب الوطنى على اساس ان اقول رأى بصراحة داخل الحزب الوطنى، كما اننى استطيع من خلاله قضاء مصالح الجماهير.

فى انتخابات ١٩٨٤ وكانت بالقائمة، قانون الانتخاب ينص على ان مقعد المرأة يضاف للحزب الذى يحصل على أغلبية المقاعد فى مجلس الشعب. بمجرد نزول اسمى فى القائمة تأكدت من نجاحى، لأن الحزب الوطنى صاحب اغلبية المقاعد وطبيعى ان يضاف اليه مقعد المرأة، ومع ذلك كنت انزل مع المرشحين للمصالح الحكومية ونقيم ندوات ولقاءات فى الاحياء المختلفة.

سنة ١٩٨٧ كان قد ألغى مقعد المرأة، قدمت وقتها اقتراحاً فى مجلس

الشعب، وافقت فيه على إلغاء مقعد المرأة بشرط ان تراعى الأحزاب فى ترشيحها للانتخابات لمجلس الشعب المساواة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور، ووفق عليه، بعد إلغاء مقعد المرأة كانت الانتخابات بالقائمة النسبية، رشحنى الحزب ضمن قائمته وكنت المرشحة الوحيدة على مستوى الصعيد كله، وفزت فى الانتخابات. بعد ان حل مجلس ١٩٨٧، الحزب الوطنى لسبب أو لآخر لا اعلمه لم يرشحنى ضمن قائمته، وكنت وقتها قد مللت من العمل السياسى فلم ارشح نفسى او بالاحرى التزمت حزبياً.

كلمة أخيرة:

النائب نائب عن الامة، انا لم ادخل المجلس لكى اتبنى قضايا المرأة، ما هى قضايا المرأة، قضايا المرأة هى قضايا المجتمع، اذن المرأة عندما دخلت مجلس الشعب، لم يكن المفروض ان تتقدم بمشروع قانون لكى تعدل قانون الاحوال الشخصية لمصالحها، لايمكن ان يقبل مثل هذا القانون، لانه لابد من دراسة اشياء معينة وليس فى مقدور اى امرأة ان تفعل ذلك الى جانب انه إن لم يكن موافقا عليه فى الهيئة البرلمانية، كيف استطيع ان اتقدم به، ولن يقبل منى حتى لو تقدمت به، النائب لا يمثل طائفة معينة، ولا جنساً معيناً ولا فئة معينة.

المتحدثة الخامسة: أ. فريدة النقاش

كثبت تجربتى كمرشحة لانتخابات مجلس الشعب بورة ١٩٨٤، عن حزب التجمع.

اشتركت فى الانتخابات حين رشحنى الحزب لمقعد المرأة فى المنصورة، وكانت الانتخابات تجرى فى ذلك الحين فى ظل القائمة النسبية المشروطة التى وضعت حدا ادنى هو الحصول على ٨٪ من الاصوات على

المستوى القومى، لكى يستطيع الحزب ان يكون ممثلاً فى مجلس الشعب، وهو النظام الذى تغير بعد ذلك تدريجياً إلى أن عاد فى دورة ١٩٩٠ الى الانتخابات الفردية. ورغم ادراكى منذ البداية اننى لن استطيع الوصول الى مجلس الشعب، ليس لان حزب التجمع كان عاجزاً عن الحصول على الأصوات فى ذلك الحين، على العكس فقد كان الاحتمال قائماً نظرياً لأن هذه المرحلة كانت ازهى فترة فى حياة الحزب حين عاودت جريدته الاهالى الصدور قبل عامين بعد ان كان حكم السادات قد لاحقها بالمصادرة الى أن احتجبت سنة ١٩٨٧، وكانت فى ذلك الحين توزع توزيعاً كثيفاً، لا تلاحقه امكانية الحزب الضعيفة لزيادة المطبوع، وكان قادة الحزب قد خرجوا من السجون بعد حملة سبتمبر سنة ١٩٨١، وكنت واحدة منهم، والحزب أكثر تماسكاً اذ صوت بـ لا فى انتخابات الرئاسة حين قال الرئيس مبارك انه سوف يسير على نفس النهج الساداتى.

لكن هذا الاحتمال النظرى - اى حصول الحزب على أعلى الأصوات - كان صعب التحقيق، لان الحزب الحاكم لم يكن يسمح فى أى دائرة لا فى المنصورة فقط، بأن يتجاوزه أى من الاحزاب الأخرى، وما حدث فعلاً هو ان كل مقاعد المرأة كانت من نصيب الحزب الحاكم. ومع ذلك فقد كانت خطتى فى المعركة الانتخابية، والتي شاركت فى وضعها مع زملائى الحزبيين والمرشحين تنص على أن يكون الفوز من نصيبنا، أى أننا قررنا ان يكون خطابنا ايجابياً. بمعنى طرح برنامجنا اولاً قبل انتقاد برنامج الآخرين، وكان البرنامج فى ذلك الحين وطنياً ديمقراطياً يتوجه الى كل الطبقات ولا يستثنى الا الرأسمالية الكبيرة التابعة والطفيلية.

كان حزب التجمع اقد ستشرف مبكراً ان برنامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى سوف يلحق اضراراً فادحة لا فحسب بالنسبة للطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وموظفين، وانما ايضاً للرأسمالية الوطنية التى

لم ترتبط بشبكة التبعية، وظلت معتمدة اعتماداً كلياً على السوق المحلي وعلى امكانياتها. كان خطابنا الانتخابي موجهاً الى هؤلاء جميعاً في تفصيلات شديدة تخص الواقع المحلي بكل دائرة مع تركيز خاص - بطبيعة الحال - على قضايا العمال والفلاحين والموظفين.

وقد وضعت بعد مشاورات واسعة مع النساء الحزبيات وصديقاتهم وجيرانهم برنامجاً تفصيلياً خاصاً بقضية المرأة في الدائرة بدءاً من انشاء مخازن، وصولاً الى توسيع الحديقة الى انشاء دور حضانة... الخ، وكنا نعقد ما بين اربعة وخمسة مؤتمرات في اليوم الواحد، تراوح عدد الحاضرين فيها بين ستة آلاف كاقصى حد وبضع مئات كأقل حد، على امتداد دائرة تبدأ من المنصورة مروراً بطلخا فشرابين وبلقاس، وهي ذات طابع فلاحي عمالي، مع وجود كثيف للموظفين خاصة في المدن والمراكز وعدة قرى شهدت تطبيق قانون الاصلاح الزراعي. والطلاب، حيث تقع جامعة المنصورة في محيط الدائرة.

وكانت مشكلتي الرئيسية بالرغم من أنني عشت طفولتي ومراهقتي في قرية منية سمنود بمحافظة الدقهلية الا ان علاقتي بالمحافظة كانت موسمية وفي اطار العمل الحزبي او نشاط فرق المسرح حيث ان مهنتي الاصلية كصحفية هي النقد المسرحي، وقد اعتمدت الى جانب هذه الخبرة القديمة المحدودة بالأقليم على هويتي كصحفية الى حد ما في اوساط الذين يقرأون الصحف وخاصة صحف المعارضة.

واجهت سؤالاً من بعض الناخبين: كيف ترشحني نفسك في دائرة لا تعرفين عنها شيئاً ولا تعيشين فيها...؟ وكان ردي ان المعيار هو موقفى من القضايا المطروحة وقدرتى على الدفاع عنها كتابة حتى ذلك الحين، وكنت اطلب اليهم ان يعطوني اصواتهم ليجربوا ربما اذا ما نجحت استطيع ان

ادافع عنهم وأن أعبر تعبيراً جيداً عن مصالحهم.

لم يكن هذا الرد مقتنعاً دائماً، ولكن قطاعاً لا بأس به اقتنع، خاصة ان القضايا العامة فى هذه الانتخابات كانت تحتل أولوية متقدمة من اهتمامات الناخبين، فقد كان الرئيس الجديد الذى جاء بعد مقتل السادات قد اعلن شعار التغيير، والناس كلهم امل فى التغيير، مما جعل القضايا العامة، مثل الغاء حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحياة، والاصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل ورفع مستوى المعيشة والغاء اتفاقيات كامب ديفيد التى كنا نطالب بها، واستعادة التضامن العربى لتحرير فلسطين، كل هذه القضايا العامة كانت تجد صدى كبيراً جداً فى خطابنا الانتخابى لدى الناخبين.

واجهنا مشكلة اللغة، فلكى يخطب المرء فى حشد كبير لابد ان يجد لغة مشتركة بسيطة تصل بسرعة الى الناس، وقد حققت نجاحاً نسبياً فى ذلك بشهادة زملائى، واستجابات بعض الناخبين، ومزجت بين العامية اساساً والفصحى احياناً، وادرت حوارات فى مجموعات صغيرة أمام الجامعة والمدارس، وكان الوفديون منافسين حقيقيين لنا، اما الحزب الحاكم فقد كان يعتمد اعتماداً كلياً على جهاز الدولة.

اخترت مداخل للحديث فى كل قرية زرتها، وأذكر اننى فى قرية «بلوى» التى اختبأ فيها عبد الله النديم خطيب الثورة العراقية سنوات بعد هزيمة الثورة وملاحقة القصر والاحتلال له، فقد بدأت خطابى فيها بتحية عبد الله النديم وعرابى وجمال عبد الناصر، باعتباره - اى عبد الناصر - امتداداً لتراث الثورة العراقية التى كانت قد انطلقت بدورها من الجيش، وفاجئنى ان اهل القرية قد استجابوا فى ذلك الحين استجابة حارة، وانهم يعرفون جيداً قصة عبد الله النديم بل واخونى بعد ان انتهى المؤتمر لزيارة البيت الذى اختبأ فيه، لكنى عرفت بعد ذلك انهم انتقدوا سلوكى بشدة لاننى انتظارا

لورى فى القاء كلمتى طلبت فنجاناً من القهوة، وفى تقاليدهم ان النساء لا ينبغى أن يشربن القهوة وانهن بذلك يتشبهن بالرجال.

فى قرية «عدين» وهى احدى معاقل الاقطاع القديم لاحظ الفلاحون اننى كنت حين اندمج فى الخطاب اضع يدى الفارغة فى وسطى، وقالوا ان هذا لا يليق بمرشحة محترمة، فينبغى ان تجد مكاناً آخر تضع فيه يدها، وكنت امسك بالميكروفون فى حالة توتر شديد ولا أعرف اين أضع يدى الأخرى، فأخذت اخفيها خلف ظهري واستند للمائدة وكانت هذه الحركات تعبر عن توتر شديد، لانى كنت للمرة الأولى فى حياتى اخطب فى جمهور كبير جداً. ويدهمنى شعور فى كل مرة بأننى لن استطيع ان اتكلم، فقد كان الحديث الى جمهور بهذا التنوع والضخامة شيئاً جديداً على.

لم اشعر اثناء جولتى الانتخابية - باستثناء حالة القهوة - بأى تميز ضدى باعتبارى امرأة وعلى العكس كان وجودى يشجع النساء على حضور المؤتمرات، وكثيراً ما شعرت ان اهالى القرى التى زرتها فخورون بى.

فاجأتنى احوال الريف المصرى والتدهور الشديد فى الخدمات، ولم يكن نادراً بل هذا الغالب ان تبعد اقرب مدرسة فى القرى التى زرتها خمسة كيلو مترات يمشيها الأطفال ذهاباً واياباً، وان يمشى الفلاحون بضعة كيلو مترات ليحصلوا على مياة نقية، وانقطاع التيار الكهربائى كثيراً ويضعف ضعفاً شديداً فيضطر الطلاب للمذاكرة على ضوء لمبات الجاز، وان قرى كثيرة لم يكن بها مجارى اصلا، وقال لى أهالى قرية «درين» ان الماء النقى انقطع عنهم منذ رحيل عبد الناصر سنة ١٩٧٠ وفشلت كل مساعيهم لتوصيل المياه للقرية منذ ذلك الحين، ولم يكن الحنين لايام عبد الناصر حالة خاصة أو نادرة فى المناطق الريفية.

كانت المصانع التى زرناها ايضاً قديمة، غير صحية فى الغالب، وغالبيتها مصانع صغيرة أو ورش، وقد اصطدمنا شأن كل احزاب

المعارضة، بنتائج قرار منع التشكيلات الحزبية فى المصانع، التى اقتصر فيها حق العمل على النقابيين وحدهم، لم يكن برنامجنا معروفاً جيداً فليس كل ا لعمال قارئى للصحف الحزبية، أخذنا نشرح لهم كل شىء من البداية خاصة أن قائمتنا ضمت احد القادة النقابيين العماليين.

كانت الخبرة التى تراكمت لى فى هذه الايام بلا حدود، اذ كنت اظن قبل هذه الايام الثمينة فى حياتى أننى اعرف الواقع المصرى جيداً، وتبين لى حينها انى لا أعرف شيئاً، وقد عرفت معرفة مؤلمة ولذلك لم ادهش حين جاءت المناضلة والكاتبة الامريكية السوداء «انجيلا ديفز» لزيارة مصر عام ١٩٨٦، بعد تجربة الانتخابات بعامين، ورافقناها فى زيارة الى الريف وحين عادت قالت انها طالما تصورت ان مصر افضل من ذلك بكثير واكثر تقدماً.

حصلت قائمتنا على ١٨٪ من الأصوات، ولم يدخل حزبنا الى مجلس الشعب، وقطعت كل الجهات المحايدة ان الانتخابات كانت مزورة وجاءت احكام المحاكم لتؤكد ان التزوير كان حقيقياً بعد ذلك.

تعلمت ان اتعامل مع المخالفين فى الرأى، ومع الأقل ثقافة والقادمين من منابع شديدة التباین، وحرصت منذ ذلك الحين أن تكون لغتى فى الكتابة بسيطة بقدر الإمكان، وان اتقدم باقتراحات ايجابية فى المؤتمرات أو فى المنتديات التى أدعى إليها قبل أن انتقد الآخرين.

كذلك عرفت فى هذه التجربة أن حزب العمل الذى أقام بعد ذلك تحالفاً مع الإسلاميين لا يتورع عن استخدام أى أسلوب انتهازى لكسب الأصوات، فقد فوجئنا ليلة الانتخابات ببيان للمهندس ابراهيم شكرى الذى كان يتزعم قائمة حزب العمل فى نفس الدائرة يتهمنا فيه بأننا ملحدون، واخذ يوزعه بكثافة فى الدائرة كان عملاً لا يمكن وصفه الا بأنه صغير، اذ تصور ان الاصوات التى سنخسرهما نتيجة لهذا الاتهام سوف يكسبها هو، وفى أحد المؤتمرات الختامية ليلة الانتخابات سألنى ناخب عن رأى فى هذا البيان.

فقلت ان مسألة الايمان عن عدمه مسألة تخص علاقة الانسان بربه وان شعار حزب التجمع هو الدين لله والوطن للجميع، ليس لأنه حزب يدعو للالحاد فنحن حزب من المؤمنين غالباً يحترم الاديان ويحترم ايضاً الاعتقاد.

تعلمت ايضاً ان الحركة النسوية فى بعض اجنحتها يمكن ان تضلل دعائها بدعوى ان قضية كل النساء واحدة، وأن هناك روابط مصلحة بين النساء الرأسماليات، مثلاً نساء الطبقة العاملة، وأن برنامج الحزب الذى يدعو الى التغيير الشامل يمكن أن يتساوى مع برنامج حزب آخر يدعو لتثبيت الأوضاع القائمة اذا ما تساوى مع البرنامجين فى الدفاع عن المرأة. فقد انخرطت احدى النساء النشيطات فى الحركة النسوية فى الدعاية لكل النساء المرشحات على كل القوائم الحزبية دون تفرقة حتى بين برامج النساء انفسهن للحركة النسائية، على كل حال كان تخصيص المقاعد للنساء خطوة ايجابية، فقد اضطر كل حزب فى ذلك الحين أن يرشح ٦٤ امرأة، اذ كان لابد للقائمة من احتياطي، وكن جميعاً يخطبن ويقمن بجولات فى الدوائر الانتخابية ويضعن برامج للنساء والدوائر ويتحدثن للناس، وكانت غالبيتهن تمارس العمل السياسى بهذه الصورة المباشرة لأول مرة واكتسبن جميعاً خبرة كبيرة. ولكن الغاء التخصيص جعل وجود المرأة كمرشحة لمجلس الشعب على خريطة الاحزاب يتراجع تراجعاً خطيراً جداً حتى فى الحزب التقدمى الذى امثله، والمثل على ذلك ان حزبى لم يرشح ولا امرأة واحدة.

وقد شهدت بنفسى فى هذه الانتخابات كيف تستخدم النساء بواسطة التجار لتزوير الانتخابات.

كما أننى أود أن اضيف اننى عشت شهراً كاملاً فى محافظة المنصورة اقامت فيها اقامة دائمة وتركت اسرتى فى رعاية زوجى حسين عبد الرازق الذى ساند ترشيحى ورعى شئون الاسرة فى ذلك الشهر برضى كامل.

مناقشات الجلسة الثالثة

أ. عنايات أبو اليزيد

بداية لابد ان نتفق على قاسم مشترك للعمل المنسق، الجدية وبدون خداع للنفس، يجب ان نصارح انفسنا، يجب ان نواجه الحقيقة، وأقول: احذروا فتنة نحن اول ضحاياها، احذروا دعاوى ظاهرها حق ولكنها فى الباطن تطوى باطل الابطال.

نحن نتحدث عن العقوبات وعن التحديات وفى امور شتى ثم بعد ذلك تحدثنا عن التجارب، الآن نتحدث عن التجارب البرلمانية والتجهيز والدروس المستفادة.

واسمحوا لى: ما هو التجهيز..؟ كيف نعد للمعركة الانتخابية.

واجد فى تجربتى شيئاً يستحق الدراسة من وجهة نظرى:

البداية يجب أن تكون ا لتربية الأولى، الاعداد من خلال الاسرة والبيت ثم القدر الكافى فى التعليم والثقافة للمرأة، واثاحة الفرصة للمرأة، للممارسة والتوظيف - الاستعداد القيادى للمرأة - التحرك الايجابى للتصدى للمشاكل مع الرجل، من خلال هذا تتحقق امور يجب ان نعيها:

تاكيد الذات وفرض الشخصية داخل اطار المجتمع - الذبوع والانتشار - تكوين مواقع - ولابد من اكتشاف العناصر الحركية والقيادية بين المواطنين تربط بينى وبين الناس - فرض الاقتناع بأهمية المرأة، هذه هى البدايات فى المعركة الانتخابية ماذا نفعل: لابد من حشد الناس لمزاولة حقهم الانتخابى فى ا لعمليات فى الندوات - اشتراكها وممارستها من خلال النقابات من خلال الجمعيات الأهلية. ثم النظر لاحتياجات المواطنين

وتغطيتها فى الدائرة وانزل لهم بها .

- أيضاً تنظيم حملة اعلامية شاملة للمرأة، الاتصال من خلال غرفة عمليات، والرد على الشائعات، وما أكثر ما تتعرض المرأة للاشاعات.

- الاخت وداد شلبى قالت: لسنا فى حاجة لتخصيص مقاعد للمرأة: لا يا اختى الفاضلة انى اختلف معك... لماذا؟

ليس العمال والفلاحون رجال، لماذا هناك نسبة للعمال والفلاحين؟ الدستور ليس قرأناً ويمكن تعديله فى هذه الجزئية. نطلب مساواتنا بالعمال والفلاحين. ثم ان الغاء مقعد المرأة دفع الاحزاب لعدم ترشيح المرأة وذلك لعدم الاضطرار، وهل المجتمع يستطيع ان يسير بجناح واحد؟

١. قهانى الجبالى

أود ان اضيف جزءاً متعلقاً بالتجربة الذاتية، لإننى مؤمنة بأن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وفقاً للمعايير الحديثة التى استقر عليها المجتمع الدولى لم تعد ممارسة حق الانتخاب والترشيح فقط فى المجالس النيابية، اصبحت عملية ادماج المرأة فى عملية التنمية كاملة وفى مراكز صنع القرار الاجتماعى كاملة، وبالتالي اصبحت علينا عبء ان تتحول هذه المهمة فى المرحلة القادمة لإصرار وهدف واضح جداً أمام شريحة الوعى التى تعنى بتطوير اوضاع المرأة المصرية من خلال رؤية شاملة للمجتمع امام طرف شريك فى القرار وفى اثاره، وفى ضرورة المصلحة الاجتماعية العامة، لكى نخرج من اسر التوازن بين الرجل والمرأة.

فى هذا الاطار اركز على النقابات المهنية لاهميتها فى دائرة المجتمع المدنى وفى دائرة صنع القرار المجتمعى كجماعات ضغط، وخاصة فى كل التركيز الخطير فى الاستقطاب السياسى على هذه الدوائر. فى هذا

المحور بالتحديد لا يجوز ان تتقدم المرأة للمجالس باعتبارها امرأة، بل يجب أن يسبق التزام منها واقتراب بشكل دائم فى اطار الارتباط باهداف المؤسسة التى تسعى للمشاركة فى مركز صنع القرار فيها. اما عن قضية تخصيص مقعد للمرأة: انا بصفة عامة ضد التخصيص واتمنى ان تصل المرأة من خلال النضال لكل المستويات، وليس صحيحاً ان النسبة المقررة تستدعى منا تعديلاً دستورياً، لأن التعديل الدستورى رده عن مبدأ المساواة، وهذا ما ارفضه، أنا يكفينى فخراً ان يكون الدستور مقررأ لمبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بما فيها حقوقنا السياسية، لكن مصر احدى الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية الدولية لمنع اشكال التمييز ضد المرأة، هذه الاتفاقية هى ما نستند اليه فى محاولة ايجاد مخرج من قضية تراجع المشاركة العامة فى المجتمع وفى مقدمتها تراجع النساء.

د. مجدى فائق

لفت نظرى فى حديث السيدات الموجودات بيننا انهن إفران لمرحلة معينة عندما كان هناك قضية قومية كبيرة، ظهور المرأة المصرية اثناء وبعد الثورات دليل خطير جداً، لان المرأة المصرية بطبيعتها تميل للانكفاء داخل اسرتها، بما يعنى ان خروجها كان لاحداث جسام وكبيرة، نحن نتعرض لخطورة كبيرة.

كنت اتمنى ان يكون بيننا اليوم جيل اخر هو الجيل الذى يبلغ سنه الان ٢٥ سنة لكى نناقش معه هذه القضايا، لنرى ثمرة جهود الرائدات النسائيات الى اين وصلت، ونحن ننور اليوم فى دائرة مفرغة.

نقطة ثانية: تخصيص مقعد للمرأة، أرى من وجهة نظرى انها ردة خطيرة جداً عن الديمقراطية، ووصمة عار للمرأة، كأننا نتهمها بالقصور، انها غير قادرة على المواجهة والمنافسة.

اتمنى ان نكثف من النقوات لكى ننشر الوعى بأهمية المجتمع المدني،
الوعى بقضية المرأة كقضية ضمن قضايا المجتمع كله، والوعى بجزئية
الانتخابات ايضاً، لان الناخب بالفعل ينظر للمرشح كانه رسوله الى
الحكومة يأتى منها بأى شئ، لماذا...؟

لانه عبر سنوات وقرون طويلة من الاستبداد، السلطة التنفيذية هي التي
ترشح المرشحين، تقبض على كل شئ، فالمرشح كل وظيفته ان يسهل
طلبات ابناء الدائرة، ومعنى ذلك ان الكلام عن البرامج وعن القضايا، كلام
ليس له فى ذهن الناخب اى مردود، نحن نرجو بالوعى ان يتفهم الناخب ان
عملية الانتخاب اكبر من ان تكون مجرد مكاسب فردية.

د. ليلى عبد الوهاب

فى ظل قضية عامة هناك تدفق يحدث من النساء وهذا على مر التاريخ،
تدفق غير محسوب لا بحزب ولا بأسرة، نلاحظ ان النساء ينخرطن فى
الحياة السياسية بشكل تلقائى من السيدة البسيطة فى المناطق الشعبية
والريف فى الجامعة فى المدرسة، الجميع يصبح فى حالة من الوعى العام
فتتوقع النساء لأن يكون لهن دور فى الدفاع الوطنى، او فى الدفاع عن
قضايا القومية، لكن هذه حالات استثنائية، ليس الوطن فى حالة ثورة
مستمرة ليس فى حالة مد وطنى قومى بشكل مستمر، الآن هناك قضية عامة
بل قضايا مثل تيار الردة الحضارية، والنظام العالمى، وهذه قضايا تضر
اكثر ما تضر النساء، والدليل على ذلك القانون الذى يطالبون فيه بعودة
المرأة الى البيت أو العمل نصف الوقت بنصف الاجر، رغم كل ما قلناه
اليوم عن العمل السياسى، فانا اعتقد ان مشاركة المرأة خارج المنزل هي
جزء مهم جداً فى مشاركتها السياسية، لا ينفصل بشكل من الاشكال عن

المشاركة السياسية وهو الدافع لها الى المشاركة.

أ. بئينة الطويل

لقت نظري كلمة قالها د. مجدى حول انه من العار ان يخصص للمرأة ٢٠ مقعدا فى البرلمان، وسأعلق على هذه المسألة:

عندما خصصنا ٥٠٪ للعمال والفلاحين وما هم الا فئة من فئات الشعب المصرى، والعمال اليوم اغلبهم خريج جامعة، هنا تفرقة ايضا بين ان تجعل ٥٠٪ من المقاعد للعمال والفلاحين، وقد صادفتنى شخصياً تجربة اريد ان احكى لكم عنها، لقد رشحت فى ٨ انتخابات وفقت فى ٦ منها ولم اوفق فى ٢، اتدرون لماذا لم اوفق؟..

مرة نجحت انا واخر فئات، وعامل، فأخذوا العامل، ارجو ان نعيد النظر فى هذا الموضوع ونرى ان المرأة حاليا تعاني من مشاكل فى الانتخابات، لأن من يرشحها الان هو الحزب.

الاحزاب فى الانتخابات الماضية لم ترشح أى سيدة، وأنا اعتقد ان هذه ردة، معنى ذلك ان من يتحكمون فى مصائر السيدات هم القيادات الحزبية فكيف نعالج هذه الجزئية، هل نطالب بتخصيص مقاعد للمرأة.. كيف نجبر الاحزاب لأن ترشح وتساند المرأة فى الانتخابات؟..

أ. أسماء عليوة

مقولة ان النائب نائب عن الامة هذا ليس كلامى، بل هو كلام دستورى، النائب نائب عن الامة لا يمثل جنساً أو طائفة بل يمثل الشعب كله، والانتخاب لا يتم عن طريق السيدات فقط بل يتم عن طريق الرجال والسيدات فى الدائرة الانتخابية، فإذا كنت كنانة اتبنى قضايا المرأة فقط فمعنى هذا ان المفروض ان مهمة النائب هى التشريع والرقابة، والتشريع لا

يتم من اجل محافظة معينة، بل يصدر للجمهورية بأكملها، والرقابة كذلك،
النائب يراقب الحكومة على التشريعات التى تصدر منها.

لقد كنت امينة للمرأة بالاضافة لكونى نائبة على مدة ٣ دورات، فكونى
امينة للمرأة، معنى هذا اننى اتبنى قضايا المرأة من خلال، امانتى للمرأة
الحزبية، على سبيل المثال كما ذكرت الاخت الفاضلة أ. ليلي، ان نتناول
قضية كالزواج المبكر، هذا لم يغب عن ذهنى أو عن ذهن المسؤولين فى
المحافظة، بصفة عامة، صدور قرار منذ عدة سنوات بمنع التسنين عن
طريق مفتش الصحة، وجعله عن طريق القومسيون الطبى العام. لكى لا
يكون هناك اى تلاعب فى مسألة الزواج المبكر.

أما عن الدروس المستفادة من تجربتى الانتخابية فهى:

- حب الجماهير أولاً.
- الكفاح والمثابرة والاصرار والعزيمة.
- التزود بالمعارف والتعرف على القيادات والشخصيات المهمة.
- ادب الحوار والصبر وسعة الصدر.

أ. ليلي حسن

عودة مرة أخرى لموضوع الديمقراطية والتخصيص.

إذا كان التخصيص ردة، فاحجام الاحزاب عن ترشيح السيدات ماذا
نسميه...؟ اليس هذا ردة...؟

التخصيص قضية موقوته بمرحلة معينة، والسؤال المطروح:

هل توجد ديمقراطية فى الاحزاب الموجودة على الساحة...؟

انا ازعم انه لا توجد ديمقراطية داخل الاحزاب، اذا كانت هناك

ديمقراطية داخل الاحزاب، معنى ذلك ان هناك جمعيات عمومية، يشترك النساء فيها بالتصعيد لمختلف مستويات الحزب، ونحن نرى على صفحات الجرائد اليومية معارك عدم وجود ديمقراطية داخل الاحزاب، هل نترجى الاحزاب لترشيح المرأة حتى لا نخصص لها مقاعد فى المرحلة الحالية.

اعقب على كلام الدكتور مجدى ثاقب الذى طلب احضار بنات الاندية ومعرفة تجاربهن.

فى المحافظات ياسيدى هناك فتيات ليس لديهن اى مجال لممارسة العمل السياسى ولا لممارسة العمل التنفيذى، لهن تسع سنوات لم يعملن رغم تخرجهن من الجامعة، ومن المعاهد المتوسطة ويعانين من مشكلة التدريب، لأنهن فى حاجة الى عمل، حتى ان خريجات الجامعة يعملن بانهات فى المحال واعمالاً اخرى لا تتناسب مع تخصصهن ولم يؤهلن لممارسة هذه الاعمال.

ماذا تم داخل الاحزاب، وداخل المؤسسات السياسية لتربية هذا الجيل تربية ديمقراطية للممارسة السياسية...؟

كل الاحزاب بها فرع شبابى، ماذا يفعل هذا الشباب داخل الاحزاب؟

أوداد شلبى

سأرد على جزئية ان المرأة النائبة ممثلة للأمة.

انا أقول ان المرأة شقان: شق قومى، وشق خاص بدائرتها، وداخل المجلس يشمل اداؤها اذا كان هناك قضايا للمرأة. بالإضافة لمشاكل الدائرة.

وأنا تقدمت فى الدورة الماضية ببيان عاجل للسيد وزير الداخلية وقلت له ان الإجراء الذى اتخذته ضد الدستور بالنسبة لعدم دخول المرأة فى

وتقدمت بمشروع لتعديل وثيقة الزواج بالنسبة لسفر الزوجات.

ان من يحارب المرأة اليوم هو المرأة نفسها، ومن يقصر فى حق المرأة هو المرأة نفسها.

أ. شاهنדה مقلد

أشعر أن هناك اتهاماً للمرأة بالتقصير والسلبيّة، لكننا ننسى ان هذا هو حال مجتمعنا كله... المجتمع رجالاً ونساء عاجز فعلاً عن المشاركة فى العمل السياسى والعمل العام. وهذا لأن خبرة الشعب تقول له: لا أمل فى تداول السلطة، السلطة أصبحت قاصرة على حزب واحد وبالتالي ما جئوى الذهاب للانتخابات والمشاركة...؟

ولا بد ان تناضل من أجل:

أولاً: الا تتم الانتخابات القادمة فى ظل قانون الطوارئ.

ثانياً: الاشراف القضائى التام على العملية الانتخابية.

ثالثاً: تنقية الجداول الانتخابية، وان تكون مطابقة قدر الامكان للواقع.

رابعاً: اجراء التصويت بالبطاقة الشخصية.

خامساً: حماية مندوبى المرشحين من اعمال العنف والبلطجة.

سادساً: وضع اقصى عقوبة، ويتم تنفيذها، لمن يزور فى الانتخابات، بأى وسيلة.

سابعاً: أن تكون هناك رقابة تحدد بيانات المرشحين، وتنتظر فى دعاياتهم.

ثامناً: اطلاق حرية المرشحين فى الالتقاء بال جماهير، وهذا حقهم الشرعى.

تاسعاً: اعطاء فرصة متساوية للأحزاب والمستقلين بالتعبير عن برامجهم الانتخابية فى مختلف وسائل الاعلام القومية، صحافة - اذاعة - تليفزيون.

١٠ فريدة النقاش

ساكتفى فقط بالدفاع عن تخصيص مقاعد للمرأة، القوى الاضعف فى المجتمع باستمرار تحتاج لنوع من الحماية لفترة معينة والمرأة معرضة فى هذه الظروف لهجوم فظيع جداً، ليس فقط من الجماعات الظلامية، لكن من برنامج الحكومة نفسه، برنامج الانكماش الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

وانا اعتبر التخصيص تدابير لبعض الوقت لدفع المرأة للمشاركة السياسية بشكل ايجابى افضل.

والى من يعتبر ان تخصيص مقاعد للمرأة انتهاكاً للدستور أقول: «الدستور يساوى بين الرجل والمرأة مساواة كاملة، لكن قانون الجنسية ينص فى مادته الثانية على منح الجنسية للابناء من اب مصرى دون الأم... وهذا انتهاك فظيع، فهل التخصيص انتهاك سىء وهذا انتهاك جميل؟».

جلسة العمل الرابعة

أداء المرأة فى المجالس المنتخبة (برلمانية - نقابية - شعبية)

رئيس الجلسة: د. مختار مخلوطة

المتحدثات: أ. عايدة فهمى (القاهرة)

أ. سهير جلبانه (العريش)

أ. بثينة الطويل (الاسكندرية)

د. نبيلة الابراشى (القاهرة)

وقائع الجلسة الرابعة

المتحدثة الأولى: أ. عايذة فهمي

تتركز تجربتي في العمل النقابي، وقبل ذلك اقول بأنني بدأت العمل بعد ان تحدثت اسرتي التي كانت ترفض عمل النساء، كذلك وحينما نزلت للعمل وجدت الطريق مسدوداً ولا يوجد أى تقدم بالمرّة لأن المرأة حينذاك كانت لها حدود معينة، الا اننى حاولت ونجحت في أن انتقل من مكان لمكان لكن مع الأسف احاطتني نفس الظروف السابقة لان الفكر الادارى فى ذلك الوقت سواء على المستوى الحكومى أو على مستوى النشاط العام كان يخضع للهيمنة الاجنبية والمستعمر، ولهذا كان لابد من محاولة التغيير رغم صعوبته ومن هنا بدأت محاولاتي مع زملائي داخل اطار العمل النقابي ورشحت نفسى ونجحت كأول نقابة فى قطاع البترول، وحاولت مع زملائي اجراء مصالحة مع الادارة من أجل تغيير الأوضاع ولم يكن الامر سهلاً نظراً لسلطات الادارة غير المحدودة، وكان ٩٠٪ من العاملين بالقطاع من الاجانب وبعضهم كان بلا جنسية والعمل النقابي فى ذلك المناخ الادارى الاجنبى كان يعد مقاومة للسلطات!!، ومنذ البداية قاومت الادارة فكرة تشكيل النقابة أو حتى عمل أى أنشطة بما فى ذلك جمع الاشتراكات النقابية من العاملين واعتبرت ذلك عملاً غير شرعى، ولكننا نجحنا فى تشكيل النقابة وجمع الاشتراكات بصورة غير معلنة وبون الاصطدام بالادارة، ونجحنا فى عمل بعض المشروعات مثل التأمين الطبى.

وهذه كانت المرحلة الأولى والتي تلاها مرحلة الصدام الذى حدث بسبب فصل الادارة لرئيس النقابة، واستمر نضالنا سنتين عمل ليل نهار من اجل ان نسترد النقابة ونعود بالرئيس، ونجحنا بعد مجهودات مضيئة ونتيجة لذلك

انتخبني زملائي سكرتيراً عاماً للنقابة وحاولت بعدها بكافة السبل من ان نجد لغة مشتركة مع الادارة ما بين اعوام ١٩٥٤ / ١٩٥٥، وكانت الادارة الاجنبية تتوعد الحكومة المصرية بايقاف نشاط الشركات الاجنبية العاملة فى مجال البترول مما يعنى اغلاق كل النشاط الادارى الموجود داخل المنطقة مما يؤدى الى تسريح ٥٠٠ عامل وعاملة وفى ذلك الوقت لم تكن النقابة بالقوة التى هى عليها الآن، ولكن بعد ضغوط نقابية وافقت الادارة البريطانية على مقابلة مجلس النقابة للمرة الأولى فى مصر وتفاوضنا وبعدها تمت الموافقة على شروط النقابة جاء ذلك النجاح بعد خمس سنوات من الصدام والتفاوض التى اسفرت عن توقيع الاتفاقية الجماعية للعاملين التى حفظت حقوق العاملين فى العمل والعلاج والترقيات وغيرها من الحقوق... وذلك هو الدرس الاساسى الذى يشير الى ضرورة انتزاع الحقوق بالنضال والسبل السلمية المشروعة.

المتحدثة الثانية: أ. سهير جليانة

انا بنت من بنات سيناء... تربيت فى هذه الأرض الطيبة التى ارتوت بدماء شهداء ابطالنا من القوات المسلحة من ابناء مصر العظيمة، من اجل تحريرها بعد أن لاقت أكثر من مرة عدوانا واغتصابا، فنتك الأرض الطيبة التى لاقت الحرمان واللامبالاة والاهمال، وبالإضافة الى ذلك كان الاعلام يصور مواطنى سيناء على أنهم مجموعة بدو رحل «الراجل قاعد يلعب سيجا.... والمرأة ترعى الغنم بقناعاتها ولباسها الاسود والعصا فى يدها»... ولكن سيناء ذات وجهين، البوية موجودة... والمدنية أيضاً موجودة وهما مكملا لبعضهما البعض، بعد ذلك اود ان انتقل الى أول نكبة قابلتها فى مطلع شبابه، سنة ١٩٥٦ فى العنوان الثلاثى، حيث هاجر من قطاع غزة الى سيناء العائلات المصرية التى كان يعمل نواها فى القطاع، وقادرة من اهل سيناء تستضيف هؤلاء، وهكذا استضاف ابى وانا وزوجى مجموعة

من هذه الاسر فى منازلنا، واستمرت الضيافة لمدة شهرين، اثناء ذلك لعبت المرأة السيناوية دوراً هاماً فى مساندة ومساعدة هذه الاسر سواء فى الاعاشة أو تقديم الاعانات لهم.

وكانت النكبة الأخرى التى اكلت الأخضر واليابس هى السيول التى اجتاحت محافظة سيناء ١٩٦٠، بدأت مجموعة من السيدات وانا واحدة منهن فى جمع الاعانات والملابس والاعطية، ولم يكن هناك احتياطى لهذا فى مديرية الشئون الاجتماعية، وبعدها بيومين حضر السيد شعراوى جمعة (رحمه الله) والسيدة حكمت أبو زيد واستدعانا المحافظ بعد ان سمع بحركة المرأة السيناوية وكرمنا جميعا، وكان والدى قاضى عرفى له مكانة متميزة وكنت مرتبطة به وهو الذى وافق على ذهابى للمؤتمر، ورغم ان العادات المحافظة كانت ضد ذلك أبى رحمه الله قال لى قوله الشهيرة «بنت الرجال ما تستحى من الرجال» وتلى ذلك عدوان ١٩٦٧ والهجرة الى دمنهور بعد سنة ونصف من الاحتلال وكان عندى ثلاث بنات وولدان - أكبرهم الان مقدم فى القوات المسلحة - هاجرنا حيث هاجر اهل زوجى الذى ظل صامداً تحت الاحتلال وهناك اخترت من لجنة رعاية المهجرين فى محافظة البحيرة، ثم اخترت امينة المرأة، ثم عضو فى المجلس الشعبى المحلى بعد التحرير، وبعد زيارة السادات الله يرحمه للقدس نظمنا مسيرة كبرى من ١٥٠٠ سيدة عن طريق الصليب الاحمر. تلك هى التشنئة الأولى والارضية التى اهلتنى وجعلت شباب سيناء المجاهد يحملونى الى المجالس النيابية والتشريعية ويعوضون الاهل من حرمان الاهل لكى يكونوا نواة شموع سيناء التى تنيرها بالتنمية والتعمير بعد تجربة الاحتلال البغيض، واخترت بعد ذلك فى المكتب السياسى لحزب مصر وفى عام ١٩٧٩ خصصت مقاعد للمرأة وكان من البديهيات ان يكرمنى الحزب بالترشيح ولكنى فوجئت بالعقبة الأولى وهى ترشيح اخت فاضلة من ابناء سيناء ولكنها غير مقيمة

فى سيناء قالوا لى كفاية عليكى ياسهير عضوية المكتب السياسى، والتزمت بالقرار الحزبى ولكنى فوجئت بالشباب وشيوخ القبائل التى كنت ارعى أولادهم ومصالحهم طوال فترة الهجرة يطلبون منى خوض الانتخابات فقلت لهم كيف اخوض المعركة ضد الحزب؟ فقالوا سوف نتكفل بكل شىء وكان فقدمت بالترشيح فى اليوم الاخير، وكانت المرشحة الأخرى تحوز على دعم الحزب والمحافظة وبعض رجال الأمن... أيضاً كان هناك ٦ من المرشحين الرجال المستقلين وكذلك سيدتان مستقلتان إلا أننى خضت الانتخابات مع تسعة مرشحين ستة رجال وثلاثة نساء ولكنى فزت، وبدون اعادة وحصلت على أعلى الاصوات.

المتحدثة الثالثة: أ. بثينة الطويل

سوف اتحدث أولاً عن نشأتي وأبدأ من زواجي... أنا تزوجت وأنجبت بنتين وكان سني حينذاك عشرين سنة، ورغم أنني كنت معترضة على الزواج لأنني كنت أريد أن أكمل تعليمي وأصررت على ذلك فدخلت ثقافة نظام أربع سنوات العام الدراسي ١٩٥١ / ١٩٥٢ ونجحت في الثقافة ثم في التوجيهية، ورغم ضغوط العائلة التحقت بالجامعة وحصلت على ليسانس الحقوق، وعندما فتح باب القيد في الجداول الانتخابية سجلت نفسي وأنا طالبة، وعام ١٩٦٣ وفتح الترشيح في انتخابات الاتحاد الاشتراكي رشح ١٥٠ انفسهم وكان المطلوب ٣٠ عضواً ورغم ذلك تقدمت وفزت وحصلت على المركز الأول وكانت هذه هي البداية المشجعة لأن أرشح نفسي في مجلس الشعب عام ١٩٦٤، وكان ينافسني ١٥ رجلاً في دائرة شعبية هي اللبان والقطارين. وتلك كانت المقدمة لكي أخوض ثمانى انتخابات نجحت منهم فى ستة، وتلك كانت المقدمة لكي أخوض ثمانية انتخابات نجحت منهم فى ستة، وفى المرتين اللتين أخفقت فيهما كانت منهم ثورة نجحت ولكن بحسابات العمال والفلاحين والفئات دخل مكاني عامل ولكنني

لم اتخل عن الدائرة.

اما بخصوص قضية المرأة والرجل... فالنائب بعد ان ينجح يصبح ممثلاً لمصر كلها، والمرأة كالرجل فى مجلس الشعب تتصدى لجميع القضايا العامة، وانا كنت رئيسة لجنة الخدمات فى المجلس التى كانت تضم لجنة الشئون الاجتماعية، واللجنة الصحية، ولجنة الأوقاف، وقامت هذه اللجنة بالكثير من الاعمال ولعل ابرزها مناقشة مشاكل النوبة التى كانت مستعصية ومتعلقة بكثير من الوزارات، وكنا نذهب فى زيارات ميدانية الى اسوان والنوبة لنبحث هذه المشاكل ثم وضعنا تقرير مفصل وكبير وكان تقرير هام اشاد به مجلس الشعب واشتركنا فى الأسئلة والمناقشات وطلبات الاحاطة عن الاسكان وتنظيم الاسرة، والنساء شاركن ايضاً فى لجان تقصى الحقائق، وكنت ايضاً عضوة فى لجنة الدستور التى وضعت دستور ١٩٧١ وكذلك حينما اثير فى مجلس الشعب الجمع بين معاش المرأة ومعاش زوجها، ولكن أنا وزميلاتى النائبات اصررنا على أن تجمع المرأة بين معاشها ومعاش زوجها بدون حد أقصى، ثم رجع المشروع للجهاز التنفيذى مرة أخرى، ولكنه صدر باحقيقة المرأة فى أن تجمع بين معاشها ومعاش زوجها ولكن حتى الآن لم تتقدم اى امرأة منا باستجواب وزير فى مجلس الشعب، يمكن لأن المرأة يصعب عليها الاستجواب الا اذا كان هناك شىء خطير، ومن هذا العرض السريع اقول ان المرأة استطاعت ان تثبت وجودها فى مجلس الشعب وفى المجالس الشعبية اخيراً، ومنذ سنوات اتصلوا بى وقالولى رشحى نفسك فى المقعد الفردى لمجلس محلى المحافظة، ونزلت الانتخابات الفردية والحمد لله ربنا وفقنى فيها اما انتخابات مجلس الشعب الماضية، فأنا كان عندى النية ان انزل فعلاً ولكن الحزب لم يرشح فى الاسكندرية وفى كثير من المحافظات اى سيدة فى المجالس الشعبية وهذا الموضوع نريد مناقشته.

انا نبيلة محمد عطية الابراشى تخرجت فى كلية العلوم لعام ١٩٦٤ بعد تخريجى فى كلية العلوم، وفى هذه الفترة كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد بالدولة، وكان عمري وقتها عشرين عاما لأننى من مواليد ١٩٤٤، دخلت منظمة الشباب، وكانت مدرسة شباب هذا الجيل، جيل الثورة، حضرنا محاضرات تثقيفية على أعلى مستوى، ومعروف ان الشباب متفتح للعمل وعنده طموح ويحب بلده ولديه طاقة لا يعرف كيف يستغلها، ودخلت معسكر للفتيات فى حلوان وانتخبونى زعيمة الفتيات وكنا نسهر الليالى حيث أن هذا كان جديداً على، واتذكر اننى طوال عمري لم اسهر خارج بيتى، وفى هذا الوقت استهوانى الحال ان ابقى زعيمة والكل قاعد يسمعونى، واستمررت على ذلك طوال اعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٩٦٧، جرت الانتخابات للجنة العشرين للاتحاد الاشتراكى فى المركز القومى للبحوث ودخلت انتخابات اللجنة العشرين فى هذا الوقت وكانت لجنة العشرين منوط بها ادارة المركز القومى للبحوث، وكانت تجربة ظريفة جداً، وكنت سيدة وحيدة وقتها ايضاً اعجبتنى الحكاية، ان كلهم رجال وانا كنت سيدة، وكان ذلك قبل الزواج، وكانت النقابات فى ذلك الوقت ييختاروا بعض اعضاء النقابات المهنية يعنى اثنين من نقابة اطباء، واثنين من نقابة المحامين وهكذا... وتم اختيارى من نقابة المعلمين، أود أن أقول لكم على تجربة انتخابات أخرى فى نقابة العلميين بعد تخريجى فى كلية العلوم لمست ان خريجي كليات العلوم مظلومين فى هذا البلد، وارتدت ان اقدم شيئاً لزملائى من خريجي كليات العلوم وبحث عن نقابة العلميين وجدتها فى شقة صغيرة ذهبت وقدمت طلباً ولم يكن اجبارى ساعتها الالتحاق بالنقابة قدمت طلب للالتحاق، ورحت لزميلاتى اغلب زميلاتى فى المركز القومى للبحوث من السيدات وقلت لهم ضرورى تلتحقوا بالنقابة قالولى: يعنى حتعمل لنا ايه وان

لم نلتحق كلنا بالنقابة لن تفعل شيئاً، وكان عدد الملتحقين بالنقابة فى هذا الحين قليل جداً بعد ذلك رشحت نفسى فى شعبة الكيمياء فى نقابة العلميين، وكنت السيدة الوحيدة فى ذلك الوقت فى شعبة الكيمياء فى نقابة العلميين واستمرت فترة كبيرة حتى سيطرت على النقابة بعض الجماعات التى ترفض مشاركة المرأة فى النقابة، المهم بعد ذلك فى عام ١٩٨٠ تجربة اخرى، فى حياتى كان اسمى فى قائمة مجلس الشورى للانتخابات فى محافظة الجيزة، وليس محافظة القاهرة كما ذكر فى الورق كان الحزب فى ذلك الحين يرشح، وفى ذلك الوقت من الدعاية كان اى شخص يمكنه ان يرشح نفسه كان يذهب ويملاً استمارة، وكان هناك ٦٨ مرشحاً فى محافظة الجيزة، ٥٩ رجلاً، و ٩ سيدات الحزب اختار منهن ثلاثة فئات وثلاثة عمال وفلاحين غير احتياطى من الـ ٦٨ انا قرأت اسمى فى الجريدة ثانى يوم وفى ذلك الوقت كنت متزوجة وكان عندى طفلان وشعرت كسيدة بما ان الحزب رشحنى ضرورى اكون عند حسن ظنهم اعمل ايه لم تكن هناك مؤتمرات انتخابية ومحافظة الجيزة تضم البدرشين والعياط والحوامدية، شبرامنت، الدقى، يعنى معلوماتى انا كنت فاكراً ان الجيزة دى الدقى والهرم وامبابة لقيت انها تمتد لمساحات شاسعة لكن ساعدنى الحظ لان كان فى الانتخابات فى القيمة فكان معاي زميلاتي، ولم يتم مؤتمر انتخابى واحد الا واكون موجودة واتكلم فيه، وكنا سيدتين واحدة عن القاهرة وواحدة عن الجيزة، وكانت المؤتمرات تستمر للساعة الواحدة صباحاً، كيف ارجع صباحا يعنى منظرى مش ظريف فكان فى الحقيقة زوجى الله يمسيه بالخير له فضل وليس مثل أى زوج شرقى ومساعدتى علشان اعمل بالعمل السياسى فكان بيحضر المؤتمرات كئى شخص عادى وبعد انتهاء المؤتمر بيصحبنى الى المنزل الساعة الواحدة صباحاً، واثبت وجودى الحمد لله وتم انتخابى، وفوجئت اننى اصغر عضو فى مجلس الشورى، وادرت الجلسة مع

اكبر الاعضاء سنا المرحوم توفيق الحكيم. وعندما جلست مع توفيق الحكيم لكم ان تتخللوا اللحظات هذه خاصة والمعروف عنه انه عدو المرأة، وطبعاً لم يفتنى ان اسأله عن ذلك، وكتب لى كلمة ظريفة اذا اتسع الوقت سوف اقرأها لاننى مازلت محتفظة بهذه الورقة حتى الان اما عن صعوبات العملية الانتخابية اود ان اقول أولاً الصعوبات المادية الرهيبة الان من يستطيع ان يدفع ٥٠٠.٠٠٠ الف جنيه و ١٠٠.٠٠٠ ألف جنيه، والارقام الباهظة التى نسمع عنها ضرورى نسال انفسنا، ضرورى الاحزاب تفكر، وضرورى الناس تفكر ان هناك عناصر صالحة وهناك اهمية لمساعدتها والبقاء للأصلح نحن كلنا مصريون من الاهمية ان نبحث عن مصلحة مصر، بالنسبة للمرأة للأسف هناك تراجع وانا لا اتحدث عن مجلس الشورى لان العدد زاد سنة ١٩٨٠ كان وجد ٧ نساء من ٢١٠ عضو، بعد ذلك ٥ من ٢١٠ الان العدد اصبح ١١ من ٢٦٤ فى انتخابات نادى اعضاء البحوث فى مراكز البحوث ١٩٨١ حضراتكم تعرفوا ان نادى اعضاء البحوث مثله مثل نادى اعضاء التدريس فى الجامعة، قررت انزل الانتخابات وانا فى مركز البحوث من عام ١٩٦٤ يعنى ٣٠ سنة يعنى اعرف الجيل الكبير، قالولى وفيه شباب جديد بدقون، المهم فقالوا لى لا ترشحى نفسك، فقلت لهم لا سوف ارشح نفسى واخذت الامر تحدياً وزرتهم من معمل لمعمل، وفزت فى الانتخابات، وفى مجلس الشورى اشتركت فى تقرير تنمية الانسان المصرى، وتقرير تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة المتكاملة تقرير عن الشباب والادمان حاولت يعنى بأى طريقة مناهج البحث العلمى انا باشتغل فى البحث العلمى بالنسبة للمرأة، وقدمت رسالة لرئيس مجلس الشورى حينذاك الدكتور على لطفى وطلبت منه مناقشة موضوع البحث العلمى والتنمية فى مصر، وكان ذلك فى عام ١٩٨٧، فطلب منى كتابة ورقة خلال ٤٨ ساعة، واجمع عليها توقيعات ووقع عليها زملائى كلهم، واعطيتها له فى اليوم التالى وناقشنا

البحث العلمى والتنمية فى مصر وكان حظنا جيداً ان السيد رئيس الجمهورية زار المركز القومى للبحوث وربنا اراد أن بعد زيارة الرئيس للمركز تانى يوم واصبح عيد البحث العلمى فى مصر، بالنسبة للعقبان هناك ضرورة لانشاء تنظيم مستقل للمرأة.

مناقشة الجلسة الرابعة

أ. عنيات أبو اليزيد

لى ملاحظات وهى: ان جميع من تحدثن اليوم شاركن فى العمل منذ فترة طويلة سواء كان عمل نقابياً وغيره بدءاً من الاستاذة عايدة فهمى وامتدادا الى الاخت تهانى الجبالى والاخت بشرى عصفور، والمعروف ان العمل العام فى النقابة يحتاج الى جهد والى مشاركة جادة ويحتاج الى نضال لصالح النقابة العمالية أو المهنية الذى ننتمى اليها، نجد من صمد وكافح فى عهد مضى سواء كان فى فترة حرب، ونجد الكثير من اسرى العمل ايضاً الاستاذة بثينة الطويل اللى باقول من فترة مضت كانت ولا زالت مثلى الاعلى هى الاخت كريمة العروسى زملاء لوالدى والاخت راوية عطية أو اساتذتى مثل ما قالت الاخت نبيلة الابراشى من الصغر انما حينما توضع المرأة فى محك، فهى بلا شك تثبت وجودها وبدرجة عالية جداً ليست اقل من أى رجل بل اقول انها احياناً تتفوق عليه، اتحدى ان كل السيدات فى مصر لهن انتماء وطنى، ويحببن البلد وفيه رجال كثير كانوا جواسيس على البلد، انا بقول ان المرأة ملتزمة منذ نشأتها ايضاً المرأة حينما تعطى تواجه صعوبات مثل انها ضعيفة، أنا اقول لا ليست ضعيفة ولا حاجة انا قرأت فى مقال للدكتور مصطفى محمود، فى عام ١٩٨٩ وكتب يقول ان المرأة أقل وانها ضعيفة، أنا اقول ان العنكبوت هو الذى حوى الرسول عليه الصلاة والسلام فى هجرته ويضع هو الضعف الفكرى وليس الجسمانى والمرأة الضعيفة فكراً لأن تتصدى للعمل العام، كل من يتصدى للعمل العام فهو قادر على أن يعطى، أما عن الصعوبات التى تواجه المرأة، فالمرأة بدون دعم لن تستطيع أن تفعل شيئاً من حزب أو مؤسسة شرعية أو نقابة أو

ومتلما قالت الاخت نبيلة ان النواحي المادية تمثل عائقاً كبيراً جداً، لو قمنا بطباعة ورقتين سوف يتكلفون خمسمائة جنيه، اذن هناك جهد مادي وهناك جهد أدبي، فى المؤتمرات اذا لم اجد من يعيننى فلن استطع القيام بشئ. هناك صعوبات كثيرة جداً يجب تذليلها، فمثلاً اجهزة الاعلام تظهر المرأة بصورة سيئة جداً ولا تدعمها، ان المرأة المصرية هى الأم والاخت والزوجة والابنة، فيجب انصاف المرأة من كل الاجهزة ودعمها ايضا لأن المرأة جزء اساسى فى المجتمع، ويغيب المرأة، اعتقد انه سوف يعجز المجتمع كله.

١. ليلي حسن

كدنا نصل الى نهاية هذا المؤتمر الطيب، واسمحوا لى أن اعبر عن احساسى بالذنب لأن هناك الكثير من الأمور فى ظل هذا التجمع الذى يجمع بين مختلف القيادات النسائية المنتشرة فى تجمعات وفى جمعيات وفى اتحادات على مختلف اتجاهاتها على مختلف قناعاتها نحن على ابواب القرن الواحد والعشرين، تحدثنا فى الماضى كثيراً نعم، الماضى تراثنا، ودليلنا فى الحاضر، لكن المفروض ان الحاضر هو نقطة انطلاقنا للقرن الواحد والعشرين كنت اتمنى وهذه أمنية لازالت قائمة ان توجد منظمة أو لجنة مختصة لهماوم المرأة والاسرة المصرية، هناك مؤتمرات ولقاءات كثيرة عقدت والامور الخاصة بالمرأة المصرية نمر عليها مرور الكرام، ولكن انا باعتبار ان نقطة البداية لاي اصلاح أو تنمية للاسرة المصرية وجود شكل من اشكال الحماية لضمان تمثيل بعض نماذج من السيدات فى البرلمان إذن ما هى اقتراحات وتوصيات الحماية للعديد من مشكلات المرأة المصرية؟ على سبيل المثال المرأة العائلة لاسرة ليست لها موارد، وهماوم أخرى مثل المرأة التى يتركها زوجها للعمل بالخارج ولا تسمح قوانين تلك الدول بأن يصطحب اسرته معه ويشترطوا فى العقد على ذلك كذلك المرأة

التي انجبت ابناء من اجنبى، ولا زالت مشكلة جنسية الابناء قائمة أيضاً. المرأة التي لا تستطيع ان تحصل لنفسها ولاولادها على الحد الأدنى للحياة نتيجة للتطليق أو الهجر، أو الاختفاء أو الهروب وتبقى مسئولة عن اعادة هذه الاسرة فى ظل هذه الظروف وتتوخ بين المحاكم دون ان تستطيع الإنفاق على القضايا ولا تستطيع الوصول لأى شىء.

هذه الهموم هي التي تقهر الأسرة المصرية والالاف من السيدات، ولذلك لابد من وجود شكل او تنظيم نسائى مهمة الرئيسية هي كيفية بحث ومساندة المرأة المصرية.

١. جلييلة عواد

نحن فى واقع الامر ومما تفضلن به السيدات المتحدثات الفضليات اللائى أفضن فى حديثهن عن تجاربهن من العمل النقابى والعمل السياسى ولكن السمة العامة كانت الحديث عن السيرة الذاتية لدى كل متحدثة، وليس لدى اعتراض على ذلك... ولكن نحن لم نؤسس على حديثى التنشئة والصعوبات التي تواجهها المرأة وخاصة بالنسبة لبعض القضايا التي تواجه النائبات فى الترشيح سواء فى المجالس المحلية أو مجلس الشعب والشورى، كذلك بالنسبة للسيدات فى المحافظات الصحراوية المترامية الاطراف، لابد ان يتصور الكافة حجم الجهد فى الانتقال هناك من مكان لمكان، اما الصعوبات المادية فهي تنطبق على الرجل مثلما تنطبق على المرأة، ولابد أن ننظر للامام ونخرج من النوة بتوصيات واضحة لدعم ومساندة المرأة.

٢. زينب عبد الحميد

نحن النساء النائبات نعطى عطاءً كبيراً ولكننا لا نركز على الخدمات الفردية مثل النائب الرجل بقدر ما نركز على العمل النيابى العام، كذلك

فالعامل التطوعي هو الركيزة الأساسية للعمل السياسي ولذلك لابد من الاهتمام والتركيز على المنظمات الاهلية غير الحكومية، وان نعلم الشباب هذا العمل لانهم ليس لديهم خلفية عنه، وضرورة العمل من اجل عودة الاحتفال باليوم العالمي للعمل الاجتماعي حيث نكرم رواد العمل الاجتماعي لنقدم بذلك النموذج للشباب من الجنسين، واطرق الى صورة المرأة في الاعلام، واتساءل هل لاعبي الكرة والفنانين هم فقط النموذج؟ وهذا يطرح أهمية ان تستضيف مثل هذه البرامج القيادات النسائية بدلا من استضافة النساء اللاتي لا يزيد اهتمامهن عن بشرتهن واطافرهن.

د. ليلى عبد الوهاب

ابدأ بتحية تجربة السيدة الفاضلة سهير جلبانه واحيى مدينة العريش التى عشت فيها طفولتى وشاهدت تجربة الصمود امام عدوان ١٩٥٦ مما فتح طاقات الوعي الاولى فى تكوينى الاول. واضافت انا بنت اسرة لم تتجب ذكورا ولا حظت فى العريش مواساة اهلى لأمى لأن العادات هناك كانت تقدس المولود الذكر وتحتقر الانثى تركت العريش وسنى ١٢ سنة الا اننى أرى الان ان من يمثل شعب شمال سيناء والعريش سيدة فاضلة هى سهير جلبانه وكنت اتمنى ان اسمع منها رداً على سؤال: هل يعنى هذا تغييراً فى النسق الاجتماعي والثقافى فى سيناء؟ والامر لا يخص العريش وسيناء فقط فالنسق الاجتماعي والثقافى فى معظم مجتمعاتنا خاصة فى الريف وبعض المناطق النائية له نظرة متدنية للبنت، ثم لدى سؤال للدكتور مختار هلوذة وهو: ما هى نسبة قوة عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى والهامشى؟

أ. حبيبة سحلب

حديث المتحدثات عن تجاربهن يعطينا الأمل، الا ان الاجيال القادمة تحتاج لتثقيف فكرى مثلما كان يحدث معنا فى الستينات، كما اود ان انوه

انه ان كان النائب... نائب الامة فهذا لا يتعارض مع ضرورة اهتماماته بالشئون التفصيلية لدائرته، كذلك فليس هناك نائب امرأة ونائب رجل ونحن لسنا فى حالة حرب مع الرجل.

أ. قهانى الجبال

هناك نقطة غابت عن الحوار والتجارب وهى مسألة ديمقراطية المؤسسات التى نتعامل معها لاننا لازلنا اسرى الاغلبيات فى تلك المجالس والنقابات أو اسرى الالتزام الحيدى للحزب التى ننتمى اليها، ولا بد ان نعلم ان لدينا ازمة ديمقراطية فى المؤسسات التى نعمل فيها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وهى قضية تشكل تحدياً خطيراً تجاه اداء المرأة داخل المؤسسات فى كل الاحوال، وهذه الاشكالية الخاصة بأزمة الديمقراطية تؤدى لغياب الاحساس بالمسؤولية الجماعية، وانا تجربتى الشخصية عضو فى مؤسسة تحكمها اغلبية معارضة لكننى اعانى ما يعانى به الآخرون من الاغلبيات الحكومية، ومن ثم لا بد ان نستحدث مؤسسة مهمتها الوحيدة هى دعم مشاركة المرأة فى الحياة العامة، مؤسسة تمتلك كل الأدوات العلمية لدعم المرأة فى المشاركة فى كل المجالات.

أ. وجيهة الزلبانى

أود أن أعلق على بعض القضايا، مسألة نائب الأمة أو نائب الدائرة لا انفصام بينهما، كذلك فأنا نائبة فى اقليم يضم ١٤ قرية، ٣٠ عزية والذين انتخبونى الرجال لأن النساء سلبيات لا ينتخبن، وهذه السلبية يلزمها خطة تنمية شاملة اعلامية وسياسية وصحية وتنظيم اسرة وحضانات ومحو امية وهذا لا يعنى اننا نتخلى عن قضايا المرأة.

أ. سهير جليانة

الحقيقة انا متشوقة لكى اطمئن د. ليلى ا حمد عبد الوهاب واقول اسمها ثلاثياً لان والدها كان له ا يادى بيضاء فى خدمة سيناء، وبصراحة نحن لا نقول كلام «مزوق» وفى حديثى السابق اكدت على اللامبالاة والاهمال الذى عانت منه سيناء طويلاً... ولكن اطمئن د. ليلى عبد الوهاب ان نظرة المجتمع السيناوى للمرأة تغيرت والمرأة السيناوية الان نائبة وطبيبة ومدرسة ومهندسة واستاذة جامعة ومحامية ونقابية، أما حكاية نائب الامة ام نائب الدائرة فهذا فصل تعسفى و انا قدمت العديد من مشاريع القوانين التى استفاد منها ابناء دائرتى مثل ٧٥٪ من مربوط الدرجة كبذل طبيعة عمل، او اقضاء الغرامات عن الشباب السيناوى الذى تخطى سن ٣٥ ولم يخدم فى القوات المسلحة لانهم كانوا تحت الاحتلال ووافق المشير كمال حسن على ومر التشريع. كذلك قدمت طلب احاطة للوزير منصور حسن حول الاحتلال الاسرائيلى لسيناء فأنشأت محطة تقوية وغيرها من الخدمات.

د. نبيلة الابراشى

اضم صوتى لاقتراح أ. تهانى الجبالى بضرورة تأسيس منظمة نسائية تدعم المرأة فى كافة مجالات المشاركة.

جلسة العمل الخامسة

الدولة والأحزاب والقوى السياسية - الاجتماعية ومشاركة المرأة فى العمل العام

رئيس الجلسة: د. سلوى شعراوى جمعة

المتحدثات: أ. تهانى الجبالى (الغربية)

أ. كريمة العروسى (القاهرة)

أ. وجيهة الزلبانى (البحيرة)

أ. أمينة شفيق (القاهرة)

وقائع الجلسة الخامسة

المتحدثة الأولى: أ. كريمة العروسي

هناك شيء أريد أن أقوله لزميلاتى، لا يوجد شيء اسمه اننى دخلت مجلس الشعب وعينى ليست على دائرتى، من قال هذا، انهم هم الذين اتوا بى الى هنا. أنا داخل مجلس الشعب واصوات اهلى فوق اكتافى، ثم اننى اعبر عنهم، والا ساكون فى مجلس الشعب اعبر عن قضايا خاصة، بل أنا اعبر عن قضايا قومية، انا اشارك فى صنع القرار داخل مجلس الشعب، والنجاح سهل - ربما - فى المرة الأولى، لكن استمراره خمس دورات، يعنى ان الجهد مضاعف، الارتباط بالناس أكثر.

فى دورة مجلس الشعب ١٩٨٤ لاحظت ان الجرائم زادت جداً، كنا رفعنا سن الاحداث من سن ١٦ الى ١٨، فالشريحة دى زودت عدد الجرائم، سرقة - مخدرات، فقدمت مشروع قانون بتخفيض سن الحدث من ١٨ الى ١٦ وقمت بعمل مذكرة ايضاحية واستشهدت بأرقام من وزارة الداخلية، كم عدد الجرائم لهذه الشريحة السنية مثلاً؟ طبعاً رئيس المجلس قال ممتاز، وافق وزير الداخلية، لكن احدى الوزارات قالت: لا، هذا القانون يخسر الوزارة بتاعتي ٢ مليون جنية.

انا عندما اتقدم بمشروع لا انظر اليه من الناحية المادية، لكن انظر الى مدى احتياج المجتمع لهذا المشروع. بعدها حل المجلس، بعد ذلك ذهبت الى مقر الحزب وانا احد مؤسسيه، واقول ذلك بكل فخر وعن اقتناع، وكثفت من عملى، وقمت بعمل يوم للاحتفال بعابدين هو يوم ٩ سبتمبر، لماذا ٩ سبتمبر؟ لانه اليوم الذى وقف فيه احمد عرابى امام الخديوى فى عابدين، كل سنة فى هذا العيد نقدم الفن والثقافة، وفى هذا العام طبعنا كتاباً اسمه

المتحدثة الثانية: أوجيهة الزلبانى

الحقيقة عندما نتكلم عن المرأة والدولة والمعوقات والمؤثرات، فالمرأة لها دور اقتصادى واجتماعى فى المجتمع، أيضاً سنتحدث عن المرأة والاعلام وعن المرأة والاقتصاد، المرأة والتنمية، المرأة والطفل، كل هذا يدخل تحت عنوان «المرأة و الدولة». كذلك المرأة والتشريعات، والمرأة والقوانين، ثم أخيراً وهو محور الحديث المرأة والسياسة. أنا دخلت السياسة وأنا لا اعرف اين عنوان مجلس الشعب، ولم يكن وقتها قد ظهر مجلس الشعب فى التليفزيون، وأنا من اسرة لا تشتغل بالعمل السياسى إطلاقاً.

ما حدث ان الرئيس انور السادات عندما خصص ٣٠ مقعداً ومن بعدها، وأنا نائبة لثالث مجلس لثالث مرة من مجلس ٧٩، ابى تاجر فى دمنهور لى ١٠ اخوات، مناسيين ١٠ عائلات، اترشحت سيدة على صلة قريبة مرشحة الحزب، وأنا نزلت مستقلة وقد وجدت تعاطفاً كبيراً من اهل دائرتى، ومن اهل بلدى، هذا التعاطف منذ سنة ٧٩ مازلت احمله كدين فى وجدانى يجعل من الواجب على أن اخدم الناس سواء داخل مجلس الشعب، أو خارجه، لانى كنت اصغر من الان بـ ١٥ سنة، وحملونى على الاعناق حتى مجلس الشعب، والذي كما قلت لم اكن اعرف اين يقع، وهذا يرجع لعلاقات اسرية وعائلية، فقط. ثم سمعة طيبة واناس طيبين.

عندما دخلت المجلس من منطلق هذه المسئولية، كنت مستقلة وقد اعلنت استقلالى بعد النجاح، وذلك لأن الناس عندنا فى دمنهور لها تركيبة معارضة، وعندما نزل اسمى فى الحزب الوطنى، عقب الناس وثاروا، فقلت لهم لا. اننى مستقلة!! وأنا سأخدمكم فتم تأجيل اعلان نتيجتى، هذا بالنسبة

للانتخابات الأولى.

الانتخابات الثانية، سنة ١٩٨٤، فكان لابد من سيدة فى القائمة الحقيقة
اننى شرفت ان انزل فى انتخابات ٨٤ فى القائمة ومرت بسلام ودخلنا
مجلس الشعب، وسرت على هذا المنوال من التفانى فى خدمة اهل بلدى،
بعدها لم يكن من نصيبى ان ادخل مجلس ١٩٨٩، رشح زميل لى وهو رجل
فاضل ووالد لى الا انه لم يستطع ان يؤدى الدور الذى كنت اقوم به، لان
الناس فى القرى يريدون من يلتصق بمشاكلهم، ولابد ان نعى عندما نجلس
على كرسى مجلس الشعب ان نعرف أن هناك من اتى بنا، ونحن مسئولون
عنهم، وعلينا ان نحمل مسئولية الامانة التى وضعنا فيها.

وعندما اتى المجلس الحالى شرفت ان اكون احدى اربع سيدات فى
مصر ورشحن للمجلس، وهذا فخر كبير لى، لان الثلاث اللاتى رشحن غيرى
كن من القاهرة، وانا كنت الوحيدة من اقاليم مصر، وهذا مسئولية كبيرة
جداً بقدر ما هو شرف لى.

لى تجربة فى الانتخابات، حيث نافسنى ٢٧ رجلاً، وكانت هذه
الانتخابات قاسية جداً، والمنافسين كان معهم امكانيات مالية رهبة
الانتخابات لها مشاكل كثيرة ولا يمكن أن تناقش فى ساعة او ساعتين،
وهى محتاجة لمؤتمر ومؤتمر تناقش كيف تدخل المرأة مجلس الشعب،
وكيف تدار العملية الانتخابية.

المهم اننى دخلت الاعادة مع احد الزملاء الافاضل، وكان الاخوان
المسلمون وقتها قد احجموا عن دخول الانتخابات فقلت لهم: لماذا
ترفضون الاشتراك فى العملية الانتخابية؟! قالوا لدينا تحفظ - حتى لو
اشتركنا - على انك سيدة!! قلت لهم لكن هناك احتمال ان ينجح هذا
المرشح.

اذن لابد ان تعطونى اصواتكم، فقالوا: نرد عليك بالليل، بعد أن

استنفدت كل جهدى المادى والنفسى، معركة صعبة جداً، رد الاخوان ليلاً وقالوا شيئاً أرجو ان يسجل فى تاريخ المرأة المصرية، انهم قالوا أو استصعدوا فتوى: انه لا يجوز للمرأة الولاية عن الأمة فأنما يجاز لها الوكالة عن الامة وان عضو مجلس الشعب هو وكيل عن الأمة وليس ولياً عن الأمة، التيار الاسلامى - وهذا رد على الاخت تهانى الجبالى - عندما يرى ست، ليس التيار الإسلامى فقط انما عموم الناس فى مصر. دى للحزب، وهذا كلام قيل، ليس هناك التزام حيدى، انا نائب قومى، انا شخصية قومية، أنا مثلاً طالبت بحل مشكلة القطن، ودفعت الحكومة من خارج ميزانيتها ٢ مليار جنية لحل مشكلة القطن، نحن نلوى كل الانزع من اجل مصلحة الشعب ومن اجل المواطنين.

المتحدثة الثالثة: أ. أمينة شفيق

سأركز على ثلاث نقاط رئيسية ارى انها عامل مشترك فى غالبية المؤسسات الموجودة فى المجتمع سواء كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية.

اولاً: النقطة الأولى هى فكرة المساواة، وانا هنا اعبر عن رأى الشخصى، فكرة المساواة، مساواة المرأة بالرجل، فكرة مضللة، لانه ببساطة شديدة نحن نساوى بين من ومن؟!

هل نتساوى بالرجل واى رجل، الرجل الأمى أم الرجل المتعطل أم الرجل المقهور انتخابياً وسياسياً وديمقراطياً؟!

لا بد ان تستبدل فكرة المساواة، بفكرة اتاحة الفرص امام الناس، كلها فى الصحة والتعليم والحقوق الاقتصادية العامة، والحقوق الدستورية العامة بلا تمييز وبلا تفرقة بين الجنسية، لانه حتى الدولة وحتى الاحزاب وحتى المنظمات غير الحكومية دائماً نتكلم عن فكرة المساواة هذه بطريقة نضلل بها الناس، أنا لا أريد مساواتى بالرجل انا اريد انا والرجل أن نناطح سويًا

هذا التخلف الموجود فى المجتمع، وبالتالى نجد انفسنا سائرين على قدم واحدة.

النقطة الثانية: هى فكرة الديمقراطية، والاستاذة تهانى الجبالى اشارت اليها، ماذا تعنى الديمقراطية فى المجتمع المصرى، هل ديمقراطيتى انا كحزب التجمع، امام السلطة أم ديمقراطية حزب التجمع فى تعامله مع الاحزاب الأخرى؟ ام ديمقراطية المنظمات الديمقراطية، أم ديمقراطية المؤسسات غير الحكومية، نحن نلاحظ ان هذه الكلمة تستخدم كأداة للصراع السياسى أو للتناطح السياسى، ولم تحول بعد الى نسق قيمى، إلى منظومة متكاملة فى القيم والايات كيف نصبح ديمقراطيين؟ كيف أنا كمعارضة عندما ارى رأياً مخالفاً لى، لا ابتزه، وأنا كحكومة عندما ارى رأياً مخالفا لى لا اقهره، لأنه بالعقل نحن نعيش حالة قهر، وابتزاز من لم يقف معى فهو خائن، ومن ليس مع الحكومة فهو أيضاً خائن، ومن هنا العلاقات الديمقراطية نفسها لابد ان تضع لها اسسا والا نحن كنساء معزولات ومهمشات بشكل عام سنظل هكذا دائماً الاستثناء وليس القاعدة، كيف نصبح القاعدة، هذا يحتاج الى نسق قيمى، ان نحترم الرأى الاخر المخالف، نحن والحكومة نستخدم الديمقراطية كأداة، هناك قوى تعبأ المرأة بقصد استخدام اصواتها، ليس بالوعى بل بتغيب الوعى، نحن نريد تنظيمياً نسائياً ديمقراطياً يعبأ المرأة ويدافع عن حقوقها الخاصة بطريقة واعية ويدفع بها الى صندوق الانتخابات من غير أن يكون الكبت فى يد رجل أو ظابط البوليس أو العمدة أو... أو... الخ.

النقطة الثالثة: هذا النسق القيمى الذى نشكو منه جميعاً، كلنا نقول الاعلام، أنا شخصياً لا أرى التليفزيون، ومن هنا فهو لا يؤثر فى، هذا النسق يازملائى وزميلاتى نحن اكتشفناه فجأة. النسق اليوم يقول ان قيمة المال تتفوق على قيمة العمل ومن هنا الردة الاساسية فى هذا المجتمع، حدث شىء فى هذا المجتمع وهذه المنطقة وفى هذا العالم، يقول: الفتى هو

الى يساوى: القرش يساوى قرش، الى معاه جنية يساوى جنية، الى مش معاه ان شاء الله ما كان النسق القيمي مختلف ولذلك نرى ان هذا النسق يسود. ومن هنا انا ضد ان المرأة هى فقط المضطهدة اعلاميا، لا، الرجل ايضا الى هذا الحد نرى الكرة تحتل المساحة الكبرى، لاعب الكرة، يحتل مساحة من الشهرة أكثر من أى منتج عادى، نحن لدينا منتجون فى هذا البلد محترمون جداً، ولكن لان النسق القيمي السائد اصبح نسقاً ريعياً تابعاً مظهرياً يميل الى تقييم المال فانحدرت قيم كثيرة جداً فى هذا المجتمع كنا نشرف بها منذ فترة، انا مثلاً كنت اقول: «أنا امرأة عاملة»... اليوم يقولون لك: «انت معاك كام»؟

ومن هنا - أيضاً - عندما نتكلم عن النسق الذى تغذيه اجهزة الاعلام فى المجتمع المصرى، لابد ان نتكلم بشكل عام، كيف نغير هذا من منطلق ابراز الناس المنتجين ونطالبهم بهذا اناثا وذكوراً، لكى لا يقولون ان المرأة عندما تجلس مع المرأة لا تتحدث الا عن المرأة. لا، نحن نتحدث عن مجتمعنا، ونحن كجزء من مجموع بشرى فى هذا المجتمع، يتنوع فى مصالحه، لأنها تتوزع بين طبقات وشرائح الى نظم تعليمية، الى قطاعات اقتصادية، ومن هنا يكون بطلنا هكذا.

النقطة الأخيرة: هل نتصور ان هناك تردى فى المجتمع؟! نعم هناك تردى، وسيكون هناك تردى أكثر.

ايتها الزميلات: اننى اتمنى ان تشكل لجنة منا - فى مجلس الشعب القادم - نسائية بحتة، وتخوض معركتين انتخابيتين، ترشح فيهما اثنتين من السيدات الديمقراطيات، لا تدخلن أى حزب حتى حزب التجمع، ونجمع لهما مالاً لأن المعركة اصبحت معركة طبقية تحتاج الى المال الكثير والى الالاعيب، واشياء مرئية وغير مرئية، وننزل معهما بجهدنا ونشاطنا وبمقاهيمنا نحن، واتمنى ان تنزل واحدة منهما فى الصعيد وباليات اسمها يكون «جورجيت» أو «إيزيس» أو «مادلين». هذا سيكون شرف لنا جميعاً.

مناقشات الجلسة الخامسة

أ. عنايات أبو اليزيد

حينما نعود لممارسة الاحزاب، فى الفترة الماضية نجد سنة ١٩٧٩ كان هناك مقعد خاص للمرأة، فنشط الجميع لترشيح المرأة، فى ١٩٨٤ كان مقعد للمرأة، الى ان حل بعد ذلك، وأيضاً نشطت الاحزاب لترشيح المرأة. اذن هنا يوجد دور للمرأة شعروا بأهميتها، شعروا بأنها قوة. فى ١٩٨٧ عندما الغى المقعد وحل المجلس لعدم دستورية مقعد المرأة - نحن لدينا اكثر من عشرة احزاب - لم يرشح أى حزب امرأة سوى الحزب الوطنى الديمقراطى، ورشحت نظراً لعطائها. لأن ذلك قبل التخصيص، وهناك اناس لايمكن تجاهلهم، انما الاحزاب احجمت عن ترشيح المرأة، لماذا، هل التقصير منا؟ هل ادأؤنا كان جيداً ام ضعيفاً؟ هل لم نثبت فاعليتنا؟ انا اجيب بالنفى. كنا مهمات وكنا وكنا... والمرأة لها دور فعال... لكن الحزب الحاكم والحكومة والدولة عندما وجدت ان الاحزاب جميعها لم ترشح نساء، والمرأة وقفت وكأن هذا الأمر طبيعى، لم تدافع عن حقوقها، «إذا كنا هنا على انفسنا فقد هنا على الجميع»، إنما لو كنا قوة ضغط، ولو كان لنا دور قوى، ولو كنا وقفنا وثرنا لكان قد تغير الأمر.

هل العملية الانتخابية كما هى الآن مناسبة لنا ام لا...؟

وكما سمعت من الاخخت امينة شفيق انه لابد ان يكون هناك مؤسسة ترعانا، يكون وراءنا حشد من النساء، اى احد يدعمنا، لكى ندير المعركة الانتخابية، وأقول للأحزاب: اين دور المرأة منكم؟ لماذا لم ترشحوها ولماذا لم تهتموا بها... وأرجو ان نكون جميعاً يداً واحدة ونحاول ايجاد حل من اجل المرأة المصرية.

أ. رواية عطية

كما قالت الأخت امينة شفيق واضم صوتى لها: نريد أن نضع شيئاً لكى يكون هناك تجربة تساعد المرأة، معترفين أن الأحزاب عامة لم تقف بجوار المرأة. لأن الحزب عمداً يجد نفسه أمام رجل وامرأة... يفضل الرجل، رغم انف الجميع... وهذه تجربة على مستوى الجمهورية... لا ادرى لماذا؟ هل لأن معه مالا... انهم يدخلون الآن بأموالهم... والمرأة ضعيفة ولا تملك المال.

المهم: نريد تجمعاً نسائياً... نرشح من خلاله... لكى نكون جميعاً راضيات عن هذا العمل... المرأة معطاة لأقصى حد... لكن يوجد بيننا تنافس وهو ما يعطل كل شىء... نحن نكمل بعضنا.

د. أحمد صبحى منصور

كنت أمل - من خلال ما سمعته وهو لسيدتين من الحزب الوطنى وسيدتين من اليسار - كنت أمل ان تكون الصورة متوازنة بعض الشىء.. لاننى سمعت حديثاً انصب على المناقب الشخصية، وكأنه حفل تكريم تقيمه كل متحدثه لنفسها. طبعاً هذا لا دخل له بتقديرى للسيدتين، لكن العمل السياسى دائماً له جوانب كثيرة... المناقب جزء من هذه الجوانب.

نقطة أخرى:

فى حديث الاستاذة تهانى: انا توقفت امام ما يخص التيار الاسلامى، من الظلم للاسلام ان يطلق على فصيل منه... هذا الفصيل الاجماع موجود على أنه يخالف الاسلام فى سماحته وفى كل مآثره... الاسلام اعز وأكرم من ان يطلق على فصيل يتعرض بسبب افكاره الى استنكار الناس... الاستاذة تهانى تحدثت عن النصوص التى يستدل بها اصحاب هذا التيار

وقد اكون مخطئاً... لكنى شملت نوعاً من عدم الاعتداد بالاستدلال بالنصوص... فى داخل التيار الدينى دائماً المرجعية الى النصوص. وخارج التيار الدينى لا تقبل نصوص أخرى.

نحن حين نواجه خروج أولئك المتشددىين عن النهج الإسلامى، لابد ان نواجهه بالنصوص، والنص السامى والأصيل هو القرآن الكريم... وفيه كل شىء.

د. عادل احمد

فيما يتعلق بمسألة الحكومة ومشاركة المرأة فى العمل العام... اريد أن اركز على دور الاعلام المصرى، وقدرته على اداء دور فعال فى تطوير المرأة وتفنيد بعض المفاهيم الخاصة فى التعامل معها... وسأضرب مثلاً بسيطاً... بعض وسائل الاعلام تقوم بالتركيز على شريحة واحدة أو اثنتين من شرائح المجتمع، فنجد التركيز منصباً على الفنانات أو الممثلات وبالنسبة للرجال أيضاً التركيز ينصب على الرياضة وعلى كرة القدم تحديداً، هذا التركيز يجعلنا ندخل حلقة مفرغة، القضية هنا هى قضية نسق قيمى سائد لا يعطى القيمة الحقيقية للعمل، لابد من تغير هذا النسق القيمى... وأن يكون هناك برنامج خاص لاكتشاف المواهب النسائية فى الأعمال المختلفة، والمجالات المختلفة... والقاء الضوء عليهن من ناحية السيرة الذاتية والانجازات وحجم المساهمة والمشاركة فى العمل العام.

أ. بثينة الطويل

اعتقد اننا قاربنا على نهاية المؤتمر، وفقط اريد ان اوجه كلمة للدكتور احمد صبحى منصور وهى أننا موجودات هنا للحديث عن السيرة الذاتية والتجربة الشخصية، لذلك اضطررنا للحديث عن انفسنا، لكننا فى العادة نحن نعمل فى صمت وبدون دعاية، وبدون مقابل، وبدون اى شىء، انما كل ما

نقصه بالعمل السياسى هو الخدمة العامة داخل المجالس الشعبية او فى دوائرنا ومحافظاتنا والاستاذة عنايات أبو اليزيد اثارث نقطة لفتت انتباهائى وهى الأحزاب - فى الانتخابات الماضية - لم ترشح المرأة، وذلك ليس لأننا ليس لدينا شعبية. لا. نحن لدينا شعبية، وقمنا بدورنا فى مجلس الشعب، وبذلنا مجهوداً كبيراً جداً، ووصلنا للمجالس الشعبية بالجهد والعرق والمال، ولكى نحافظ على مراكزنا، اتصّلنا بالقاعدة الشعبية مازال مستمراً.

عندما لم ترشح الأحزاب المرأة أصبحنا كل واحدة فى مجال مختلف عن الأخرى، انما لو كنا ٢٠ - ٣٠ امرأة من القيادات النسائية اللائى كن عضوات مجلس شعب سابقات ولاحقات، وكنا تحركنا وقابلنا المسؤولين، كان الوضع سيختلف، حتى نحن فى هذا المؤتمر تحدثنا وستحدث كلاماً جميلاً تماماً، وبعد انتهاء المؤتمر كل واحدة ستذهب الى محافظتها وسينتهى الأمر.

أنا أرجو ان نخرج من هذا المؤتمر بفكرة معينة أو عمل معين، لكى يصبح لنا تواجد سويًا، ونتصل ببعضنا ببعض خاصة السيدات اللائى دخلن المجالس الشعبية، أو المجالس النقابية، وتتجمع مع بعض، لكى نتدارس الأمر ونصبح قوة لنمارس دورنا مع كل الأجهزة الشعبية والتنفيذية.

أ. الضت كامل

الكلام الذى سمعته عن أهمية وجود عمل نسائى مشترك ومجتمع فى هيئة واحدة، هو موجود من زمن وكانت رئيسته السيدة «فاطمة عنان» وخرجت منه نساء كثيرات ثم نام كالعادة وهذا ما يحدث دائماً. نحن كلنا نعمل من أجل المرأة هذه الايام ثم بمرور الوقت يفتر الحماس ويرجع الامر لما كان عليه، وهذه هى الخطورة.

أنا دخلت مجلس الشعب «بدراعى» من سنة ١٩٦٤، ١٩٧٢، وكنت فى مجلس ١٩٧٢ انتخبت رئيسة لجنة اسكان، ثم اتت الاحزاب وكانت شيئاً جديداً علينا، وأنا بطبيعتى احب المعارضة، أنا دخلت واسست حزب الاحرار، الحزب لم يساعد احداً ولكن نجحت وكنت الوحيدة فى كل الحزب البتى نجحت حتى رئيس الحزب سقط، ولذلك ظللت خمس سنوات داخل المجلس، امثل حزب الاحرار، ويكون سيدة تمثل حزبا بحالة بدون شك كان صعباً، ثم استقلت من الحزب لأن رئيسة استهان بى، ووقتها طلب منى أن انضم للحزب الوطنى، ثم طلب منى الانضمام لحزب الوفد، ثم فكرت وقررت ودخلت حزب الوفد وكنت على رأس القائمة.

١. شاهنده مقلد

انا اتصور ان موقف الاحزاب من قضية المرأة، أو من امرأة يختلف من حزب لآخر وعلى سبيل المثال فى حزب التجمع أنا اتصور ان المعوقات قليلة جدا التى تواجه المرأة، وان المرأة فى حزب التجمع تأخذ حقها تماما، مثلاً انا كنت رئيس الحزب فى المنوفية برضى واجماع كل الزملاء، فى معاركى الانتخابية كان الجميع يعتبرونها معركتهم الشخصية ويساعدوننى، ايضا شرفت برئاسة مكتب الفلاحين المركزى على نطاق القطر كله.

الاستاذة امينة شفيق قالت أن المشكلة فى النسق القيمى الذى يعلى قيمة المال على قيمة العمل وانا اعتبر ان هذه الظاهرة هى التى تولد النظرة المتخلفة للمرأة، والمخرج من هذه القضية، هو طرح المشروع الوطنى التتموى الذى يعطى لكل مواطن رجلا كان او امرأة صفة، فى الحياة الحرة الكريمة فى التعبير الحر، فى العلاج.

١. منى قروشى

احب ان اضيف جزئية صغيرة لا تتراوح الاستاذة امينة شفيق وهى ان

هذه الجمعية يجب ان يكون فيها صدق نسائي وطنى لمساعدة المرشحات فى الانتخابات الشعبية والنقابية... وهذا مرتبط مباشرة بالتسجيل فى جداول الانتخاب، فالبحث عن آليات بديلة لتسجيل الناخبات على مدار السنة... وتكون خارج اقسام الشرطة.

أ. وداد مبرى

لدى سؤال موجه للأستاذة وجيهة الزلبانى: ذكرت حضرتها انها لجأت للاخوان المسلمين لانقاذ الدائرة من المرشح الآخر الذى تقررت الاعادة معه ووعودك بدراسة الامر، وساعدوك بدليل النجاح نرجو ان نعرف سبب الاعتراض والتخوف من هذا المرشح بالذات والاستماتة فى انقاذ الدائرة منه رغم نجاحه فى المرحلة الأولى ووصوله الى المرحلة النهائية فى الانتخابات والتي تحددت بالاعادة وهل هذا الاسلوب جائز فى المعارك الانتخابية خاصة وقد عاينت انت شخصياً من تصرفات مشابهة علما بأننى لا أعرف هذا المرشح.

د. مجدى فائق

الملاحظ ان كل الجهود المبذولة عبارة عن جهود فردية حماسية مبعثرة، لا يرجى لها الاستمرار، فنجد الدولة بمؤسساتها متحمسة للمرأة بطبيعة وجود قرينة الرئيس وذلك منذ فترة، وهى محمودة فى ذلك، لكنها تقدمها بوصفها راعية الطفل، أو مهمته بالتطريز وهذا تهميش كبير لدور المرأة ولا تبرزها فى دور العالمة المتخصصة أو السياسية... الخ.

بالنسبة للأحزاب، هناك مسئولية تقع على عاتق الرجال وعلى المرأة نفسها إنهم ينظرون للمرأة من قبيل استكمال الديكور للحزب، لكن الحقيقة انهم لا يشقون فى قدرة المرأة على الاستمرار، وعلينا هنا أن نغير هذا النسق الفكرى لدى قيادات الاحزاب، وهذا دور المرأة داخل الاحزاب.

د. ذوال عفيضى

أولاً: ما قيل اليوم كلام جميل جداً، لكننى لاحظ تجاهلاً للمرأة فى المجال العلمى والجامعات والنوادرى العلمىة وهذا قطاع مؤثر.

ثانياً: اتفق مع الدكتور مجدى ثاقب من ان كل الجهود فردية، لكن يمكن مع التنسيق أن نجعل من هذه التحديات مكاسب عن طريق حزب أو تجمع أو اتحاد نسائى أو مؤسسة، ولابد أن يكون هناك تنسيق مع المرأة فى كل الاتجاهات، علمية - حزبية - طالبات - المرأة الريفية... الخ.

أ. أمينة شفيق

بدءاً حزب التجمع فى الانتخابات الأخيرة، لجأ لى، عرضوا علينا، لكننى شخصياً رفضت، لأننى كنت يومها سكرتير عام نقابة الصحفيين. ورأى ان صاحب بالين كذاب... بالرغم من أننى كنت اود النزول فيها فيما لو ترشحت لكنت رسبت، لكنى غاوية شغب.

هيا نتفق على امرأتين ونطاح احزابنا ونقوم بعمل صندوق لدعم هاتين المرأتين وندعمهما كذلك بالجهد البشرى، وياحبذا لو رشحت احدهن فى الصعيد ولو كان اسمها جورجيت - كما قلت - لكان ذلك اجمل، هذا مجرد اقتراح انا شخصياً مستعدة لتنفيذه من الآن.

أ. كريمة العروسى

لفت انتباهى الكلام الذى قيل عن استجداء الوزراء فى المجلس، نحن دخلنا المجلس لتلبية مطالب جماهير، وأنا على استعداد لحمل حذاء الناخب لانه هو الذى اوصلنى الى هنا... وأى دائرة بها عدة شرائح، فيها المثقفون وانصاف المثقفين، فيها الامى، الناخب الامى مثلاً ينظر الى المرشح باعتباره مخلص مصالح المجتمع يعطينى صوته على هذا الأساس.

اتمنى ان تختفى مسألة الرمز الانتخابى لانه يضلل الناخبين الاميين،
كما اتمنى أن نقوم بعمل اتحاد نسائى مصرى يضم المرأة كلها بكل
مستوياتها بكل انتماءاتها، ويصبح لدينا مكان يلم المرأة، وندرس كيف
نمحو الأمية، وكيف ننظم الاسرة، وكيف نتبنى القضايا القومية الكبيرة، وهو
ما فشلت فيه كل الأحزاب الموجودة الآن.

عندما قيل فى مجلس الشورى أن الأمية بين النساء أكثر منها عند
الرجال، وأن هذه الأمية هى السبب المباشر فى زيادة النسل، انا عارضت
المجلس ورفضت هذا الكلام، لأن المشكلة لها طرفان (المرأة والرجل)
مستولان عن الانجاب.

فى النهاية لن نستطيع عمل شىء الا اذا كان لنا اتحاد نسائى مصرى
يضمنا جميعا ويتبنى كل قضايانا.

أ. وجيهة الزلبانى

مع احترامى الكامل لاخواتى الأفاضل المحترمات الموجودات
والموجودات فى القاعة. عندما يكون بيننا اختلاف حزبى فذلك لا يفسد للود
قضية هذه نقطة أود التأكيد عليها للسيدة وداد مبرى.

اما الانتخابات وكونى انقذت الدائرة باللجوء الى الاخوان المسلمين،
انتى حقا انقذت الدائرة؛ ليس ذلك فحسب - بل انقذت رئيسا فى مجلس
الشعب. لماذا لجأت للاخوان...؟

أنا لم الجأ للاخوان فقط، وانما لجأت للأحزاب واخذت منها ما كنت
اريد، السيدات المحجبات ذهبت اليهن، انها الانتخابات من يصل اليها
بالمال يصل، ومن يصل بالسياسة يصل وكل له طريقته فى الوصول.

أ. قهاني الجبالي

اقرر للمرة الثانية لوجه الله والوطن، انه كل ما يقال عن طريق الحالات الفردية الا ان حالة المرأة المصرية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والمشاركة الشعبية بافقتها الواسع فى حالة تراجع وتردى مهما كان حجمها يبدو فى الصورة.

هناك ضرورة لعدم الخلط بين مؤسسة تسمى صندوق أو مؤسسة لدعم مشاركة المرأة السياسية وبين آلية للتنسيق الدائم على مستوى تنظيم نسائي، لانه فى هذا المجال لا يمكن ان نقفز على واقع يقول: نحن فى اطار تعددية حزبية، فى اطار منظمات غير حكومية معنية بحالة المرأة، وبالتالي أى آلية للتنسيق دائمة لا يجوز ان تكون الا من خلال اتحاد وطنى للتنظيمات والاتحادات المعنية بحالة المرأة.

اعتقد انه فكرة وجود مؤسسة مدنية لا تهدف للربح لتدعيم مشاركة المرأة هى قضية جديرة بالمناقشة ودعونا نتبناها ونحاول ايجاد اطار قانونى لها فى المرحلة القادمة.

بالنسبة للدكتور احمد صبحى منصور مع اعتزازنا به، انا عندما تطرقت فى الحديث للتيار الدينى كنت اعتمد اسلوب النقد لهذا الخطاب دون ان يكون فى كلامى شبهة استبعاد النص او استبعاد المنظور الدينى فى تأصيل القضايا، بالعكس انا أول من يعلى من النص ان هناك قضية نضالية، تواجه الحركة النسائية مجتمعة ومنفردة، وهى تأصيل كل القضايا المتعلقة بالمرأة. من منظور اسلامى معاصر، يستطيع ان يواجه هؤلاء بالحجة والدليل المستمد من اصولنا الدينية المستتيرة. اذ ليس هناك فى الدين الاسلامى كهنوت او مصادرة على حق الاجتهاد. وجزء لا يتجزأ من نقد هذه الظاهرة الاجتماعية انها فى خطابها المتعلق بالمرأة لا تعلى من

قيمة العقل فى فهم النصوص، ولا الاحداث التاريخية، وانها تعالج قضايا العصر من منظور متخلف دينيا وانها ترتد بنا عما تحقق بالفعل على أيدي رجال عظام من أمثال محمد عبده وإن ا تطرق الى الاسماء القديمة مثل ابن سينا والغزالي والتي أؤكد من خلالها للأخت وجيهة وهى تخوض معركتها انها لو كانت تستند لصحيح الدين الاسلامى لجابهت هذا التيار وقالت انه لم يتفضل عليها بأن يقرر لها بفتوى امكانية ان تنوب عن الأمة، لأنها تملك بالفعل ومن خلال دينها ان تتولى الولاية فى الاسلام.

فيما يتعلق بمسألة مسئولية الاحزاب، الرؤية النقدية للاحزاب لا تعنى فى النهاية ان نقول انها مسئولة عن عدم تقديم المرأة للمراكز القيادية، لاننى اعلم ان هناك احزاباً مثل التجمع والناصرى ليس ليهما مانع من طرح امرأة نفسها باعتبارها قيادة وتصل الى أى المراكز من خلال الانتخاب.

ان ما قصدته من الرؤية النقدية للاحزاب انها لا تمتلك حتى الان استراتيجية واضحة لكيفية النهوض بهذا الوضع للمرأة. وينبغى ان يكون لديها خطة لاستدعاء النساء وتدريبهن وتعليمهن وتقديمها لادوار قيادية بحيث نصنع النجم من خلال المؤسسات، لأن هذا الزمن لا يحتمل الجهد الفردى، ولا يحتمل المبادرة الفردية، بل هى مسئولية كل مؤسسات المجتمع المدنى بما فيها الاحزاب.

جلسة العمل

المخاطر التي تهدد مشاركة المرأة فى العمل العام

رئيس الجلسة: د. جهاد عودة

- المتحدثات: أ. لىلى قنديل (القاهرة)
أ. لىلى عبد الوهاب (الشرقية)
أ. أمينة شفيق (القاهرة)
أ. عنايات ابو اليزيد (الغربية)
أ. أمال عبد الكريم (اسوان)

وقائع الجلسة السادسة

المتحدثة الأولى: أ. ليلي فتنديل

لقد دأبت بعض القوى الخفية والظاهرة فى السنوات الأخيرة على محاربة تواجد المرأة على الساحة واشتراكها الفعلى فى العمل العام مما أدى الى الانتكاسة الشديدة التى قلصت دورها فى المجتمع مثال ذلك تلك الانتكاسة الثقافية التى أثرت على الوعى الثقافى المصرى والعربى الذى أثر بدوره على فهم الرجل للور الرائد الذى تقوم به المرأة المصرية والعربية وقد بدأ هذا منذ عدة سنوات، ومن ابرز مظاهر هذه الانتكاسة، الارهاب الفكرى وتلك الأفكار المتطرفة التى تدعو الى عزل المرأة والنظر اليها باعتبارها كائنا محرما عليها أن تقبع فى البيت وان تبتعد عن التعليم لأنه مفسدة مما ساعد على انتشار الامية وتسرب بنات هذا الجيل من المدارس. على عكس ما كان موجوداً ومتوقعاً فى نهايات القرن العشرين نجد من ينادى بعودة المرأة الى عصر الحريم، وعلى هذا فقد تقلص الدور الإيجابى فى المشاركة السياسية والنقابية ولكن لا توجد دراسات فعلية توضح هذا الجانب.

فإذا نظرنا الى الأحزاب السياسية نجد أن نسبة المرأة الى الرجل لا تذكر، ويتضح هذا من ضالة تمثيل المرأة فى المستويات القيادية للأحزاب. ففي بعضها تصل الى ٢٪ وفى البعض الآخر لا توجد نساء فى المستوى القيادى للحزب.

إذا نظرنا الى النقابات المهنية فنسبة تمثيل المرأة فى مجالس النقابات لا تزيد فى أفضل الحالات عن ١٠ ٪ ولا يوجد مقعد مخصص للمرأة فى قانون النقابات.

نسبة مشاركة المرأة فى الانتخابات والاستفتاءات لا تزيد - حسب تقارير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - عن ٦٪.

ونستطرد فى تفسير وتحليل ظاهرة احتجاب المرأة عن العمل العام:

فى الاقتصاد مثلاً: ليس للمرأة دور ظاهر فى الاقتصاد المصرى فبعد تراجع الاقتصاد فى مصر واعتمادنا على الاقتصاد الريعى بدلا من التنمية المستقلة، بأن تفسح المرأة الطريق الى عمل الرجل مما دعا الكثير من المؤسسات والشركات والبنوك الى الاستعانة بالرجال بحجة ان المرأة عامل معطل للعمل لحصولها بين آن واخر على اجازات للوضع ورعاية الأطفال وغيرها.

أما من الناحية الاجتماعية فهناك الموروث الثقافى، ففعليا مازلنا نخضع ونعيش فى ظل النظام الابوى، واما فى الريف فيزداد الامر غرابة فالرجل ايضا هو كل شىء رغم ان أكثر من ٦٠٪ من الاعمال هناك يقع على عاتق المرأة سواء فى البيت أو الحقل أو بالنسبة للأولاد ولكن يظل للأولاد الأولوية على البنات فى دخول المدارس والالتحاق بالجامعة وعلى البنت ان تتراجع لتفسح لاختها الطريق.

هناك الموروث الدينى فرغم أن الدين الحنيف ساوى بين الرجل والمرأة وسمح لها بالذمة المالية الخاصة، وقد اشتغلت المرأة بالتجارة على أيام الرسول (ص) وخرجت الى الحرب الى جوار الرجل وقد اخذ عنها الحديث النبوى الشريف عنها ولنا فى السيدة عائشة خير مثال كما تعرضت للفتوى فى أمور الدين لتفقهها مثل الرجل كما كانت السيدة نفيسة وقد كان لها مجلس يرتاده كبار العلماء.

وقد كرم القرآن الكريم المرأة فى الأمومة وساوى بينها وبين الرجل فى الاحكام ولكن ظهرت الفرق المتطرفة فى جميع العصور وأخرها الآن والتي

تملى على المرأة كل ما هو مخالف للدين على أنه من الشرع والدين والقرآن وللأسف وجدت هذه الدعوة آذانا صاغية حتى بين فئة المتعلمات تعليماً عالياً.

ثم جاء الضغط الاجتماعى على المرأة من امثال تفكير الرجل الشرقى الذى لا يعترف بمشاركته الايجابية للمرأة فى المنزل، فهى تعمل مثله تماماً. ولكن يقع عليها عبء مزدوج فى اعمال البيت وخارجه. ولنا ان نتصور مدى الضغوط النفسية التى تتعرض لها المرأة ازاء ذلك خاصة ان الظروف الاقتصادية قد فرضت على المرأة المشاركة فى شئون الحياة المادية مثل الرجل تماماً.

محاولة ابعاد المرأة عن المشاركة الايجابية فى الانتخابات وتثبيط همتها بدلاً من بث روح النضال والمثابرة بين النساء فى المجالس النيابية أو النقابية وإذا نجدها تتقدم على استحياء اذا ارادت المشاركة وربما تحارب من الرجال بحجة انها امرأة وانها لا تستطيع ان تقدم شيئاً وقد حوربت انا شخصياً ومازلت. فالمرأة عامة تحاول الخروج من الضغط العام ضدها وعليها ان تتأثر وتكافح فى سبيل ذلك.

ومع كل هذا فهناك الكثير من الوجوه المشرقة فى كل مجال فى مصر وصلت المرأة المصرية الى العالمية، ولكننا بصدد القول بأنه مع الانطلاقة التى حدثت فى بدايات القرن العشرين من رائدات العمل الاجتماعى والتطوعى نود ان تتزايد الاعداد وان تعمق التجربة لا أن تتراجع كما حدث. واذا اردنا عرضاً لما يجب عمله لتطوير اداء المرأة فى العمل العام فيجب ان نتذكر شبح الأمية التى تهدد النساء والتى زادت فى بعض المناطق عن ٧٦٪، الأمية هى الجراثومة والوباء القاتل الذى يهدد المرأة وقبل كل شىء يجب أن تحدث ثورة فى التعليم ونهضة شاملة فى طرق التدريس فالقراءة

والكتابة ليستا كل شيء ولكن التعليم الثقافى هو الأهم فاذا اتجهنا بالتعليم الى المنحنى الثقافى ساعد ذلك على تكوين شخصية الفتاة منذ الصغر ومحاولة دفعها الى المشاركة الايجابية فى النشاط المدرسى والطلابى حتى لو كانت المدرسة فى الريف فيمكن شغلها بالعمل الاجتماعى فى القرية وهذا يستلزم عودة اليوم الدراسى الكامل حيث كانت تمارس الأنشطة أو تكوين الجماعات المختلفة ثم العودة للمسابقات بين المدارس فى المحافظة الواحدة سواء الرياضية أو الثقافية.

كما يستلزم ذلك ان نعمل على غرس القيم والتربية الدينية السليمة منذ الصغر والتي تعلم الفتاة ما لها من حقوق وما عليها من واجبات وان تدرك انها كائن عاقل كامل التفكير مثل الرجل فلا تعتمد على تبعيتها له حتى لا يفكر لها ويقرر لها فالقرآن ساوى بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات والامور والنواهي.

دفع المرأة للعمل الانتخابى واشتراكها فيه اجباريا بقيدها فى سجل الناخبين عند بلوغها الثامنة عشرة مثل طلب تجنيد الشاب وارسال البطاقة الانتخابية اليها مما يساعدها على الاشتراك فى الانتخابات وان توقع عليها غرامة فى حالة عدم اشتراكها فى الانتخابات.

يجب تشجيع المرأة على الانضمام الى الاحزاب المختلفة وايجاد دور ايجابى لها فيها سواء من خلال عملها أو خلافه وكذا الوعى بالعمل النقابى واعطاء المرأة الفرصة فى النقابات المهنية والعمالية. فالمرأة هى نصف المجتمع وقد كفل لها الدستور كل الحريات وساوى بينها وبين الرجل فى الحقوق والواجبات فيجب على الرجل ان يغير من نظرته الى المرأة ويشجعها على العمل حتى يعتدل الميزان الاقتصادى ويكون لها دور فى التنمية الاقتصادية وبالتالي دور فعال فى رخاء المجتمع والاسرة

ورفاهيتها.

الاصرار على تغيير حال المرأة فى الريف والصعيد بتحطيم شبح التقاليد البالية الموروثة وافساح الطريق للفتاة بمراحل التعليم المختلفة وبث الوعى الصحى فى القرية وعدم تزويج الفتيات فى سن صغيرة.

د. جهاد عودة - تعليق -

أريد ان اثير نقطة قد اثارتها الاستاذة ليلي قنديل وهى نقطة هامة ولا بد من الحديث عنها بصراحة بمناسبة هذا المؤتمر، وهى: الى أى مدى الشروط البيولوجية الخاصة بالمرأة تجعلها مختلفة عن الرجل فى العمل؟ وفى الاسهام الاقتصادى.

أم ان الشروط البيولوجية ليست ذات علاقة بقضية تواجهها فى المجال الاقتصادى؟ لأن هذه القضية كان يتم الدوران حولها خلال الجلسات الماضية دون الدخول اليها مباشرة.

ومن المحزن مع أهمية القضية الا توجد أية دراسات اقتصادية مصرية توضح مدى اسهام المرأة الاقتصادى فى المجتمع وكذلك تقييم اسهامها الاقتصادى فى المنزل، واسهامها فى المحيط حولها.

المتحدثة الثانية: د. ليلي عبد الوهاب

ابدأ حديثى بعتاب موجه الى د. سعد الدين ابراهيم واقول ان حركة المرأة أو قضيتها تنقسم الى شقين لاغنى لاحدهما عن الآخر، فكر، وممارسة فكر يعنى ما هو التراث النظرى والعلمى فى هذه القضية.

وعلى الجانب الآخر الممارسة اى الشخصيات التى زاولت العمل السياسى والعام.

وأنا اعتقد انه فى اطار مفهوم المشاركة بمعناه الواسع، ليس فقط من يشاركن فى العمل العام فى اطار مجالس تشريعية أو نقابية يعد تعبيراً عن المشاركة الحقيقية للمرأة.

انا اتبنى المفهوم الواسع للمشاركة، لأن هناك نساء غير مؤطرات يعملن مستقلات، أى أن هناك اغفال للمتخصصات أو الاكاديميات فى هذا المؤتمر، وأنا لا أريد الحديث عن نفسى ولكنى مضطرة ان اقول انه للأسف الشديد انا واحدة من المتخصصين فى علم اجتماع المرأة وقد لا يدري الكثيرون ذلك، وكما يقول الدكتور سعيد النجار والدكتور جهاد عودة. انه من المفروض ان تؤخذ المسائل علمياً إلى جانب رصد وتقييم الحركة على مستوى الممارسة وهنا اعتقد انه يوجد خلل... فإذا كان ذلك كذلك فانا اعتقد اذن ان هناك خللاً ما فى تنظيم ندوة بهذا المعنى واعتقد ان هذا العتاب للدكتور/ سعد وهو اولا استاذ اجتماع، وثانياً، مدير مركز ابن خلدون للدراسات والبحوث فمن المؤكد أنه لو اكتمل هذا البعد كان من المؤكد أنه سيعطى بعداً وقيمة أكبر حيث ان الندوة بالتأكيد كان لها تأثير هام.

قبل دخولى فى الموضوع اريد ان اثير نقطة صغيرة، انه فى كلية أداب بنها وفى مقررات قسم الاجتماع انه القسم الوحيد على مستوى كليات الجمهورية الذى وضع مقرراً باسم علم اجتماع المرأة.

اذا دخلنا فى المخاطر فانا اصنفها الى: مخاطر حسب الابعاد التى تحكم حياتنا فى المجتمع، فهناك بعد اقتصادى، بعد اجتماعى، ثقافى، سياسى.

على مستوى البعد الاقتصادى فالمخاطر التى تهدد المرأة تتركز فى أن هناك وضعاً خطراً وهناك مخاطر يمكن أن تتعرض لها المرأة من جراء

السياسات الخاصة بالتكيف الهيكلى والسياسات الاقتصادية الحديثة، كما عبرت عنه الاستاذة/ أمينة شفيق (الاقتصاد الحديث) هذا الاقتصاد الحديث - والكلام فى ظله - هناك وضع وكيف - يمكن أن يتأزم فى ظل السياسات المتابعة.

فى الوضع الحالى: من حيث الكم هناك حتى ظلم كبير فى مسألة حساب عمل المرأة، فالمرأة العاملة تسجل فقط اذا كانت فى القطاع الرسمى - وقد وجهت السؤال صباحا للدكتور هلودة ولم يجبنى عليه للأسف - هل قام الجهاز التعبوى بتقييم عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى والقطاع الهامشى حيث تمثل فيهما المرأة كتلة هامة، هذه القطاعات تدخل فيها المرأة الريفية والتي تصنف على انها ربة بيت وهى التى يضع على عاتقها - كما تؤكد الدراسات الاقتصادية - ٧٠٪ من الاقتصاد فى الريف. لكن لا عائد اجتماعى ولا اقتصادى ولا سياسى.

وأنا أريد اكمال المقولة أو التساؤل الذى اثارته الاستاذة/ أمينة فى الجلسة السابقة حينما نسال اذا اردت ان اتساوى مع الرجل فأى رجل اريد التساوى معه؟

أنا أقول اكمالا لها اذا تحدثت عن المرأة فعن أى امرأة؟

فمن الخطأ أن نضع كل النساء فى اطار واحد أو سلة واحدة كما يقولون... فهذه مسألة تحتاج الى اعادة نظر، وهذا هو ما يجب ان يقوم به البحث العلمى أن يأخذ المفهوم ويؤصله ويصنقه حسب أوضاع النساء فى المجتمع.

ولابد أن نأخذ فى الاعتبار أن غالبية النساء المصريات يعملن وأنا لا اركز حديثى على الحاضرين ولكن على الريف والحضر الفقير.

اذن بالفعل هناك مخاطر تتهدد المرأة خصوصاً فى القطاعات غير الرسمية أما القطاعات الرسمية فالمرأة العاملة فيها وتبعاً لقوانين العمل لها حقوقها وتأميناتها وما الى ذلك.

أما المرأة فى القطاعات غير الرسمية فهى محرومة من كل هذه المميزات إضافة الى تعرضها للاستغلال البشع والذى يصل احيانا الى الاستغلال الجنسى. فمن هنا علينا ونحن نتحدث ان نستشرف مع سياسة التكيف ماذا سيحدث؟ اعتقد انه ستزداد نسبة النساء فى القطاع غير الرسمى سيصبح قطاعاً طارداً. وفى ظل قانون العمل الجديد والذى يوافق على عودة المرأة للبيت نصف الوقت بنصف اجر وكذلك الاعلانات الموجودة فى الصحف - رغم مخالفتها للدستور - والتي تطلب وظائف خاصة بالذكور فقط حتى فى مؤسسات الدولة.

فهذا القطاع حينما يطرد اعداداً موجودة فيه من النساء، اين سيذهبن؟ فبتقديرى ان العمل ليس ترفاً. بل أن المرأة التى تخرج للعمل فهى تعلم تماماً المعاناة التى تجدها لأن المجتمع - رغم خروجها للعمل - لم يقدم لها التسهيلات اللازمة التى يمكن أن تساعدنا. فهى تتخلى إذن دورها فى العمل خارج المنزل ودورها فى العمل المنزلى بالكامل، علاوة على الابعاء التى تضيقها الأوضاع الجديدة اجتماعية بخصوص الوضع الاجتماعى: يترتب على هذا الوضع اوضاع ظالمة للرجل والمرأة داخل البيت وفى تقسيم العمل الجنسى، تقسيم العمل تبعاً للنوع بين الجنسين كما يطلق عليه.

هذا التقسيم الذى قالوا على أساسه ان التكوين البيولوجى للمرأة، يؤدى الى قيامها بدور الأم والأخت والزوجة والابنة.

ولم يقل احد بأنها الزميلة فى العمل أو الرئيسة فالمشكلة اننا جميعاً

وحتى النساء فى التعامل - حتى اللغوى - وفى تصنيفها ننتقى من المفاهيم ما يكرس ان اساس تواجدها هو البيت حتى لو خرجت الى العمل العام.

هذه التقسيمة، تاريخية وتحتاج الى وقفة أطول.

هناك أيضاً مسألة الزواج المبكر وهناك كثرة الانجاب وهو واقع تفرضه عليها الظروف وبخاصة فى الريف فلو لم تكن منجبة فهى مشكلة كبرى وفيها صفات سلبية كثيرة.

د. جهاد عودة (تعليق)

اعلن أن الوقت ضيق والمقصود من الندوة اثارة نقاط حول الموضوع.

اعتقد أن الدكتورة ليلى قد اثارت قضية هامة فى مصر هى مفهوم الاسرة، وطالما ان مفهوم الاسرة مفهوم تقليدى قائم على التقسيم الجنسى للعمل، أو التقسيم النوعى للعمل والوجود الانسانى فإن الحديث كله يدور حوله.

ما هو مفهوم الأسرة؟ انها قضية هامة.

المجتمع المصرى به العديد من الاسر التى تقودها وتعملها امرأة وهناك دراسات عدة حول هذا والغريب ان المعلومات حولها مغيبة كم عددها وما الى ذلك اعتقد ان نسبتها ٢٣٪.

المتحدثة الثالثة: أ. عنيات أبو اليزيد

سأحدث فى عجالة، لقد طلب السيد رئيس الجلسة الا يتحدث عن السيرة الذاتية ولكن اسمحوا لى انه اذا كان وراء كل عظيم امرأة فانا احنى رأسى للرجل لأنه وراء كل امرأة ناجحة، رجل عظيم ابا وزوجا.

اقول ان الأب والام والاولاد يشكلون الكيان الاسرى، المرأة هى وزيرة الاقتصاد والمالية فى بيتها، هى المديرية هى الحاكمة وراء الرجل فإذا اصلحنا حال المرأة بالتاكيد سينصلح حال المجتمع.

واسمحوا لى ان استعيد الكلمة التى قالتها الاستاذة لىلى حينما قالت العمل يظهر القيمة الحقيقية للمرأة وارجو أن يلغى من قاموسنا كلمة البطالة فكما قالت إنه توجد فرص عمل لكنها خاصة بالذكور فقط.

وحيثما يقال ان معدل البطالة بين النساء اربع امثاله بين الرجال بمعنى ان كل واحد فى بطالة يقابله اربع نساء وتزداد هذه النسبة فى الحضر اكثر منها فى الريف.

إذن لابد أن نعمل جميعا على حل هذه المشكلة، وحيثما يقال بجلوس المرأة فى البيت نصف الوقت بنصف الأجر فهذه دعوة للهدم أو تحل محلها الرجال وسأقول لماذا؟

هل يستطيع الشاب حديث التخرج ان يعطى مثل الكوادر التى اشتغلت فى الدولة طوال سنين عديدة. بالطبع لا لان الخبرة لها اعتبارها، لابد ان نعترف جميعا انه لا توجد تحديات قانونية ولا عقائدية ولا دينية، ولا فكرية حقيقة ان القانون ينص على حقوق المرأة. فكما انه متاح للمرأة ان تعمل الا انها تعمل فى ظل ظروف صعبة فإذا عملت المرأة فى مصنع فلا توجد به - رغم نص القانون على ذلك - حضانة خاصة لأطفال العاملات بالمصنع.

التشريعات اذن موجودة فلا بد ان يكون التطبيق بالتالى صحيحاً، انا من وجهة نظرى ان التحديات بيئية، ظروف اجتماعية واسرية من المرأة والمرأة. تحديات قيادية تتمثل فى نظرة الجهة الادارية للمرأة ذاتها ونظرة

المجتمع، وفي النهاية اقول ان المستهدف ليس المرأة وحدها، ونحن فى بلد نام، حينما اقول بتعطيل نصف الطاقات ونراعى النصف الآخر فهذه تيارات داخلية تهدف الى تفتيت المجتمع.

واصدقكم القول ان التحديات لها مجالان احدهما يتعلق بالمجتمع ككل والآخر يتعلق بالمرأة كفرد والناحية الذاتية للأسرة.

بالنسبة للتحدى العام: اعتقد اننا كشعب وخصوصاً السيدات يجب ان نضع نصب اعيننا هدفاً محدداً الا وهو الأمية، فالأمية فى مصر مرتفعة، عدد السكان الأميين تبلغ نسبته ٤٨٪، ٦٢٪ منهم اناث و ٨٢٪ منهم فى الريف.

العوادات والتقاليد الخاطئة فى بعض المجتمعات التى تشترك فى النظرة الدونية للمرأة. هناك بعض الرواسب القديمة التى تنسب للاديان ما ليس فيها فيما يتعلق بالمرأة ولا يذكرون الايجابيات التى ذكرها الدين وتلك التى توارثتها الاجيال ذات الفهم الصحيح لدور المرأة ووضعها، فقد كان هناك العديد من النماذج النسائية البارزة على طول التاريخ الانسانى والاسلامى فهناك مجالس العلم للسيدة عائشة واسماء بنت ابى بكر.

وكذلك حديثاً ممثلة فى انديرا غاندى، هدى شعراوى، بناظير بوتو وغيرهن كثيرات.

نظام التعليم فى مصر يحتاج الى التوسع فى الأنشطة كى تربي ونفوس الأسس الديمقراطية فى الفتيات منذ الصغر.

لا بد أن يكون هناك وضع خاص للمرأة ان ينظر اليها فى التشريعات على الأقل مثل العمال والفلاحين.

يستلزم ذلك العديد من التعديلات.

فمثلاً يستلزم تعديل القوانين: قانون ٨٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات حيث ان التعديل الذى صدر مؤخراً ٣٦٠ لسنة ١٩٩٤ لا يكفى.

لابد ان تشجع قيام الجمعيات وان نشجع قياداتها للتصدى للموانع القيادية.

نظام الاحزاب فى مصر، النظرة الذاتية للزعامة النسائية تحتاج لنظرة مبدئية حيث من الضرورى مشاركة المرأة فى القيادة والادارة.

سرعة الفصل فى القضايا المتعلقة بالمرأة يجب ان تنشأ دوائر تتعلق بالاحكام الشخصية فبدلاً من المدنى والجنايى والشرعى. فلا بد ان توجد دائرة - كما كان الحال فى الماضى - تشمل الاحوال الشخصية للمرأة للفصل فى قضايا المرأة، لكى نعالج الخلل الناجم من البطء فى اجراءات الفصل والتقاضى.

ايضا تعديل قوانين العاملين بما يسمح بتولى المرأة المناصب القيادية، حيث نجد أن نسبة المدير العام فما فوق تمثل ١٣٪ فقط وهذه احصائية بالنسبة للانتخابات، يجب فتح باب القيد لمدة ثلاثة شهور فى السنة وليس شهراً واحداً، وتنقية الجداول وتعريف المرأة بدائرتها الانتخابية.

آخر نقطة وهى اعادة تعديل وتوزيع عدد الدوائر الانتخابية حتى لا تشتت المرأة مرة فى الشمال وأخرى فى الجنوب وهكذا.

ايتها المرأة قليل من الصبر وكثير من الثقة ولا تجعلى احدا يتحكم فىك فيما انت حرة فيه.

إن المرأة تستطيع ان تنال كل ما تريده اذا تمسكت به ووقفت صلبة وقوية ايا كان من تقف امامه وفى مواجهة.

المتحدثة الرابعة: أ. أمال عبد الكريم

أقدم نفسي، أمال محمد عبد الكريم مدير مركز معلومات محافظة اسوان، وأمانة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطى بمحافظة اسوان.

من خلال تجربتى كبرلمانية لثورتين ١٩٧٩، ١٩٨٤ تبين لى الاتى: اقول ان العمل العام يجسد بلا شك كم العطاء الذى يقدم للمحتاجين وخاصة من الخدمات العامة.

اركز كلمتى وأقول اننا فعلا فى جنوب صعيد مصر رغم ما اعترى المجتمع من تقدم ورقى لازال، هناك شىء يسيطر ويهيمن على عقول الكثيرين ينادى بالتفرقة بين المرأة والرجل وهناك من يدلل على ذلك بتدنى قدرة المرأة عن الرجل، فلا بد ان نعترف ان التقاليد والعادات، والتى حاولنا - نحن اول من حاول دخول المجال العام والسياسى - ان نتخطاها إلا انها لازالت تخيم على عقول الكثيرين بخاصة فى الصعيد، بالرغم مما وصلت اليه المرأة من مناصب متعددة ومرموقة والحمد لله.

مما لا شك فيه، ان هناك جزئية هامة جداً وهى القبليات، ففى اختيار المجالس المحلية فى سنة من السنوات، رشحت سيدة فاكد المسئولون عن الاختيار انهم سيحرضون قبيلة كاملة ولا يختارون سيدة.

ومن هذا المنطلق، اقول نحن فعلاً نقع تحت سيطرة القبيلة وبخاصة فى جنوب صعيد مصر.

مما لا شك فيه ان نسبة الامية العالية لها وضعها الخاص وبخاصة انها ترتفع اكثر من الرقم المعطى لها من الاستاذة عنايات لتصل الى ٦٧٪، وهذه قضية تعتبر هامة جداً.

فى المؤتمر الاخير للمرأة والذى عقد برئاسة حرم رئيس الجمهورية

قدمت ورقة عن مشاركة المرأة فى البرلمان كان لها توصيات.

قلت ان القانون الحالى الخاص الذى يقيد الناخبين فى جداول الانتخابات لا يحرص على وجوب قيد المرأة، فإن شاعت فقلت فإن لم تشأ لم تفعل ويجب على الدولة ان تسرع بمشروع الرقم القومى.

الدعوة التى تنادى بعودة المرأة للبيت اعتبرها دعوة للوَأد الاجتماعى لوجود المرأة فى المجتمع المصرى.

مما يؤكد ان المجال الاجتماعى انسب ما تظهر فيه المرأة رغم انها قد اثبتت وجودها فى العديد من المجالات الأخرى.

اعتقد ان دور الاحزاب السياسية يعتمد على أهل الثقة وليس على أهل الخبرة والسمعة الطيبة فى اختيار القيادات.

لكن لابد ان توجد معايير صادقة يقاس بها القادر على الالتحام مع الجماهير وتجارب الاحزاب بلا شك خير شاهد على هذا. ذكر ايضا ان التطرف الدينى الذى يدعو الى النقاب يشكل ردة بعودة المرأة للبيت.

لا يوجد تشريع يحمى ويؤكد وجود المرأة داخل البرلمان وبالأذات النسبة التى تمثلها من السكان.

ففى أسوان يقترب عدد النساء من الرجال حوالى ٤٩ر٨٪ من اجمالى عدد السكان، اذن نحن نمثل حوالى ٥٠٪ من السكان وهو ما لا يمثل بصورة صحيحة.

فى تصورى ان هناك حولا لذلك:

- لابد أن يكون القيد للمرأة وجوبيا وان يقابله رادع للامتناع.

- اؤكد ان دور المرأة فى العمل السياسى فى السنوات التى كان

للتشريع فيها دور وقد تعاضم هذا الدور وكان هاماً ومحسوساً.

ولابد ان يصبح اكثر فاعلية، وذلك بانشاء معهد قومى للدراسات القومية الوطنية يبصر السيدات بحقوقهن ومدى أهمية مشاركتهن الفعالة الى جانب الرجل فى العمل السياسى بما يعود على المجتمع ككل بالنفع العام.

- ان تفسح الاحزاب المجال للمرأة لخوض هذه التجربة حتى لو كان ذلك بشكل فردى. دون الرجوع إلى عباءة الحزب ودون ترشيح منه وخاصة ان جميع محافظات الصعيد من الجيزة حتى اسوان قد حرمت من العنصر النسائى فى المرشحات للانتخابات السابقة والتي قبلها فيما عدا انتخابات ٨٧ والتي كان بها مرشحة واحدة عن المنيا وقيل لنا رداً على سؤالنا للسيد الرئيس ان السيدة الدكتورة امال عثمان تمثلكم وهى من محافظة اسيوط وهذا يشرفنا بالطبع ولكن بمحافظات الصعيد تحتاج المرأة لتواجد اكثر ودور اكثر فاعلية. ولابد من وجود اتحاد نسائى يضم كل قطاعات المرأة فى جميع الاتجاهات السياسية والنقابية والعمالية.

مناقشات الجلسة السادسة

أ. عريان نصيف

بالنسبة للمخاطر العامة التى تهدد المشاركة السياسية للمرأة، هناك نوعان من المخاطر: نوع يشارك فيه الرجل والمرأة، ونوع آخر يخص المرأة ما يشترك فيه الرجل والمرأة شيئين أولاً: الناتجة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتقال المجتمع من قيمة الملكية العامة الى التخصيص. وكل ما لذلك من اثار اقتصادية واجتماعية، وما ترتب عليه من أن الهم الخاص امرأة كان أم رجلاً سيزيد بما لا يدع مجالاً لإمكانية التفكير فى العمل العام.

النقطة الأخرى: هى المحاولات المشبوهة، لتدمير الشباب المصرى، ولدى ارقام عن حجم تجارة المخدرات ومتعاطيها فى مصر، وهى مفزعة تزيد هذه الهموم بالنسبة للمرأة فى هم آخر أو تحد آخر وهو نمو تيار الفكر الرجعى فى المجتمع، وإذا كان تأثيره ضاراً على المجتمع بشكل عام فهو بالتأكيد يؤثر على المرأة بشكل أكبر.

ولدى اقتراحات محددة، فى مواجهة هذه التحديات:

(١) قيام نوع جاد ومرن فى نفس الآن من التنسيق بين كافة القوى المدنية والديمقراطية المهمة بالقضية، من احزاب ونقابات ومنظمات غير حكومية وجمعيات اهلية هى بالالاف، ومراكز بحوث، ونبدأ بالتنسيق وصولاً للاتحاد.

(٢) يتم الدعم المالى الإعلامى الحركى للمرأة فى حركتها السياسية، والنقابية والانتخابية.

الحقيقة فهمنا ان يوجد اجماع على أن الدين قد انصف المرأة، والقانون انصف المرأة، والدستور انصف المرأة، اذن ما هو منبع أو مصدر المخاطر التى تهدد مشاركة المرأة؟ أزعـم - وقد اكون مخطئاً- ان اكبر منبع يأتى من المرأة نفسها لماذا؟ لأنها اعتادت من الرجل أن يعطيها.

الحقوق ايها السادة والسيدات لا تعطى وانما تؤخذ، وكما قال شوقي:
«والحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق».

لقد انتظرت المرأة لكى يظهر قاسم امين وهى الان فى عصر الردة الموجودة تنتظر قاسم امين آخر، لكننا نريد ان تظهر قاسمة امين، وحتى لا أكون متجنياً على المرأة فهى جزء من المجتمع المصرى والذى ظل يعيش لقرون طويلة فى العصور الوسطى الى ان اخرج من العصور الوسطى حينما دق عليه نابليون الباب فلو لم تأت حملة نابليون لما خرج المصريون من افكار العصور الوسطى.

هذه القضية تجعل الهم عاما وليس خاصا بالمرأة فحسب، ولكن قضية او مشكلة المصرى انه دائماً ينتظر ان تتحقق امانيه وتأتيه على طبق من الفضة.

د. فوالى عفيفى

ينصب حديثى على مجال الجامعة، وهو ما استطيع الحديث عنه، وأريد ان اذكر حقيقتين:

الحقيقة الأولى: ان المرأة لكى تثبت كفاءتها العلمية فلا بد ان تبذل جهدا مضاعفا عن الرجل كثيراً حيث انها لو عملت مثله فلن يلتفت اليها احد.

الحقيقة الثانية: اننا لا نستطيع القول بأن هناك تردياً فى الناحية العلمية

للمرأة حيث انه توجد كوادر نسائية متواجدة وبتزايد، فمثلاً عندنا فى كلية الطب بعض الأقسام تشغل المرأة فيها نسبة ٩٦٪ فهذا يبين ان هذه الكوادر موجودة ولكن هناك فارقاً بين وجود الكوادر وبين ظهورها كقيادة.

منذ وقت مضى كانت توجد طفرة رهيبة فكل النساء فى الكلية لم يكن بهما البيولوجى او كونها حاملاً أو غيره او ان هناك فارقاً وبينها وبين الرجل، على العكس كانت الكثيرات يخفين حملهن كى يشاركن فى المؤتمرات ويدرسن للحصول على الدكتوراة، وغيرها. الآن يوجد احجام لانه فى الست سنوات الماضية حدث نوع من الاحباط العام، فلم يعد مهما للمرأة ان تحضر المؤتمرات العلمية أو نوات الجمعيات العلمية وغيرها وبالتالي انعكس ذلك على احجامها عن الذهاب الى الانتخابات، فلماذا كل هذا؟ بعد ان كانت المرأة محركاً كبيراً فى الجامعة وغيرها.

اعتقد ان الاجابة عن هذا السؤال تنصب على المناخ العام الموجود فى مصر، والمشبع بحالة احباط عام لا ينعكس فقط على المرأة ولكنه ينعكس على الرجل والطفل والاسرة بصورة عامة.

١. أمينة شفيق

فى رأى ان القطاع الاقتصادى الحديث مهدد ويحل بدلاً منه القطاع الخاص الصغير، الصناعات اليدوية، والقطاع غير الرسمى، وغيرها.

حينما كنا فى مؤتمر المرأة اعطى الدكتور هشام شريف ارقاماً عظيمة عن تواجد المرأة فى قطاعات معينة وحينما سألته عن الحد الذى وصلت اليه المرأة فقال انه عشرة عمال فأكثر. اذن القطاع الخاص الصغير والقطاع غير الرسمى والذى - فى نظرى - يضم عدداً كبيراً من النساء العاملات اللاتى يفرزن قيادات محلية فى كل مكان، نحن لسنا بحاجة لقيادات قومية بقدر احتياجنا لقيادات محلية، فلو تواجدت او تزايدت القيادات المحلية

فيمكن بسهولة ان يفرز ذلك قيادات قومية عامة.

لقد عشنا فترة كانت المرأة فيها محركا لقوة العمل، تضيف الى الناتج القومي الاجمالي، وحينما تغير النسق القيمي ولم تعد قيمة العمل اساسية شيئاً فشيئاً حدث تحول من دور المرأة كقوة عاملة الى سلعة، والسلعة لا تفرز العناصر القيادية في المجتمع، لأن افراز القيادات يبدأ بكون المرأة قيمة مضافة لقوة العمل في المجتمع.

هذا الذي اذكره جمعبته من اماكن عدة حدث فيها هذا التراجع الاقتصادي، ففي المغرب مثلاً حدث فيها ما يحدث في مصر، في مناطق عديدة حدثت زيادة لدرجة تأنيث العمل فيها، ولكن... بسبب تراجع ظروف العمل وشروطه وتحولها الى سلعة. حدث هذا التردى في دور واوضاع المرأة كجزء من التردى في أوضاع قوة العمل بشكل عام.

حدث هذا في مصر والمغرب والحوض الباسيفيكي بكثافة حتى في دول النمر الاسيوية الستة انه بالرغم من اشياء عدمية تتيح للمرأة ان تعمل الا ان هناك ظروفا معوقة لرفع وضع المرأة. فما هو الحل؟

الحل هو الا يترك الاقتصاد كله في يد الرأسمالية والاستثمار المطلق بل يجب ان تقوم الدولة بدورها في هذا المجال والا تتخلف عن دورها في التنمية وتأسيس هذا القطاع الاقتصادي الحديث. وبخاصة في دولة متخلفة ونامية لأن هذا القطاع يوازن سوق العمل ولا يجعله مركزاً في يد تميل الى القهر والاستغلال.

وهذا لا يعنى اننا ضد القطاع الخاص او الاستثمارى ولكن الى حد ما نسعى الى التوازن اذا كنا بالفعل نريد ان نرقى بقوة العمل والتي تمثل المرأة جزءاً منها.

أ. أمينة شفيق

كلما ظهرت الفروق، فى تقسيم العمل، وليس تقسيم العمل على اساس الجنس، تقسيم العمل حتى فى الجنس الواحد، الرجل: عنده، بلهارسيا، وانكستوما ورمد صديدى غير الرجال ذى البنيان الشديد الذى ينجز اعمالا واعمالا ومن هنا تقسيم العمل القديم يتلاشى مع التقدم التكنولوجى، ولا جمة لهذا بعد اليوم.

وهناك تنظيم عمل، واذا كان العمل منظما، انتج الجميع، اما اذا كانت الادارة لا تستطيع تنظيم العمل، فلا بد ان يتجه العمال والعاملات إلى ما يشغل وقت فراغهم، هذه هى النقطة الاساسية وبالتالي هنا الفروق وفكرة ان المرأة تعطل خط الانتاج وقت الولادة، هذا كلام عفى عليه الزمان، واذابت القضية الحديثة هذه الفروق، واذابت الادارة الحديثة فكرة ان الناس تكون شبه متعطلة فى المكاتب، وهذا ما نطالب به فى القطاع الاقتصادى الحديث الذى اتكلم عنه، لابد من اعادة تشكيل المرأة، لكى تنتقل من كونها مجرد انثى خرجت للحياة من اجل ان تكسب قوت يومها او تساعد زوجها الى مواطن تناطح التخلف وتساهم فى الناتج الاجمالى القومى.

أ. عائدة فهمى

لى تعليق على شيئين:

إذا سحبت البطاقة الشخصية، سوف تجد ان البند ٣، بند يخص ذكر المرأة الام، فالأم مجهلة، والذى يذكر هو اسم الاب فقط.

حق الانتخاب: من واقع البطاقة ايضا، بند ١١ يذكر رقم القيد الانتخابى، هل يوجد فى بطاقة اى منكن رقم القيد الانتخابى.

تعليق على كلمة الدكتورة لىلى، فى الستينات ظهرت لائحة العاملين

ورئيس الوزراء فى هذا الوقت وهو يعلن قال: نحن الغينا الجنيه من علاوة الزواج لاننا اطلقنا حق العمل للمرأة، ثم نجد تشغيل المرأة نصف الوقت، فهل تعيش المرأة بنصف الأجر، ثم اريد ان أقول ان التشغيل نصف الوقت غير موجود فى مصر من الاصل، انما وجد مع حرب فيتنام، وحاولوا تصديره الى أوروبا ثم الينا.

أ. شفيقة خاسر

نحن نتكلم عن المعوقات، والمعوقات ليس فقط فى العمل السياسى وانما فى العمل العام وفى عام ١٩٩٣ عقد الاتحاد الدولى لتنظيم الاسرة اجتماعا للدول العربية لمناقشة انعدام مفهوم التطوع وكيف نواجه هذه المشكلة، وهذا نوع الحصار الحادث فعلا فى المنطقة العربية سواء على مستوى الجمعيات أو على مستوى العمل السياسى أو على المستوى العام، وخصوصاً من الاجيال الأصغر، وفى التحليل لها ظروف اقتصادية غير معانة، بالإضافة الى الاحساس بأن العمل العام لا يجدى، مثل هذه المعوقات من المفروض مواجهتها، بدءاً من المدرسة، مشاركة التلاميذ فى ادارة المدرسة فعلاً، فى الاتحادات الطلابية، تعويد الصغار على ادارة شئونهم، على أن ينفعلوا بما حدث فى البلد.

أ. تيملى حسن

نحن نتحدث عن المعوقات فى العمل العام بالنسبة للمرأة، كانت مشكلة الامية من أهم المعوقات التى تعرضت لها الندوة، وتعرض لها الزميلات فى حديثهن، انا ارى ان ننقل من الامية الى نظام التعليم معروف ان التعليم رافد من روافد الديمقراطية، وكل دولة تضع نظام التعليم الخاص بها على اساس نوع الديمقراطية ومدى تطبيقها فيها، نظام التعليم لدينا فى مصر، ولأننا شعب كثير السكان بالنسبة لموارده، به مشكلة تتعلق بتطويره.

اقول: ان الخصخصة انتقلت الى التعليم واصبح لدينا تعليم حكومي، نعرف طبيعته، وتعليم خاص للطبقة الرأسمالية، وتعليم مخترق لانه ممول من جهات، وكل جهة تحول تعليم خاص بها، وتحاول بذلك تثبيت افكارها واتجاهاتها داخل هذه المؤسسات التعليمية، التي تمولها، وهو ليس تمويلاً داخلياً فقط، انما هناك تمويل خارجي، ويثبت فيه أيضاً الأفكار والاتجاهات التي تريد المؤسسات الممولة بثها.

قضية التعليم لا تنفصل عن قضية الديمقراطية، نريد تعليمًا قومياً بوجه واحد وليس بوجهين، الثقافة والتعليم عملية مهمة جداً في تثبيت القواعد الديمقراطية، اذا اردنا ديمقراطية حقيقية.

أ. ليلى قنديل

آخر شيء أود قوله هو أن المرأة لن يأخذ لها حقها الا المرأة، يعني لو كان لدى الاصرار على عمل شيء، فلا بد ان يكون لدى روح قتالية لكي اصل الى ما اريد، هذا في جميع قطاعات الاعمال.

العمل العام: أنا اول نقيبة منتخبة، للمرشدين السياحيين وهذا بعد عمل طويل وكفاح عشرين سنة في مجال الارشاد السياحي. جاهدنا حتى تنشأ نقابة، ثماني سنوات والنقابة يحكمها رجال، للأسف لم يصنعوا لها شيئاً، وانا لي بها اربعة شهور، اول جمعية عمومية اجتمعت واكتملت كانت معي، لان الروح القتالية موجودة، والروح النضالية موجودة، لم يكن هناك تأمين صحي، في خلال الـ ٨ شهور قمت بعمل التأمين الصحي.

أ. ليلى عبد الوهاب

سأبدأ بالكلمة التي قالها د. أحمد صبحي منصور لانه مع احترامي الشديد لرائد من رواد النهضة كما ينسب له انه رائد تحرير المرأة انا لن

اقول ان المرأة المصرية تجاوزت بالفعل قاسم امين واستطاعت سواء بالفكر أو بالعلم، أو بالعمل، ان تتجاوز كثيراً جداً مما كان يطالب به قاسم امين في وقته.

اى مجتمع يبغى التقدم لابد ان يبدأ باضعف حلقاته، وهى المرأة، هناك كوارر كثيرة فى صفوف المرأة المصرية، لا تسلط عليها الاضواء فى الصحافة أو الاعلام، لا يسلط الضوء على المرأة العاملة، حتى المكافحة البسيطة، هذا حتى لا تفهم المرأة بأنها لا تعمل فى قضيتها، أو قضية المجتمع كله، لاننا لا نفصل.

قضية عمل المرأة، هناك دعاوى يشجعها التيار السلفى، الذى يحاول ان ينتهز كل سليات الواقع الموجود لكى يقفز على المجتمع بأسره، ومن المهم جداً أن نعى تماماً ان قضية عمل المرأة، وان أى انتهاكات تحدث هى انتهاك لانجاز تاريخى قامت به المرأة المصرية، وحتى لا نبدأ فى كل مرة من الصفر، نحن محتاجات لاعلام موازى لهذا الاعلام الذى يتعامل مع المرأة على أنها سلعة، يعرضها سواء فى الدراما أو فى الاعلانات، هناك دساتير تجرم استخدام المرأة بهذه الصورة.

أ. عنايات أبو اليزيد

عمل المرأة ليس ديكور، المرأة عندما تعمل وتتفانى فلها جهد مشكور، واقول: احذروا فتنة نحن اول ضحاياها، والحقيقة ان مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بدءاً من التركيز على قيدها وانتهاء بالتدريب، يجب ان تدرب، علمياً، شئ فى غاية الاهمية لكى ينهض المجتمع ويرقى.

المتحدثة امامكن الآن هى فلاحه من بطن الريف، تلقت تعليمها فى كتاب القرية، قرية صغيرة فى الدقهلية، مركز دكرنس دقهلية، تعلمت القراءة والكتابة فى الكتاب وبعضا من القرآن الكريم ثم نقلنى أبى وكان معلما ومتعصبا جدا لتعليم البنات، الى مدرسة الامريكان، تعلمت فيها وحصلت على الشهادة الابتدائية، ثم بعد ذلك التحقت بحلوان الثانوية للبنات، وكانت ادارتها انجليزية، عشت فى عهد الاستعمار، الاستعمار افادنى بأن استفزنى للوطنية العميقة والتربية الدينية العميقة، لأنه كان من شروط قبول البنات فى هذه المدرسة، الانجليزية تقدم لولى الأمر طلبا او تعهداً يوقع عليه بان لا تقترب ابنته من الصحف المصرية، هذا جعلنا وزميلاتى ننطلق فى الوطنية الى حد كبير. لن اطيل عليكم وسأوجز حديثى فى بعض نقاط:

– نواحى نجحت فيها المرأة ونواحى اخرى لها سلبياتها ثم عوامل النجاح والتوصيات.

– الطريق الذى يسهل لى الانتخاب هو نقابة المعلمين: مكثت فى نقابة المعلمين ٢٥ عاما فى المجلس العام، كنت انتخب كل سنتين، وكنت السيدة الوحيدة فى هذا المجلس، وكان النقيب هو وزير التربية والتعليم السيد كمال الدين حسين، مكثت فى النقابة حتى وصلت الى وكالة نقابة أو وكيله النقيب، من هنا بدأت حياتى السياسية، فأسست التنظيم النسائى وكان ناجحاً جداً جداً، وقام بعمليات كبيرة فى الدولة، وفى شئون المرأة.

– قمت بعمل ميثاق شرف المعلم ويعمل به الى وقتنا هذا، ثم من خلال عضويتي لمجلس الشعب ايضا قرر معاش نقابى للمعلم.

مائدة مستديرة نحو دليل عملي لتوسيع وتشجيع مشاركة المرأة في العمل العام

د. سعد الدين إبراهيم

نحن الآن على المائدة المستديرة، والقصد منها هو ان نتبادل خلاصات ما انتهينا اليه من اعمال يومين حافلين، فى الحقيقة ان الاداء ومخرجات اليومين فاقت كل تصوراتى وهو ما يدفعنى للقول بأن المرأة المصرية بخير رغم كل العثرات والكبوات ومحاولات الوأد التى تتعرض لها. هناك فريق التقط من وقائع النقاش العديد من التوصيات والاقتراحات، وحاولوا ان يصوغوها بشكل قابل للعرض المختصر طبعاً، والى ان يحدث ذلك اعطى الكلمة لأم المعلمين الاستاذة فاطمة عنان، شأنها شأن كل القيم والقيم الثقافية والفكرية والسياسية فى بلدنا من حقها علينا ان نستمع اليها، ومن حقنا عليها ان نسمعها.

ان المرأة المصرية فى الواقع هى من الشواىخ تعمل دائماً وباستمرار وفى صمت وتعمد البعض ظلمها، فقال انها لا تعمل، هى امامهم لا تعمل لانها تخفى نفسها، وتعمل فى صمت، لانها تعتقد انها اذا اعلنت عن نفسها فإن جزاءها عند الله سيقضى.

وللمرأة المصرية ايجابيات وسلبيات شأن كل انسان، أما ايجابيات المرأة المصرية فهى كثيرة، وسأقص عليكم حكاية وهى:

قضيت فترة فى اسوان، ولاحظت ان العادات هناك تمنع البنت من استكمال تعليمها، فالكيت على نفسى أن تخرج البنت الاسوانية من هذا الحصار، كنت اجمع الأباء والأمهات للتوعية بضرورة تعليم البنت حتى تكون مشرفة لبلدها وكان خوف الأباء من استكمال التعليم العالى اذا ذهبت للقاهرة ألا يكون الجو ملائماً لها. فالكيت ايضاً على نفسى ان انظم لها الداخلية، الاماكن الداخلية فى القاهرة عندما تلتحق بالجامعة، واذكر من هؤلاء: فكرية عباس وامال عبد الكريم، هذه الحركة فى الواقع اكسبتنى ثقة فى النفس كبيرة وشعرت اننى قد اديت عملاً وطنياً كبيراً.

الايجابيات بالطبع كثيرة وقد تحدثت عنها الزميلات، وسأحدث الآن عن السلبيات ومنها: نحن تعلمنا بشموع اضاعتها لنا المرأة فى الريف فسرنا فى الطريق ثم تركناها فى اميتها فيجب ان نشعر بواجبنا تجاهها بأن نعود لهذه المرأة ونكون بجانبها لمحو اميتها لأن الأمية منتشرة انتشاراً كبيراً جداً فى الريف.

ومن السلبيات ايضاً عدم الصمود امام التحديات، لا نملك النفس الطويل فى الوقوف امام التحديات، كثير منا ايضاً يفرط فى حقوقه السياسية وبالتالي لا يمكن ان يقوم بتوعية بقية اخواته بحقوقهم السياسية.

إن قضية المرأة اذا كان هناك معوقات من أمية وغير أمية، نحن لها،

نحن سبب فيها، نحن السيدات انها قضيتنا، ولا يقل الحد إلا الحديد، يجب ان نقف صامدين حتى نقضى على كل تخلف فى المرأة المصرية.

أرجو أن يخرج المؤتمر بتوصية وهى: العودة الى القوائم فى الانتخابات لأن القوائم تعطى فرصة كبيرة جدا لانتقاء السيدات اللائى على مستوى كبير من الثقافة والعلم والحركة السياسية، وأنا مع هؤلاء الذين يطالبون بتشكيل اتحاد نسائى، لأن كلنا نعمل متفرقات، فإذا اتحدنا جميعا وعلمنا فى بوتقة واحدة تظهر لنا اعمالنا، ثم تكون لنا قوتنا وننادى جميعا بصوت امرأة واحدة بحقوق المرأة.

عوامل نجاح المرأة: والذى يجعل المرأة ناجحة:

- (١) حسن السمعة وطهارة اليد.
- (٢) الثقة بالذات.
- (٣) دراسة مشكلات المرأة دراسة دقيقة حتى يمكنها ان تتابع هذه المشكلات وتجد لها الحلول.
- (٤) الصمود عند مقابلة بعض المعقوقات التى تجدها المرأة فى طريقها.
- (٥) يجب ان نوعى الرجال بمركز المرأة فى المجتمع.

٣. أمير سالم

لى ملاحظة قد تكون خارجة عن سياق عمل اليومين ارجو ان تسمحوا لى بها... كيف فى جلسات بها رائدات العمل النسائى فى مصر، وفى معظم الاجتماعات التى لها علاقة بقضايا المرأة، هناك ظاهرة مقلقة وهى انه حوالى ٧٠٪ من رائدات المرأة المصرية هنا ومع ذلك غاب الدفاع عن هوية المرأة المصرية، يعنى مثلاً انا الاحظ انتشار حالة غطاء الرأس التركى، وليس له علاقة بالمرأة المصرية اطلاقا، والمرأة فى مصر لها اشكال خاصة بها فى الاحتشام البسيطة الجميلة، رجاء ونداء ومناشدة لرائدات العمل النسائى المصرى ان يفكرن فى هذا الموضوع.

التوصيات

عقد مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي فى الفترة من ١٤ وحتى ١٥ يونية ١٩٩٤، وعلى مدى يومين ومن خلال ثمانى جلسات، بمتوسط حضور خمسة وخمسين مشاركا ومشاركة، قدموا ١٢٨ مداخلة وسؤالاً وتعليقاً، منهم خمس وعشرون شهادة لتجارب مختلفة لأوجه المشاركة فى العمل العام سواء السياسى أو الاجتماعى للمرأة.

وفى إطار القضايا والموضوعات التى طرحت خلال جلسات الندوة الثمانية، تم تداول الحضور فى محاور التنشئة الاجتماعية للمرأة المصرية والعمل العام، تجارب المشاركة المبكرة فى العمل العام من خلال النشاط الطلابى، والنشاط التطوعى بالجمعيات الأهلية والعمل النقابى والحزبى، وكذلك تم التعرض للتجارب الانتخابية العامة سواء البرلمانية أو النقابية والنظر الى النتائج والدروس المستفادة وكذا البحث فى أداء المرأة فى المجالات المنتجة من خلال تجارب فعلية للمرأة على المستويات البرلمانية والنقابية والشعبية. وتم التقييم النقدى لموقف الدولة والاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية من مشاركة المرأة سواء بالتشجيع أو التثبيط وريود فعل المرأة على هذه المواقف.

وانتهت الندوة بمحور يرصد المخاطر التى تهدد مشاركة المرأة فى العمل العام والتى قد تهددها بالانتكاس أو التقليل لمشاركة المرأة فى العمل العام وكيفية مواجهة هذه المخاطر.

وقد اختتمت اعمال المؤتمر بانعقاد المائدة المستديرة والتى اختصت بمحاولة التوصل لدليل عملى لتوسيع وتشجيع مشاركة المرأة فى العمل

العام، واتفق المشاركون على الاقتراحات والتوصيات التالية:

أولاً: التأكيد على أهمية استمرار انعقاد هذا المؤتمر سنوياً، على أن يعقد مرة كل عام على الأقل في محافظة مختلفة. ويقوم هذا المؤتمر السنوى بتكريم رائدات العمل النسائي في مصر وتوسيع المشاركة في المؤتمر بحيث يضم شرائح عمرية مختلفة ومن مجالات نوعية مختلفة تفتح الطريق للتواصل بين اجيال الحركة النسائية في مصر.

ثانياً: اعادة تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة في المجالس النيابية والمحلية وذلك لضمان التمثيل العادل والفعال للمرأة. وذلك تطبيقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي صدقت مصر عليها وصدرت بقانون في عام ١٩٨١. هذا فضلاً عن أن بلداً أكثر تقدماً من مصر مثل الدول الاسكندنافية تخصص ما بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من المقاعد الانتخابية للمرأة، وذلك تعويضاً لها عن الحرمان التاريخي الطويل. وفي مصر كان هذا الحرمان التاريخي أطول وأكثر قسوة. ومن هنا تجدر المطالبة بهذا التخصيص بقانون دستوري.

ثالثاً: دعماً للمرأة وتشجيعاً لها في مجال المشاركة السياسية العامة من خلال الترشيح في المؤسسات النيابية والنقابية والشعبية يوصى باقامة هيئة نسائية مدنية مستقلة تعمل على القيام بالبحوث والننوت والدراسات والخدمات والتدريب والمؤتمرات وكافة اشكال دعم المشاركة العامة للمرأة كإنشاء صندوق يقدم الدعم المالى للنساء المرشحات للمؤسسات النيابية والنقابية.

رابعاً: تطوير آليات واساليب قيد النساء في الجداول الانتخابية وذلك بإنشاء لجان القيد في مكاتب السجل المدني خارج اقسام الشرطة؛ في المدارس والمؤسسات والنوادي، كذلك فتح القيد الزمنى للقيد ثلاثة شهور

فى العام على الأقل بأن يكون على مدار العام، وتنقية الجداول الانتخابية على أن يكون التصويت بالبطاقة الشخصية أو العائلية، أو بالرقم القومى الموحد، وان يكون قيد المرأة وجوبيا، وأن تتم العملية الانتخابية تحت اشراف القضاء.

خامساً: مع التقدم الهائل فى تكنولوجيا وعلوم الاتصال وثورة المعلومات وتأكيداً لحق المعلومات وحرية الاعلام يصبح على كافة وسائل الاعلام وخاصة المرئية وجوب فتح مساحات لتعليم وتدريب المرأة والتعريف بنور المرأة التاريخى واهمية مشاركتها فى صناعة المستقبل، وتوعيتها بحقوقها السياسية والاجتماعية والمدنية.

سادساً: أهمية أن تقوم الدولة بالمشاركة مع الجمعيات الاهلية والمؤسسات النسائية بمراجعة النظام التعليمى المطبق والذي يعانى من ازدواجية تؤدى الى التمييز ضد المرأة واعاقة مشاركتها. واهمية ادخال مادة حقوق الانسان فى المناهج الدراسية بكافة مراحلها.

سابعاً: مسئولية الدولة عن مراجعة صورة المرأة فى كافة ابوات ووسائل الاعلام وضرورة وقف الخطاب المعادى للمرأة أو الذى يقلل من شأنها، ومطالبة الدولة القائمة على الاعلام الرسمى بكافة الوسائل طبقاً لالتزامها القانونى والدستورى عن الاعلام عن اتفاقية منع التمييز بكافة صوره واشكاله ضد المرأة.

ثامناً: انشاء هيئة الرابطة للبرلمانيات السابقات والحاليات واللاحقات على أن تكون العضوية فيها لغير البرلمانيات منتسبة لى نعدهن للترشيح للمجالس النيابية.

تاسعاً: التأكيد على أهمية تغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ليتلاءم مع تطور حركة المجتمع المدنى ويفتح الطريق لنهوض المجتمع.

عاشرأ: المطالبة بتغيير مواد القانون التى تحرم ابناء المرأة المصرية

المتزوجة من اجنبى من الحصول على الجنسية المصرية.

حادى عشر: التأكد على أهمية تنشيط التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات الأهلية باعتباره دعامة اساسية للمجتمع المدنى عبر النوات والمؤتمرات والابحاث والمشاريع المشتركة.

ثانى عشر: مطالبة مركز ابن خلدون او هيئة بحثية اخرى بتوثيق تاريخ وحاضر الحركة النسائية المصرية منذ بداية هذا القرن كجزء من جهود استنهاض ودعم الحركة النسائية استعداداً لاقتحام القرن الحادى والعشرين

ثالث عشر: المطالبة بتصدى كافة مؤسسات المجتمع المدنى والمواطنين على التصدى للتيارات المناهضة للمرأة، والداعية لتقليص دورها فى المجتمع واعادتها الى عصر الحريم.

رابع عشر: ضرورة مكافحة الامية بشكل جاد، والعمل على أن يكون هناك مكان لكل طفل فى سن الالزام واعطاء الأولوية لبناء الأبنية التعليمية مهما كلفنا ذلك، والعمل بكل السبل لمنع التسرب وخاصة للبنات.

خامس عشر: انطلاقاً من النظر الى قضية دعم مشاركة المرأة المصرية، باعتبارها قضية مجتمعية تخص النساء والرجال والاسرة واستقرارها ناشد المجتمعون رجال مصر بدعم ومساندة حقوق المرأة المصرية لمزيد من المساهمة سوياً فى تقديم وتطور المجتمع.

سادس عشر: ضرورة التأكيد على كل المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية على عدم المساس بمكتسبات المرأة فى المشاركة الاقتصادية، وضرورة تقديم التسهيلات التى ينص عليها قانون العمل لتسهيل اداء المرأة لدورها الاقتصادى. كما نؤكد على ضرورة النظر بعين الاعتبار للاعداد الغفيرة من النساء والعاملات فى القطاع غير الرسمى والهامشى فى الريف والحضر وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهن.

الملاحق

تقرير عن اجتماع متابعة

ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي

فندق بلير ١٣ / ١٠ / ١٩٨٤

انعقد اجتماع متابعة ندوة المرأة والتحول الديمقراطي في مصر، يوم الخميس ١٣ / ١٠ / ١٩٩٤ بفندق بلير بالمقطم بين الساعة التاسعة صباحاً والخامسة مساءً، وبحضور ٥٦ مدعواً - مشاركاً. وقد كان المكان المقرر للاجتماع هو مقر مركز ابن خلدون، ولكن نظراً لزيادة عدد الراغبين في المشاركة عما كان متوقعاً، فقد انتقل المشاركون إلى الفندق المذكور الذي يضم قاعات اكبر من تلك المتوفرة في المركز.

انعقد الاجتماع على هيئة ورشة عمل برئاسة د. سعد الدين ابراهيم رئيس أمناء مركز ابن خلدون. وقد تخللها استراحة للشاي (١١٣٠ - ١٢٠٠)، وغذاء (٢٠٠ - ٣٠٠)، وسارت طبقاً لجدول الاعمال المقترح والذي كان المشاركون قد وافقوا عليه.

وفيما يلي ملخص لوقائع الورشة وتوصياتها. (انظر الملاحق التي تحتوى على جدول الاعمال، وأسماء المشاركين، وتوصيات ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي ١٤-١٥/٦/١٩٩٤م).

١. هدف الاجتماع

نوه خطاب الدعوة إلى الاجتماع بأن الهدف منه هو متابعة التوصية

«ثامناً» من توصيات ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي، التي كان المركز قد نظمها فى المدة ١٤-١٥، يونيو ١٩٩٤؛ والتي نصت على:

«إنشاء رابطة للبرلمانيات السابقات والحاليات واللاحقات؛ على أن تكون العضوية فيها لغير البرلمانيات منتسبة، لكى نعدهن للترشيح للمجالس النيابية».

ومن ثم فإن الاجتماع هو لوضع ترتيبات انشاء تلك «الرابطة» أو أى كيان مشابه يؤدى الغرض.

وبعد مناقشات حامية، شارك فيها ثلاث وثلاثون من المشاركين، استقر رأى على توسيع الهدف، بحيث يتضمن جوهر التوصية «ثالثاً»، من توصيات ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي، وهى الأكثر شمولاً، والتي تنص على:

«دعماً للمرأة وتشجيعاً لها فى مجال المشاركة السياسية العامة، من خلال الترشيح فى المؤسسات النيابية والنقابية والشعبية، نوصى باقامة هيئة نسائية مدنية مستقلة تعمل على القيام بالبحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات والتدريب والخدمات، وكافة أشكال دعم المشاركة العامة للمرأة، كإنشاء صندوق يقدم الدعم المادى والمعنوى للنساء المرشحات للمؤسسات النيابية والنقابية.

٢. هيئة نسائية مدنية مستقلة

بعد المناقشات والمداولات، استقر رأى أغلبية المشاركين، على تأسيس هيئة نسائية مدنية مستقلة، تهتم بكل شئون المرأة، والدفاع عن حقوقها، وتوسيع وتعميق اندماجها الكامل والمتساوى فى المجرى الرئيسى للحياة المصرية العامة؛ وذلك بتمكينها من المشاركة الفعالة فى كل أوجه الحياة

العامّة - سياسياً أو اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. كما تم الاتفاق على:

١,٢ أنه مهما كان مسمى هذه الهيئة النسائية المدنية، فإن استقلاليتها عن الأحزاب من ناحية، وعن البيروقراطية الحكومية من ناحية أخرى، هو أمر ضروري، حتى تضطلع برسالتها على خير وجه. ولا يعنى استقلاليتها عن الأحزاب، قصر عضويتها على غير الحزبيين والحزبيات؛ ولكنه يعنى الحيادية الكاملة فى الشئون السياسية الخلافية.

٢,٢ إنه رغم «نسائية» الهيئة المقترحة، فإن عضويتها مفتوحة للرجال وعلى قدم المساواة، ماداموا من المهتمين بشئون ونهوض المرأة، ومن المؤمنين بأهداف الهيئة، والملتزمين بتوجهاتها.

٣,٢ أن أفضل صيغة قانونية للهيئة المقترحة هو أن تكون «شركة مدنية غير هادفة للربح»، أسوة بعدد من الهيئات والمراكز التى تأسست فى السنوات الأخيرة (مثل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، ومركز دراسات المرأة الجديدة، وما إلى ذلك).

٣. مركز دعم حقوق الناخبات المصريات

١,٣ اقترح المشاركون أكثر من خمسة عشر اسماً للهيئة النسائية المدنية المستقلة منها: منتدى الناخبات المصريات، منتدى حقوق المرأة المصرية، ملتقى حقوق النساء المصريات، ملتقى دعم المنظمات النسائية المصرية، رابطة المرأة المصرية، رابطة تنمية قدرات المرأة المصرية، رابطة دعم المرأة المصرية، مركز دعم حقوق الناخبات المصريات، مركز الناخبات المصريات، مركز حقوق المرأة المصرية، المركز المصرى لدعم حقوق الناخبات، هيئة الناخبات المصريات.

٢,٣ بعد اقتراعات أولية، استقرت الآراء على تسميتين هما: مركز دعم حقوق الناخبات المصريات، ومركز حقوق المرأة المصرية، واستمع المشاركون إلى مزايا ومثالب كل من التسميتين. ثم تم التصويت وحازت تسمية «مركز دعم حقوق الناخبات المصريات» بأغلبية تتجاوز الثلثين.

٣,٣ قيل في تفضيل التسمية المذكورة أن وضع لفظ «الناخبات» في التسمية، هو أولاً، أنه يجعل الكيان المقترح متميزاً عن العديد من التنظيمات النسائية الأخرى، ليس فقط في الاسم، وإنما أيضاً في التوجه، حيث يشير إلى أن المدخل الحاسم للنهوض بالمرأة هو «المشاركة» و «التمكين السياسى» كوسيلة للتمكين العام. هذا فضلاً عن أن لفظ الناخبات يضع الهيئة فى مصاف شبكة عالمية واسعة من هيئات مماثلة «للناخبات» تمتد من القلبين إلى الأرجنتين. ويمكن أن تقدم لهيئتنا الوليدة الدعم المعنوى والمادى. وأخيراً فإن هيئة مصرية «للناخبات»، ستكون الأولى من نوعها فى المنطقة، وستحفظ لمصر الريادة فى الوطن العربى والشرق الأوسط..

٤. النظام الاساسى والاشهار

١,٤ اتفق المشاركون على تكليف لجنة من القانونيين الموجودين وبعض المشاركين، لأعداد مسودة نظام أساسى للمركز الجديد، ومسودة عقد تأسيسه كشركة مدنية. على أن ترسل هذه المسودات لكل من شاركوا فى ندوة «المرأة المصرية والتحول الديمقراطى» (١٤-١٥/٦/١٩٩٤)، ومن حضروا ورشة عمل متابعة توصيات الندوة (١٣/١٠/١٩٩٤) للاطلاع عليها وابداء الرأى فيها، وملاً استمارة المشاركة «كمؤسس» لمن يرغب منهم.

٢,٤ فوضت اللجنة أيضاً فى تعديل الاسم لتسهيل التذكر والتداول، على أن يحتوى على لفظى «الناخبات المصريات».

مركز ابن خلدون

للدراسات الإنشائية

١٧ ش ١٢ - المقطم ص. ب. ١٣ المقطم القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت ١٦٦٦٧ / ٥٠٦٠٦٦٢ / ٥٠٦١٠٣٠ - فاكس

ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي

القاهرة ١٤ ، ١٥ يونية ١٩٩٤ - بولمان المعادى

قائمة المشاركين

م	الاسماء	الوظيفة
(١)	د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن	نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الاسبق
(٢)	آ. ابراهيم عيسى	صحفى
(٣)	د. أحمد صبحى منصور	استاذ سابق بجامعة الأزهر
(٤)	لواء. أحمد فخر	رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط
(٥)	آ. اسعاد حسنين ضميره	عضو مجلس الشعب سابقا (الوادى الجديد)
(٦)	آ. أفكار الخراشلى	صحفية بالأهرام
(٧)	آ. الفت كامل	عضو مجلس شعب سابقا
(٨)	آ. امال عبد الكريم	عضو مجلس شعب سابقا (اسوان)
(٩)	د. امانى قنديل	باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
(١٠)	آ. أمير سالم	رئيس مركز الدراسات والمطومات القانونية لحقوق الانسان
(١١)	آ. أميرة بهى الدين	محامية وعضو لجنة المرأة فى المنظمة المصرية لحقوق الانسان
(١٢)	د. امينة الجندى	الأمين العام للمجلس القومى للأمومة والطفولة
(١٣)	آ. أمينة النقاش	كاتبة وصحفية بالأهالى
(١٤)	آ. أمينة شفيق	نقابية
(١٥)	د. باربارا ابراهيم	الممثل الاقليمى لمجلس الشكان فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا
(١٦)	آ. بثينة الطويل	محامية وعضو مجلس شعب سابقا
(١٧)	آ. تهانى الجبالى	محامية وعضو مجلس نقابة المحامين العامة
(١٨)	آ. ثريا لبنة	عضوة مجلس الشعب
(١٩)	آ. جليلة عواد حسين	عضوة مجلس الشعب (جنوب سيناء)
(٢٠)	د. جهاد عوده	مدير مركز دراسات التنمية السياسية والفرولة
(٢١)	آ. حبيبة سحطب	عضو مجلس الشورى

مفكر سياسى	أ. خليل عبد الكريم	(٢٢)
رئيس لجنة الاسكان بالحزب الوطنى بالجيزة وعضوة مجلس الشعب سابقاً.	أ. رابوة عطية	(٢٣)
عضو مجلس الشعب سابقاً. (بنى سويف)	أ. زينب محمد عبد الحميد	(٢٤)
مسئولة لجنة قضايا المرأة فى المنطقة المصرية لحقوق الانسان	د. سحر محمود	(٢٥)
عضو مجلس ادارة جمعية نهضة مصر	د. سعد الشاذلى	(٢٦)
اقتصادي ورئيس جمعية النداء الجديد	د. سميد النجار	(٢٧)
امينة المرأة باسيوط وعضوة مجلس الشعب سابقاً	أ. منكنة ثابت	(٢٨)
استاذ بالجامعة الامريكية - القاهرة	د. سلوى شعراوى جمعة	(٢٩)
مدير عام بالشهر العقارى بالمنيا وعضو مجلس الشعب سابقاً.	أ. سماء عطيه	(٣٠)
كاتب ورئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب	د. سمير سرحان	(٣١)
مديرة برامج المرأة بالهيئة الكندية للتنمية الدولية	أ. سهى عبد القادر	(٣٢)
وكيل وزارة التربية والتعليم بمرس الليان	أ. سهير الهراوى	(٣٣)
عضو مجلس الشعب سابقاً. وعضو مجلس شورى حالياً	أ. سهير جليانة	(٣٤)
عضو لجنة مركزية بحزب التجمع عضوة مجلس الشعب سابقاً.	أ. شاهدة مقلد	(٣٥)
عضوة مجلس الشورى سابقاً.	د. شفيقة ناصر	(٣٦)
استاذ بكلية التربية - جامعة عين شمس	د. ضياء الدين زاهر	(٣٧)
طبيب - عضو بجمعية نهضة مصر الطبية	د. عادل احمد	(٣٨)
نقابية	أ. عايدة فهمى	(٣٩)
استاذ مساعد بكلية التربية النوعية - جامعة قناة السويس	د. عبد الحميد صفوت	(٤٠)
استاذ الطوم السياسية - بكلية الاقتصاد والطوم السياسية	د. عبد المنعم المشالم	(٤١)
محامى	أ. عريان نصيف	(٤٢)
من قيادات العمل الاجتماعى والنسائى	هزينة حسين	(٤٣)
محامية عضوة مجلس الشعب سابقاً. (طنطا)	أ. عنايات ابو اليزيد يوسف	(٤٤)
مديرة اليونيسيف	د. فاطمة خفاجى	(٤٥)
كاتبة	أ. فاطمة المعول	(٤٦)
نقابية	أ. فاطمة عنان	(٤٧)
عضوة مجلس الشعب.	أ. فايدة كامل	(٤٨)
كاتبة ورئيسة الاتحاد النسائى التقدمى	أ. فريدة النقاش	(٤٩)
رئيسة جمعية اهلية ببيرو سعيد	أ. فوزية الخضيرى	(٥٠)
عضوة مجلس الشورى.	أ. كريمة العروس	(٥١)
عضوة مجلس الشعب سابقاً.	أ. ليلي حسن	(٥٢)
استاذ الاجتماع بجامعة الزقازيق	أ. ليلي عبد الوهاب	(٥٣)
نقابية	أ. ليلي قنديل	(٥٤)
باحثة	أ. مارلين تانرس	(٥٥)
مؤسسة فورد	د. مارلين نصر	(٥٦)

رئيس جمعية نهضة مصر الطبية	د. مجدى ثاقب	(٥٧)
خبير بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	د. محمد السيد سعيد	(٥٨)
مفكر اسلامى	أ. محمد سعيد المشتهرى	(٥٩)
مفكر اسلامى	لواء محمد شبل	(٦٠)
رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سابقاً	د. مختار هلوقة	(٦١)
مدير المعهد الديبلوماسى	د. مصطفى الفقى	(٦٢)
صحفى بجريدة البيان - دى	أ. مصطفى كمال	(٦٣)
وكالة رويترز	أ. منى الطحاوى	(٦٤)
صندوق الامم المتحدة للأشطة السكانية	أ. منى حناتة	(٦٥)
صحفية بالأهرام	أ. منى رجب	(٦٦)
محامية - ومن قيادات العمل النسائى	أ. منى ذو الفقار	(٦٧)
عضو مجلس ادارة الاتحاد النسائى الدولى	أ. منى قرشى	(٦٨)
استاذ بالجامعة الامريكية عضوة مجلس الشعب	د. منى مكرم عبيد	(٦٩)
مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية	د. نازلى معوض	(٧٠)
الهيئة الطبية للمرأة العربية وعضو مجلس شورى سابقاً	د. نبيلة الايراشى	(٧١)
أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان	أ. نجاد البرعى	(٧٢)
المدير التنفيذي لمركز ابن خلدون للدراسات الانسانية	د. نعمت الله جنيحة	(٧٣)
استاذة جامعة وعضو الحزب الوفد	أ. نوال عفيفى	(٧٤)
رئيسة تحرير مجلة كل الناس	د. هالة سرحان	(٧٥)
الصندوق الاجتماعى للتنمية	أ. هالة عمر	(٧٦)
مؤسسة فورد	أ. هبة الخولى	(٧٧)
رئيسة رابطة المرأة العربية	د. هدى بدران	(٧٨)
عضوة مجلس الشعب	أ. وجيهة الزليمانى	(٧٩)
عضوة مجلس الشعب	أ. وداد شلى	(٨٠)
تقايية - سابقاً	أ. ودار متزى	(٨١)
خبير اعلامى	أ. يحيى ابو بكر	(٨٢)
من قيادات العمل الاجتماعى وخبير سابق بالامم المتحدة	أ. يحيى درويش	(٨٣)

كشف بأسماء السادة المشاركين في

ندوة المرأة المصرية والتحول الديمقراطي

فندق بولمان المعادي ١٤ / ١٥ يونية

د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن

٩ ش طلعت حرب - القاهرة

ت: ٣٩٣٢٩٥٢

أ. أحمد بدوي

صحفي ٨ ش ٢٨١ المعادي الجديدة، القاهرة

عنوان المنزل ٣٢ ش أبو المحاسن الشاذلي - العجوزة

ت منزل: ٣٥١٥٩٧٧

ت عمل: ٣٥٣٣٤٧٨

فاكس: ٣٥٢٥١٥٠

د. أحمد حسين ابراهيم

مستشار بمعهد التخطيط القومي

١٥ ش المبتديان - السيدة زينب - القاهرة

ت منزل: ٣٥٤٧٠٨٠

ت عمل: ٢٦٣٣٦٩٤ - فاكس ٢٦٢١١٥١

د. أحمد صبحي منصور

باحث

٨ ش فواز من شارع المعاهدة - المطرية

ت منزل ٢٥٣٣.٦٦

أ. اسعاد حسنين ضميره

مدير حسابات بوزارة المالية

فيلا صلاح الدين - فيلا رقم ١ الوادى الجديد

ت منزل: ٩٠٠٤٧٢

ت عمل: ٩٠١٥٩٣

أ. أشرف بيدس

مدير تحرير نشرة المجتمع المدني

٣١ ش محمد عثمان - بولاق الدكرور - الجيزة

ت منزل: ٣٣٠٣٣١٢

ت عمل: ٥٠٦١٦١٧

فاكس: ٥٠٦١٠٣٠

السيد محمد كمال حموده

خبير بالمركز الاقليمي لتعليم الكبار

المنوفية - الباحور - ش الصحة المدرسية

ت منزل: ٣٨٤٤٧٩

ت عمل: ٣٥١٥٩٦

أ. ألفت كامل

عضو مجلس الشعب - سابقاً

ش ٨١ رقم ٤٦ - المعادي

ت منزل: ٣٥١٤٠٠٧ - ٣٥٠٦٧٣٠

ت عمل: ٩١٨٩٠٦

أ. امال عبد الكريم

ديوان عام محافظة اسوان

فاكس ٣٢٤٢٧٨

ت: ٣٢٢٨١٢ - ٣٢٤٢٧٨

د. امال عبد الهادي

١١٩ ب المشروع السويسري - مدينة نصر

تليفون ٢٦٣٩٩٤٣ - ٢٧١٣٢٣٤

د. امانى قنديل

١٥ ش امين سامي - القصر العيني

فاكس ٣٤٠٨٠١٣

ت: ٣٤٠٨٠١١ - ٣٤٠٥١٩٦ - ٣٥٥٨٦٢٨

أ. أمير سالم

محام - العمل: ٧ ش الحجاز - مصر الجديدة

ت عمل: ٢٥٩٦٦٢٢

فاكس: ٢٥٩٦٦٢٢

أ. أميرة محمود بهى الدين عبد الله
محامية

٤ ميدان ابن الوليد - الدقى - ت منزل ٣٤٩٦١٦٦
عمل: ٣٠ ش عدلى - النور الرابع - شقة ١٠
ت عمل: ٣٩٣٠٤٦٧ - فاكس ٣٩٣٠٤٦٧

أ. أمين مبارك
٢ ش مصدق - القاهرة
ت: ٣٥٤٧٥١٤ - ٥٧٢٠٧٢٤ - ٣٤٩٣٣٢٠

أ. أمينة محمد شفيق يوسف
صحفية
٩ ش معروف شقة ١٤ - القاهرة

أ. أنوار فؤاد
١٢ ش صلاح الدين - مصر الجديدة - القاهرة
ت: ٦٦٠١٤٩

أ. أفكار الخرادلى
جريدة الاهرام - ش الجلاء
فاكس: ٥٧٨٦١٢٦
ت: ٥٧٨٢١٠٠

أ. ايفيت فايز

باحثة

مركز ابن خلدون ١٧ ش ١٢ المقطم

ت منزل: ٢٦٢٦٥٠

أ. أيمن خليفة

باحث

٣٤ ش الشهيد عبد المنعم اسماعيل

ت منزل: ٢٩٠١١٧٢

د. باربارا ابراهيم

المجلس الدولى للسكان

٦ أ ش الجيزة

ت ٥٧٠١٣٧٣ - ٣٥٠٥٥٤٧

أ. بثينة احمد الطويل

محامية بالنقض

٤٧ طريق الحرية بالأسكندرية

ت منزل: ٤٩٣٨٣٨٠

ت عمل: ٤٩٣٥٠٣٠ - ٤٩٣٣٣٣٢

أ. بسمة صلاح الدين

٨ ش احمد فخرى - مدينة نصر - المنطقة السادسة

ت: ٤٠٢٨٧٣١

أ. بهيرة مختار

صحفية

١٨١ ش التحرير - باب اللوق - عمارة استراند - القاهرة

ت منزل: ٣٥٥٣.٧٢

ت عمل: ٥٧٨٦١٠٠

فاكس ٥٧٨٦١٢٦

أ. بهجت لحد

قنصل لبنان - ١٠ سليمان اباطة

ت منزل: ٣٣٦٠.٣٣

أ. بهى الدين حسن

٣٠ ش عدلى - الدور الرابع - شقة ١٠

ت: ٣٥٤٣٧١٥

أ. بهيرة مختار حسين

صحفية

١٨١ ش التحرير عمارة استراند

ت منزل: ٣٥٥٣.٧٢

ت عمل: ٥٧٨٦١١٩ - ٣٣٩١.٢١ فاكس - ٥٧٨٦.٢٣

أ. تهانى محمد الجبالى

محامية

٩ ش الفلسفية - الدور الرابع شقة ٨ جاردن سيتى

طنطا ش جرجس ابراهيم متفرع من ش الحريرى رقم ٤ الغربية

ت منزل: ٣٤٧١٧٨ طنطا.

أ. حازم حنفي

دبلوماسي

سفار مصر بنيال

١٨ ش لوساكا - مدينة نصر

المنطقة السادسة ت منزل ٤٠١٨٩١٦

أ. حبيبة سحلب

فيلات هيئة قناة السويس - فيلا ٤٨ - ش عرابي

بور سعيد

ت: ٣٨٦٢٦٠ - ٣٣٦٢٧٠ - ٣٨٦٢٧٠

أ. حسنية محمد سليم

أمين صندوق جمعية الشابات المسلمات

بنى سويف ٦ ش فتحى بمقبل

ت منزل: ٢٢١٥٤٤ - ٨٢

ت عمل: ٣٢٣٥٢٥ - ٨٢

أ. حمدى صالح

الخارجية - وزير مفوض بالخارجية

ت ٣٥٥٠٩٥٧ - ٥٧٤٩٦٨٣ - ٣٤١٧١٦٥

أ. جميلة على رجاء
مساعد المستشار الاعلامي
٢٨ ش أمين الرافعي ميدان المساحة
ت منزل: ٣٤٩٠٩٩٤ - فاكس ٣٤٩٠٥٢٩
عمل: ٢١ ش دجلة المهندسين

أ. جليلة عواد حسين
جنوب سيناء - طور سيناء
عمارة ٢٨ مساكن التمليك
ت: ٢٦١٥١٣٠ - ٧٧٠٨٤٣ - ٢٢٧٣٣٥

د. جهاد عودة
٤٨ ش جزيرة العرب - المهندسين

أ. خالد احمد محمد فياض
باحث
ت: ٥٠٦٠٦٦٢

د. خالده فهمي
مؤسسة فريدريش ليبرت
٣١ ش لبنان
ت: ٣٥١٠٧٥٢ - ٣٤٧٤٥٣٢
فاكس ٣٤٤١٧١١

أ. راوية عطية

عضو مجلس الشعب سابقا - لجنة السكان والتنمية بالجيزة
٣٣ ش هارون - الدقى - ت: ٣٤٨٥٣٦٦ ت عمل: ٣٤٨١٥٩٢

أ. زينب جمال حسين
الجامعة الامريكية بالقاهرة
مركز البحوث بالجامعة
ت: ٣٥٧٦٩٦١

أ. زينب محمد عبد الحميد
٢ ش الامام مالك - حى الرمد - بنى سويف
ت: ٣٢٣٥٢٥

د. زينب شاهين
مديرة ادارة المرأة الصندوق الاجتماعى للتنمية
١٤ ش المتحف الزراعى العجوزة
ت منزل: ٣٦١٠١٥١
عمل ١ ش وادى النيل بالمهندسين
ت عمل: ٣٠٣٠٨٩٢ فاكس ٣٠٣٠٨٩١

د. سامية مصطفى خشاب
كلية الاداب - قسم الاجتماع - جامعة القاهرة
ت: ٣٤٨٣٦٢٧

د. سحر حافظ

٦ ش احمد نجيب هاشم - مصر الجديدة

ت: ٣٦٢٠٤٦٧ - ٣٤٧٣٦٥٥

د. سعد الدين ابراهيم

١١ ش عرابى - المعادى - القاهرة

ت منزل: ٣٥٠٥٥٤٧ - ت عمل ٥٠٦٠٦٦٢

د. سعد توفيق الشاذلى

جمعية نهضة مصر الطبية

٦ ش على عبد العال متفرع من ش العشرين - مذكور

فيصل - الجيزة - ت منزل: ٥٨٥٣٩٠٩

ت عمل: ٨٦١٧٠٢ - فاكس: ٨٦١٧٠٢

أ. سعادة محمود محمد عبد الباقي

مدير انتاج بدار الشروق

٨ ش سيويو المصرى خلف مسجد رابعة العدوية

٢١ ش دمنهور ميدان الجامع - مصر الجديدة

ت منزل: ٢٤٨٦٦٥٦

ت عمل: ٢٦٢٣٣٩٨

د. سعيد النجار

استاذ بجامعة القاهرة

١٢ ش رشدان - الدقى - القاهرة

ت منزل: ٣٤٩٠٥٥٢

ت عمل: ٧٠٤٢١٣

فاكس: ٣٦٠٨٨٩٦

د. سلوى شعراوى جمعة

الجامعة الامريكية بالقاهرة

١١٣ ش القصر العينى - مركز بحوث الجامعة

٢٩٠٨٢٧٥ - ٣٥٧٦٧٤٢

أ. أسماء الحاج ادهم عليه

محافظة المنيا - أرض سلطنة

ش ٦ - عمارة رقم ٤

ت: ٣٢٢١١٦٠ - ٣٢٢٦٤٩

أ. سكينه ثابت

٢ شارع على مبارك - شركة قلته - اسيوط

ت: ٣٣٤١٧١ - ٣٣٤٩٦٢

د. سهى عبد القادر

١٨ ش المنصور محمد

منزل: ٨ ش فواز من شارع المعاهدة - المطرية

ت منزل: ٠٥٧٨٤٣٣

ت عمل: ٣٤٠١٩٢٤

أ. سهير جلبانة
٢٤ ش طرابلس متفرع من عباس العقاد
مدينة نصر - ت: ٣٤٢٧٢٥

أ. سهير عبد الله الهوارى
٨ ش عبد الرحمن فهمى - جاردن سيتى - القاهرة
ت: ٣٥٥٦٣٢٧ - ٣٥٢١٦١١

شاهنדה مقلد
عضو مجلس ادارة اتحاد الفلاحين المصريين
١ ش كريم الدولة بالقاهرة
٨ ش الدكتور احمد فخرى - مدينة نصر
ت منزل: ٤٠٢٨٧٣١
ت عمل: ٥٧٥٩١١

د. شريف حتاتة
٢٥ ش مراد - الجيزة
ت: ٥٧٢٣٩٧٦

د. شفيقة ناصر
عمارة ٥٠ - ١ ش الدقى -
مدخل خلف العمارة - بجوار سنترال الدقى
ت: ٨٤١٠٨٨ - ٥٧٠٣٠١٨

أ. شكرى فؤاد
سفير بوزارة الخارجية
١١ ش الثمار الخارجية مسبيرو
١١ ش الثمار شقة ٧ المهندسين
ت منزل: ٧٠٤٥٤٨
ت عمل: ٥٧٤٩٨٣٤

د. ضياء الدين زاهر
١٨ ش جمال الدين الشيال
الحى السابع - مدينة نصر
ت: ٦٠٩٠٥٥

د. عادل احمد
جمعية نهضة مصر الطبية
١٧ عمارات الضباط - ش الهرم - جيزة
ت: ٣٥٧٣٦٠ - ٣٥١٨٩٢٣

أ. عادل أمين
مترجم
٨ ش الدكتور محمود عزمى - الزمالك
ت: ٣٤١٣٠١٥

أ. عايدة فهمي
٦٩ ش مصر والسودان - حدائق القبة - القاهرة
ت: ٢٨٢٤٨٩٥

د. عبد الحميد صفوت
١١ ش سليمان الفارسي - مصر الجديدة
ت: ٣٤٥١١٦٦

د. عبد اللطيف وهبه
صحفية الاهالى
٢٣ ش عبد الخالق ثروت
فاكس ٣٩٠٠٤١٢
: ٣٩٣٠٩٦٤

د. عبد المنعم المشاط
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ت: ٥٧٢٨٠٥٥ - ٣٦٢٢٤٠٨

أ. عريان نصيب
٢٥ ش سعد الدين - طنطا
محافظة الغربية
ت: ٣٣١٦٢٣ - ٣٣١٦٢٣

د. عزيزة حسين

١٨ ب ش ١١ - المعادي

ت: ٥٩١٤٥١٥ - ٣٧٥١٦٧٥

أ. عطيات الابنودي

٣ ب عمارات الشرق للتأمين - أمام المدخل الرئيسى للحديقة الدولية

مدينة نصر

ت: ٣٣٠٦٨٢٠ - ٣٦٣٣٦٤٢

أ. عنايات أبو اليزيد

طنطا - ١ ش انور - بجوار معهد اللاسلكى - غربية

ت: ٣٣٤٨٨٩ - ٣٣٢٢٢٣

غبريال شوقة

عمارة ١٤٩ شقة ١٠ - المعادي الجديدة

صقر قريش

ت: ٣٥٣٧٦٧٠

أ. فريدة النقاش

١ ش كريم الدولة - ميدان طلعت حرب

حزب التجمع

ت: ٣٩٢٢٤٨ - ٣٤٧٦٢٤٨

أ. فاطمة خفاجي
منظمة اليونسيف
٨ ش عدنان صدقي - الدقي
ت: ٧٠٠٨١٥ - ٧١٠٥٧٨ - ٢٥٩٤٣٨٨

أ. فاطمة عنان
٢ ميدان السواح - كوبري القبة
ت: ٢٥٨٥٦٦٠

أ. فاطمة المعدول
١٩ ش الأطباء - المهندسين
ت: ٣٦٠٩٩٥٦

أ. كريمة العروسي
٥٢ ش عبد الخالق ثروت
الدور السابع - شقة ٧٦
ت: ٣٩١٣٢٤٤ - ٣٩٣٦٢٦٦

أ. ليلي قنديل
١ ش عبد اللطيف المكباتي
خلف المستشفى هليوبوليس - الدور الثالث
ت: ٢٤٣٣٧٣٧ - ٢٤٢٠٨١٦

أ. ليلي حسن
مركز الخدمات المتكاملة بالزقازيق
ص.ب: ٢١ - الزقازيق
ت: ٣٢٥٨٠٧ - ٣٢٣٨٠٧ - ٣٣٢٧٢٨

د. ليلي عبد الوهاب
٩ ش الشهيد جلال حجاج - كلية البنات - مصر الجديدة
ت: ٢٩١٩٧٥٣

أ. ليلي الطويل
٥٠ ش قصر النيل - القاهرة
ت: ٣٩١٣٧٩٦ - ٣٥٥٧٦٨٨

أ. منال لطفى
ت: ٣٥٤٣٧١٥

أ. مها عبد الحميد مأمون
٦ ش ٦٢ - المعادى
ت: ٧٧١١٢٥ - ٣٥٠٠٨٣٦

أ. مختار هلودة
٤ ش محمود صدقى - الزمالك
ت: ٢٦٣٧٤٧

ل. محمد شبل
١٧ دار الشرق - مدينة الزهراء الحلمية
ت: ٢٤٥٤٦٩١

د. محمد سعيد المشتهدى
٢٧٥ ش النزهة - مصر الجديدة
فاكس ٢٤٨٢٣٩٩ - ت: ٢٤١١٥٠٥

أ. مارلين تادرس
٧ ش الحجاز - ميدان روكسى - مصر الجديدة
ت: ٢٥٩٦٦٢٢

د. منى قرشى
٣ ش احمد باشا - جاردن سيتى
ت: ٣٥٥٠٦١٦
د. محمد السيد السعيد
مركز القاهرة لحقوق الانسان - جاردن سيتى
ت: ٣٧٥٩٢١٤

أ. منى نوال الفقار
١٢ ش المرعشلى - الزمالك
مكتب الشقانى للاستشارات القانونية
ت: ٣٤٠٣٣٣١ - فاكس ٣٤٢٠٦٦١

د. مصطفى الفقى

٤ ش الشهيد محمد ابو سالم - مصر الجديدة

ت: ٣٥٨٥٨٤٦ - ٢٩٠٥٠٤٠

د. مجدى ثاقب

١٧ عمارات الضباط - ش الهرم - جيزة

ت: ٣٥١٨٩٢٣ - ٨٦١٧٠٢

د. منى مكرم عبيد

١٤ ش الجزيرة - الزمالك

ت: ٣٤٠٧٦٤٦

د. نازلى معوض

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تليفون: ٦٢٠٩٩٨ - ٣٨٦٥٣٣

د. نبيلة الابراشى

٧٣ ش ايران - الدقى - ناصية محيى الدين ابو العز

الدور الأول - شقة ٣

تليفون: ٣٤٩٧٠١٧ - ٧٠٢٦٨٨

د. نبيلة شكرى

١١ ش الثمار - المهندسين

تليفون: ٧٠٤٥٤٨

أ. نجاد البرعى
٨ ش متحف المنيل
الدور العاشر - شقة ٢٣
فاكس: ٣٦٢١٦١٣ - ٣٦٢١٦١٣

أ. نجلاء احمد عبد الحفيظ
بكالوريوس تجارة
١٧ ش محمد نجيب - المهندسين
ت منزل: ٣٠٢٢٥٦٠

د. نجوى ابراهيم
٥١ مساكن صقر قريش - شيراتون
فاكس ٢٦٩٢٨٨٤
تليفون داخلى: ٤٧٥ - ٣٥٤٣٠٠٠ - ٢٦٩٢٨٨٤

أ. ندى مصطفى محمد على
باحثة - مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
٢ ب ش يوسف الجندى، ش ١٧
ت: ٢٥٤٣٧١٥

د. نرفانا خضر
مستشار ومدير قائم باعمال برامج اسكندرية - الصندوق الاجتماعى للتنمية
١٣ ش القس ميخائيل ابادير - رشدى - الاسكندرية
العمل: الصندوق الاجتماعى ش حسين حجازى - القاهرة

ت عمل: ٣٥٤٥٠٣٥ - فاكس ٣٠٣٠٨٩١

أ. نصر انور زغلول

صحفى - جريدة الأهرام - الشؤون العربية

ت منزل: ٢٥٧٨٨٠٤ - ت عمل: ٥٧٨٦١٠٠

د. نوال السعداوى

كاتبة - طيبة

٢٥ ش مراد الجيزة

ت منزل: ٣٥١٥٨٩٠ - ٢٠٣٧٣٧٨

د. نوال عفيفى

١٣ ش البطل احمد عبد العزيز — العجوزة

تليفون: ٨٤١٠٨٨ - ٣٤٤١٥٩٣ - ٣٤٤١٨٧١

أ. هانى الحسينى

استشارى مالى واقتصادى

٥ ش الشريف - روكسى

ت منزل: ٤٥٥٦٣١٢

عمل: ١٠ ش محمد صدقى - باب اللوق

ت: ٣٩٣٠٥٢١ - فاكس ٣٩٢٢٨٨

أ. هانى سيد احمد

اخصائى نفسى

٤٠ سكة احمد شهاب الدين - رمسيس

ت منزل: ٥٩١٢٤٦٥
عمل: مستشفى د. عمر شاهين للصحة النفسية

د. هبة الخولى
باحثة اجتماعية
١٥ ش مديرية التحرير - جاردن سيتى
ت منزل: ٣٥٠٢٢٦٧
فاكس: ٣٥٦٠٣٠٥

أ. هبة رؤوف عزت
مدرس مساعد علوم سياسية - جامعة القاهرة
١٣ ميدان التحرير - القاهرة
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
ت عمل: ٥٧٢٨٠٥٥

أ. هويدا محمود
٢٥١١ ش القصر العينى
ت: ٢٥٥٩١٩٠

أ. وجيهة الزلبانى
دمنهور - شارع ابراهيم الدسوقى - امام مديرية الأمن
شركة البحيرة للاستيراد والتصدير
ت: ٣٣٦٧١٩ - ٣٤٠٥٨٨

أ. وداد شلبي
٢ ش النصر - اسكندرية
الشركة المصرية للملاحة البحرية
ت: ٤٨٣٨٥٦٣ - ٨٤٠٤٥٠

أ. وداد متری
٢ ش السباق - شقة ٦ - مصر الجديدة
ت ٢٤٥٣٦٦٦

أ. يحيى ابوبكر
٤٤ ش الزهراء - الدقى
ت: ٣٤٩٧٥٢٦

د. يحيى حسين درويش
عضو مجلس أمناء مركز ابن خلدون والمدير الاقليمي لمنظمة اليونيسيف
بالشرق الأقصى
٥٠ ش الحرية - مصر الجديدة

اللائحة التنفيذية التي أقرتها الجمعية

العمومية الأولى للهيئة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٥م

أولاً: أحكام ومبادئ عامة

مادة ١:

الإسم: هيئة دعم الناخبات المصريات (هدا)، وشعارها «صوتك يبني وطنك».

المركز الرئيسي: مدينة القاهرة

مادة ٢: المقر المؤقت: ١٧ ش ١٢ المقطم - القاهرة

مادة ٣: أغراض الهيئة:

- (١) تقوم الهيئة بتأهيل ومساندة العناصر النسائية لخوض الحياة العامة والانتخابات، وخصوصاً الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية.
- (٢) كما تقوم الهيئة بمساندة العناصر النسائية التي تخوض المعارك الانتخابية بكافة الوسائل الثقافية والإعلامية والمادية التي تحفز نساء مصر - وخاصة الشابات منهن - على المشاركة العامة (قيد - تصويت - ترشيح)، عن طريق السبل التالية:

(أ) توفير المعلومات القانونية الخاصة بحقوق المرأة فى التشريعات المحلية والوطنية والمواثيق الدولية، وغيرها من المعلومات التى تدعم حركة المرأة فى الحياة العامة.

(ب) القيام بالبحوث والدراسات والنشرات والمؤتمرات والتدريب وتقديم الخدمات.

- ويجوز للهيئة التعاقد مع الهيئات المحلية والدولية لتقديم خدماتها وتحقيق أغراضها، كما يجوز للهيئة تقديم خدماتها بدون مقابل.
- يجوز للهيئة إنشاء فروع لها خارج مدينة القاهرة.

ثانياً: الهيكل التنظيمى للهيئة

يتكون الهيكل التنظيمى للهيئة من:

(١) الجمعية العمومية.

(٢) مجلس الأمناء.

(٣) هيئة المكتب.

(١) الجمعية العمومية:

هى أعلى سلطة للهيئة وتختص بالآتى:

- مناقشة تقرير أعمال مجلس الأمناء خلال العام.

- مناقشة وإقرار سياسة الهيئة.

- مناقشة الحساب الختامى والميزانية.

- انتخاب مجلس الأمناء.

- مناقشة وإقرار الخطط الموضوعة من قبل مجلس الأمناء.

- تسمية مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.

- يجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادى بناء على طلب

ثلثى أعضاء مجلس الأمناء، أو بناء على طلب موقع من ١/٤ (ربع) أعضاء الجمعية.

- تأخذ جميع قرارات الجمعية العمومية بنظام الأغلبية المطلقة.
- تنعقد الجمعية العمومية مرة كل عام ويكون نصابها صحيحاً في حالة حضور الأغلبية المطلقة، وفي حالة عدم انعقادها تدعى للإجتماع بعد ساعة، ويكون نصابها صحيحاً بحضور عدد يماثل ضعف عدد مجلس الأمناء.
- يجوز للجمعية العمومية سحب الثقة من مجلس الأمناء بثلثي الأعضاء.
- يتم إخطار الأعضاء بميعاد الجمعية العمومية بخطاب مسجل أو بالنشر في إحدى الصحف الرسمية.

(٢) مجلس الأمناء:

- يتكون مجلس الأمناء من احد عشر عضواً ويتم انتخابهم بالاقتراع السرى كل عام، ويجتمع مرة كل ثلاث شهور على الأقل.
- وفي حالة غياب أى عضو أو خلو مكانه بالإستقالة أو الهجرة أو بعدم حضور جلستين لمجلس الأمناء بدون عذر، يتم شغل مكانه عند إنعقاد أول جمعية عمومية:

- تتلخص مهام مجلس الأمناء فى:

- (١) اختيار وتعيين مدير تنفيذى متفرغ.
- (٢) اقتراح الخطط والسياسات العامة للهيئة، وتقديمها للجمعية العمومية ثم متابعة تنفيذها.
- (٣) تقديم التقرير السنوى لنشاط الهيئة للجمعية العمومية شاملاً الموازنة والحساب الختامى.
- (٤) النظر فى قبول التبرعات المالية غير المشروطة المقدمة للهيئة.
- (٥) إقرار الإيرادات والمصروفات للهيئة.
- (٦) اختيار وتحديد الهيئات محل التعاقد، سواء كانت محلية أو دولية.
- (٧) النظر فى طلبات العضوية كل ثلاثة شهور.
- (٨) ويجوز لمجلس الأمناء تشكيل لجان عمل مؤقتة تعنى بالموضوعات أو

المهام الخاصة، وتكون عضويتها من الجمعية العمومية.

(٩) الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية.

(٣) هيئة المكتب:

- تتبثق من مجلس الأمناء وتتكون من خمسة أعضاء يجتمعون شهرياً لمتابعة الأداء اليومي للهيئة.
- تشكل هيئة المكتب من:
 - * رئيس مجلس الأمناء ويختص بالآتي:
 - دعوة مجلس الأمناء للإنعقاد.
 - مراجعة التقارير والبيانات الصادرة من الهيئة.
 - متابعة انجاز الخطط.
 - التحدث الرسمي باسم الهيئة وتمثيلها لدى الجهات الرسمية والقضائية.
- * الأمين العام:
 - ينوب عن الرئيس في حالة غيابه.
 - يمثل الهيئة في البرامج المشتركة.
 - التنسيق في تنفيذ البرامج مع الأفراد والمؤسسات.
- * أمين الصندوق ويختص بالآتي:
 - وضع النظم الكفيلة بالمحافظة على أموال الهيئة وتحديد أوجه إنفاقها وفقاً للسياسات التي يقرها مجلس الأمناء.
 - إعداد التقرير المالي السنوي، وتقديمه للجمعية العمومية متضمناً أوجه مصادر الأموال وأوجه إنفاقها بشكل مفصل.
- مسئول مسئولية تضامنية مع رئيس المجلس في التوقيع على الشيكات.
- * مسئول العضوية:
 - تلقى طلبات العضوية وعرضها على مجلس الأمناء لإقرارها كل ثلاثة شهور.

- إنشاء وتنظيم سجل العضوية.
- تنشيط العمل من أجل تنشيط العضوية.
- * مسئول الإعلام والاتصال ويختص بالآتى:
- الاعلام عن الهيئة وأهدافها ونشاطها لدى الأفراد والمؤسسات الدعائية المختلفة.
- توجيه الإعلام عن خدمات الهيئة للمستفيدين منها.
- توفير السبل الثقافية والإعلامية لتحقيق أهداف الهيئة.
- ثالثاً: عضوية الهيئة:**
- العضوية فردية من الجنسين:
- * شروط العضوية:
- (١) أن يكون العضو نشطاً فى مجال العمل العام.
- (٢) أن يكون موافقاً على أهداف وأنشطة وسياسة ولائحة الهيئة.
- (٣) أن يتقدم العضو بطلب إنضمام.
- (٤) أن يتم تزكية العضو طالب العضوية من عضوين آخرين بالهيئة.
- (٥) أن يسد قيمة العضوية.
- (٦) يستخرج للعضو كاريته.
- * ويجوز لمجلس الأمناء قبول عضوية مؤسسات مصرية، تقبل أهداف الهيئة، ويكون للمؤسسة الحق فى حضور الجمعية العمومية ولمنوبها حق التصويت كأى عضو طبيعى.
- * قيمة اشتراك العضوية:
- ٢٠ جنية سنوياً للفرد، ١٠٠ جنية للمؤسسة، ويجوز أن تتغير قيمة الاشتراك بناءً على قرار من الجمعية العمومية. لمجلس الأمناء الحق فى إعفاء أو تخفيض قيمة الإشتراك للحالات الخاصة.
- تنشر أسماء السادة الذين قبلت عضويتهم بنشرة الهيئة.

* إسقاط العضوية:

- تسقط العضوية عن العضو بقرار من مجلس الأمناء للأسباب الآتية:

(١) الوفاة.

(٢) الاستقالة المكتوبة، وإذا كانت مسببة، لا يجوز قبولها قبل التحقيق فيما

أبداه العضو من أسباب، وتعرض على الجمعية العمومية.

(٣) في حالة تخلف العضو عن سداد قيمة الاشتراك عامين متتالين.

(٤) التغيب عن حضور جلستين لجمعيتين عموميتين.

رابعاً: موارد ومضروفات الهيئة:

* أولاً: موارد الهيئة:

(١) اشتراكات العضوية.

(٢) التبرعات من داخل مصر.

(٣) التعاقدات مع الغير (محلياً - دولياً).

(٤) إيرادات النشرات والمطبوعات الخاصة بالهيئة.

يفتح حساب باسم الهيئة بأحد البنوك، توضع فيه موارد الهيئة).

* ثانياً: المضروفات:

- لا تصرف أية أموال إلا على أغراض ونشاطات الهيئة، وطبقاً للأنحة

المالية التي تعد لهذا الغرض وتعتمدها الجمعية العمومية.

محضر فرز أصوات

انتخابات امراء ورئاسة هيئة

دعم الناخبات

- تم ضبط بيانات عدد المصوتين «٤٦» وهم اعضاء الجمعية العمومية.
عدد الأصوات الصحيحة: ٤٤ صوت.
عدد الأصوات الباطلة: ٢ صوتين.

الأصوات:

- (١) أمينة شفيق: ٤٠ صوتاً.
- (٢) سعد الدين ابراهيم: ٣٩ صوتاً.
- (٣) نجاح حسن: ٣٧ صوتاً.
- (٤) وداد شلبي: ٣٣ صوتاً.
- (٥) ليلى حسن: ٣٠ صوتاً.
- (٦) ليلى عبد الوهاب: ٢٨ صوتاً.
- (٧) بسمة صلاح حسين: ٢٨ صوتاً.
- (٨) سكينه ثابت: ٢٥ صوتاً.
- (٩) وجيهة الزلباني: ٢٥ صوتاً.
- (١٠) مجدى ثاقب: ٢٢ صوتاً.
- (١١) هدى عفيفى: ٢٣ صوتاً.
- (١٢) مجدى حلمى: ٢٢ صوتاً.
- (١٣) احمد حسن: ٢١ صوتاً.
- (١٤) ميلاد يونان: ٢٠ صوتاً.

- (١٥) سعد الشاذلى: ٢٠ صوتاً.
(١٦) هناء عبد الله: ١٩ صوتاً.
(١٧) مارى جورجى: ١٦ صوتاً.
(١٨) عادل أحمد: ١٦ صوتاً.
(١٩) حسن يسى: ٩ صوتاً.

اسماء الفائزين حسب الأصوات:

- (١) امينة شفيق: ٤٠ صوتاً.
(٢) سعد الدين ابراهيم: ٣٩ صوتاً.
(٣) نجاح حسن: ٣٧ صوتاً.
(٤) وداد شلى: ٣٣ صوتاً.
(٥) لىلى حسن: ٣٠ صوتاً.
(٦) لىلى عبد الوهاب: ٢٨ صوتاً.
(٧) بسمة صلاح حسين: ٢٨ صوتاً.
(٨) سكىنة ثابت: ٢٥ صوتاً.
(٩) وجيهة الزلبانى: ٢٥ صوتاً.
(١٠) مجدى ثاقب: ٢٢ صوتاً.
(١١) هدى عفىفى: ٢٣ صوتاً.

الفهرس

٧	تقديم د. سعد الدين ابراهيم
١٩	الجلسة الأولى
٥٥	الجلسة الثانية
٨٥	الجلسة الثالثة
١١٥	الجلسة الرابعة
١٣٢	الجلسة الخامسة
١٥١	الجلسة السادسة
١٧٩	الجلسة الختامية
١٨٧	الملاحق



کتاب : ۵۹۳۲۷.۶

المرأة المصرية والحياة العامة

إذا كانت جذور تخلف المرأة وإهدار حقوقها هي ثقافية - اجتماعية في المقام الأول ، فإن وسائل التغلب على هذه الأوضاع هي وسائل سياسية في المقام الأخير ، ومن هنا أصبحت صيحة المعركة لنا ، وينبغي أن تكون لكل المهتمين والمهمومين بقضية المرأة ، هي " تمكين النساء سياسياً ، وتمكين النساء اقتصادياً " وتمكين النساء سياسياً يأتي بمشاركتهن في الانتخابات على كل المستويات (المحلية والنقابية والنيابية) ، وتمكين النساء اقتصادياً يأتي بمشاركتهن في سوق العمل ، إنتاج وخدمات ، فهذه المشاركة وحدها هي التي تعطينهن القوة ، إحساساً وممارسةً ، وهي التي تجعل الرجال في كل مستويات السلطة الرسمية والأبوية يأخذون النساء مأخذ الجد ، يعاملوهن باحترام وندية وعلى قدم المساواة .

الناشر